مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفّات مدى

التحولات الديمغرافية في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 | ملف رقم 6، 2015

تحرير: امطانس شحادة وعميد صعابنه

«الهجرة» اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين

جورج كرزم

حيفا

تشرين الأول 2015

«الهجرة» اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين

جورج كرزم[1]

مـدخـل

حرصـت الحكومـات الإسرائيليـة المتعاقبـة، منذ إنشـاء دولـة «إسرائيل» حتـى يومنا هذا، عـلى التأكيد مـرارًا وتكـرارًا أن «الهجـرة» اليهوديـة إلى «إسرائيـل» تُعَـدّ مسـألة مركزيـة ووجودية، وشـددت على أن «قانـون العـودة» إلى «إسرائيـل» يشـمل جميـع يهود العالـم، ويهـدف إلى ضمان رفاه وأمـن وبقاء «الأمـة». وبينمـا نُـشِرَ الكثـير عـن «الهجـرة» اليهوديـة إلى «إسرائيـل»، فـإن المعلومـات المتاحة حول «هجـرة» اليهود المعاكسـة، مـن «إسرائيـل» إلى خارجهـا، قليلة بل شـحيحة.

تقديـرات المراجـع الحكوميـة الإسرائيليـة المختلفـة لأعـداد اليهـود الإسرائيليـين المقيمـين في الخـارج (الذيـن «نزحـوا» مـن «إسرائيـل» واسـتقروا في الخارج) تختلـف في ما بينهـا اختلافًا كبيرًا. لذا، شـكَّكَ العديـد مـن الباحثين في مـدى دقة أرقام الحكومـات الإسرائيلية؛ فـإلى جانب أوجه القصـور الإحصائية والمنهجيـة، يظـل عـدد «المهاجرين-النازحـين» الإسرائيليين مثار جـدل وخلاف كبيرين، بسـبب دلالته الديموغرافيـة، الاجتماعيـة، السياسـية، الأمنية والإسـتراتيجية، سـواء داخل «إسرائيـل» أو خارجها.

«الهجـرة» اليهوديـة المعاكسـة طالما شـغلت بال الأوسـاط الحكوميـة والأمنيـة الإسرائيلية، لِما تشـكّله من إشـكالية وجوديـة، نظرًا لصغر حجم السـكان اليهـود في «إسرائيل» نسـبيًّا، والتكويـن الكولونيالي الإثنـيّ اليهـودي للأخـيرة باعتبارهـا دولـة «هجرة» واسـتيطان اسـتعماريين يشـكّل اسـتمرارُ تدفق المسـتعمرين إليهـا ضرورةً وجوديـة لا غنـى عنهـا لتسـمين «الدولـة اليهوديـة» بالعنـصر البـشري اليهودي الشـاب.

تزعـم هذه الدراسـة أن عوامل الطـرد الديمغرافي مـن «إسرائيـل» تعاظمت، فأصبحت أعـلى من عوامل الجـذب إليهـا. وتجـادل بـأن العوامـل الأمنيـة بعامّـة، وتحديـدًا الهواجس الأمنيـة للعديد مـن اليهود الإسرائيليـين وانعـدام الشـعور بأمنهـم الشـخصي في عمـق جبهتهـم الداخلية، تشـكّل القـوةَ الدافعة الأهـم «للهجـرات» اليهوديـة المعاكسـة، أكثـر من العوامـل الاقتصاديـة المتمثلـة في الضائقة المعيشـية والوضـع الاقتصادي.

وتعالـج الدراسـة ظاهـرة «نـزوح» الأدمغة اليهوديـة الإسرائيليـة إلى الخـارج، بحثًا عن فـرص مهنية

1. جورج كرزم: باحث وناشط في الحقول التنموية والبيئية والسياسية، ومدير وحدة الدراسات والإعلام البيئي في مركز العمل التنموي/ معا، ورئيس تحرير مجلة «آفاق البيئة والتنمية» الإلكترونية.

وعلمية ومعيشية أفضل، وحياة أكثر أمنًا ورفاهية لم تفلح «الدولة اليهودية» في توفيرها لهم؛ رغم وعود الأخيرة لهم بأن «إسرائيل أرض الميعاد» ستدرّ عليهم «لبنًا وعسلاً».

وتبيّن الدراسة أن التراجع الكبير في «الهجرة» اليهودية إلى فلسطين وتواصُل «الهجرة» اليهودية المعاكسة التي من المتوقع تفاقمها أكثر فأكثر مع تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية في فلسطين وتصاعد المقاومة العربية ضد الاحتلال، إضافة إلى التكاثر الطبيعي الكبير في أوساط الفلسطينيين، كلّ هذا سيؤدي إلى هبوط كبير متواصل في نسبة اليهود في فلسطين التاريخية.

وتناقش الدراسة ظاهرة حيازة أعداد كبيرة من الإسرائيليين اليهود جوازات سفر أجنبية، والاندفاع المتزايد لآخرين كثيرين لحيازة جوازات سفر أجنبية إضافية، بالتوازي مع التطمينات الأميركية لِـ «إسرائيل» بأن الحكومة الأميركية ستستصدر، عند الضرورة، جوازات أميركية للإسرائيليين اليهود الراغبين في ذلك.

وتعرّج الدراسة على خطاب بعض القيادات الصهيونية الذي يؤجج الخوفَ في أوساط اليهود الإسرائيليين، بدءًا من القنبلة النووية الإيرانية، مرورًا بخطر "الإرهابيين» الموجودين في كل مكان، وانتهاء بالتلويح بالتهديدات الوجودية وتخطيط إيران وحزب الله «لمحرقة» جديدة تهدد اليهود. هذا الخطاب المؤجج للهلع أفضى إلى نتائج عكسية تمثلت في «نزوح» العديد من الشباب اليهود والأدمغة اليهودية إلى بلدان الرخاء في أميركا الشمالية وأوروبا وأستراليا.

وتلتقط الدراسة نقطة الضعف المركزية في المجتمع الإسرائيلي والمتمثلة في العنصر البشري الذي يُعَدّ بالمنظور الإسرائيلي عنصرًا أمنيًّا من الدرجة الأولى، وبخاصة أن «الدولة اليهودية»، كدولة «هجرة» واستيطان كولونيالي، لم يكتمل بناؤها بعد من الناحيتين الديمغرافية والجيوسياسية، وهي تخطط، إستراتيجيًّا، لاستجلاب المزيد من مئات آلاف اليهود.

وترى الدراسة أنه إذا استمر ارتفاع معدلات «الهجرة» المعاكسة، مع ازدياد عملية الاستنزاف البشري والاقتصادي في المجتمع الصهيوني وامتدادها لفترة طويلة، فسيؤدي ذلك إلى تفاقم عوامل الانهيار الداخلي لبنْية دولة «إسرائيل».

مبررات الدراسة:

نظرًا لشحّ المعلومات والمعطيات العلمية التفصيلية الموثوقة، المستندة إلى المصادر الإسرائيلية الأولية المتعلقة بموضوع «الهجرة» اليهودية المعاكسة، ونظرًا للنقص الواضح في الأدبيات المتصلة بهذا المجال، وغياب الدراسات الهادفة إلى معالجة خلفيات ودوافع ومستويات وتأثيرات «الهجرة» المعاكسة، فقد غابت الأعمال البحثية التحليلية العربية المعمقة الخاصة بهذه المسألة. ويرجع هذا الأمر إلى اعتبار المؤسسة الصهيونية «للهجرة» اليهودية وَ «الهجرة» المعاكسة مسألتين أمنيتين إستراتيجيتين من الدرجة الأولى، وبالتالي لا تسمح تلك المؤسسة إلاّ بنشر المعطيات والأرقام العامة والإجمالية في هذا المجال، بعيدًا عن التفاصيل التي تعتبرها ذات مضمون أمني–إستراتيجي.

معضلة الدراسة، أسئلة البحث والفرضيات:

يمكننا إيجاز معضلة هذه الدراسة على النحو التالي: ما هو الحد الديمغرافي الحرج (demographic threshold) (بالنسبة للمؤسسة الصهيونية) الناتج عن «الهجرة» اليهودية المعاكسة، وبالتالي ما هي التحولات السياسية – الأمنية والاقتصادية – الاجتماعية التي أثرت وستؤثر مستقبلاً على هذا الحد بحيث يصل إلى مستوى الضرر الديمغرافي (demographic injury level)؟ وارتباطًا بالمعضلة السابقة، يبرز السؤال البحثيّ التالي: ما هي العلاقة بين الحد الديمغرافي الحرج الناتج عن «الهجرة» المعاكسة، ومستوى الضرر الديمغرافي، وما هي شروط تحوُّل مستوى الضرر إلى خطر إستراتيجي حقيقي على مجرد الوجود البشري والمؤسَّسيّ للدولة اليهودية؟

أما الفرضية العامة لهذه الدراسة، فتتلخص في أن تدهور الأوضاع الأمنية داخل «الدولة اليهودية»، بالدرجة الأولى، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، بالدرجة الثانية، يؤديان إلى هبوط كبير في «الهجرة» اليهودية إلى إسرائيل، من ناحية، وارتفاع في «الهجرة» اليهودية العكسية، من ناحية أخرى.

وتتمثل أبرز الفرضيات الفرعية في أن العوامل الأمنية – العسكرية والاقتصادية هي التي تقرر، بشكل أساسي، مدى تعاظم أو تراجع «الهجرة» المعاكسة، بينما تؤدّي العوامل الأيديولوجية – العقائدية الصهيونية دورًا هامشيًّا غير حاسم في هذه المسألة.

وأخيرًا، تقول الفرضية الفرعية الثانية إنه ابتداء من انتفاضة الأقصى (أواخر عام 2000)، ومن ثَمّ مرورًا بحرب لبنان الثانية (تموز – آب 2006)، تعاظمت عوامل الطرد الديمغرافي من «إسرائيل»، فأصبحت أعلى من عوامل الجذب إليها.

تعريفات[2]:

1. **الحد الديمغرافي الحرج (الناتج عن «الهجرة» المعاكسة):** هو عبارة عن مستوى الكثافة العددية «للهجرة» المعاكسة الذي يجب عنده (أي المستوى) أن تعمل المؤسسة الصهيونية على تطوير آليات أكثر فعاليةً لمواجهته، كي تمنع ارتفاعه إلى مستوى الضرر الديمغرافي، علمًا بأن الحد الديمغرافي الحرج يكون -في المعتاد- أقل من مستوى الضرر الديمغرافي.

   ويُعَدّ الحد الديمغرافي الحرج معقدًا لكثرة العوامل السياسية – الأمنية والاقتصادية والأيديولوجية والثقافية والإثنية المتحكمة في تقديره، وتداخلها وارتباط بعضها ببعض.

2. **مستوى الضرر الديمغرافي:** هو المستوى الكمي (العددي) المعين «للهجرة» المعاكسة الذي يصبح عنده الضرر جِدّيًّا وخطيرًا على بنْية ووجود الدولة الكولونيالية ذاتها.

2. دأب مُعِدّ هذه الدراسة على بَلْوَرة هذه التعريفات لتوظيفها في اتجاه تسهيل وتعميق الفهم التحليلي لمسألة «الهجرة» المعاكسة.

بمعنى آخر، هو أقل مستوى كمي من «الهجرة» المعاكسة الذي قد يحدث عنده الضرر الديمغرافي الوجودي الجِدّيّ على «الدولة اليهودية». وهذا يعني أن مقدار الضرر يعادل تكاليف مواجهته.

ويمكننا معرفة مستوى الضرر الديمغرافي استنادًا إلى شواهد إسرائيلية ميدانية وتجارب ماضية في مجال «الهجرة» اليهودية إلى «الدولة اليهودية» وَ «الهجرة» المعاكسة منها.

منهجية البحث:

تَجمع هذه الدراسة بين البحث الأكاديمي العلمي والتحليل الفكري والسياسي، وتستند إلى المنهج الجدلي أداةً في التحليل والنقاش. ويتعامل هذا المنهج مع عناصر ومكونات الواقع الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي من منظور شموليّ، انطلاقًا من ترابط هذه العناصر والمكونات بعضها ببعض، وعلى أساس العلاقة المتبادلة بينها وتأثير كل منها في الآخر. بمعنى آخر، يعالج المنهج الجدلي كل أشكال الحركة الداخلية والخارجية للواقع والتغيُّرات الكيفية التي يولّدها صراع المتناقضات المعتمل في أعماقه.

وينظر المنهج الجدلي إلى سكون ظاهرة معينة بكونه (أي السكون) مجرد الشكل الخارجي السطحي والمرئي للحركة القائمة في باطن هذه الظاهرة والتي قد تكون غير مرئية ولا بد من الكشف عنها.

مبنى الدراسة:

تُقسم هذه الدراسة إلى ستة فصول رئيسية، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: «الهجرة» اليهودية إلى فلسطين: العمود الفقري للكولونيالية الصهيونية.

الفصل الثاني: موجات «الهجرة» اليهودية المعاكسة.

الفصل الثالث: «الهجرة» اليهودية المعاكسة: العوامل والدوافع.

الفصل الرابع: «الهجرة» اليهودية المعاكسة: ضربة لأهم أسس الصهيونية.

الفصل الخامس: آفاق تحوُّل «الهجرة» اليهودية المعاكسة إلى خطر وجودي على «الدولة اليهودية».

الفصل السادس: خلاصة واستنتاجات.

1

«الهجرة» اليهودية إلى فلسطين: العمود الفقري للكولونيالية الصهيونية

منذ أوائل القرن العشرين حتى يومنا هذا، رأت الحركة الصهيونية في «هجرة» اليهود إلى فلسطين الشرط الأساسي لتحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثّل في إقامة «البيت القومي للشعب اليهودي». ولدى إنشاء دولة «إسرائيل» عام 1948، دعت الصهيونية يهود العالم إلى «الهجرة» بجموعهم إلى «أرض إسرائيل» (التسمية الصهيونية لفلسطين)؛ إذ تعاملت الصهيونية مع «الهجرة» باعتبارها الرافعة الأساسية لبناء «الدولة» وتقويتها، الأمر الذي منح مفهوم «الهجرة» قيمة صهيونية عُليا؛ ومن هنا جاء التعبير الصهيوني للهجرة: «عَلِياه» (أي الصعود إلى «أرض إسرائيل»)، وبالتالي تحقيق هدف أسمى. قد تكون لهذا المصطلح علاقة بواقع أن القدس (بيت المَقدس) تقع على تلة تحيط بها الوديان من كل جانب، بحيث يجب أن «تصعد» للوصول إليها؛ لكن، بالطبع، هناك دلالة أيديولوجية صهيونية لهذا المصطلح[3].

أما اليهودي الذي يهجر «أرض إسرائيل» فيدعى، وَفقًا للتصنيف الصهيوني، «يوريد»، أي النازح أو المتخلي عن الرؤية الصهيونية. فالإسرائيليون الذين قرروا هجر «إسرائيل» نُعِتوا بتعبير «يورديم» (جمع «يوريد»). ويتضمن هذا التعبير معنى ازدرائيًّا؛ وذلك أن العديد من الإسرائيليين تعامل في الماضي، ولا يزال بعضهم يتعامل حاليًّا، مع ظاهرة «النزوح» («يريداه» أو الهجرة المعاكسة) باعتبارها «خيانة» للفكر الصهيوني؛ إذ إن «النازحين» («يورديم») اتُّهِموا بأنهم تخلوا عن «الدولة» في أوقاتها العصيبة. ويمكننا أن نلمس هذا التوجه في ما سُمِّي «قانون العودة» الذي شَرَّعَه «الكنيست» (البرلمان) الصهيوني عام 1950، وينص على «حق» كل يهودي بالهجرة إلى «أرض إسرائيل». ويجسد هذا القانون الفكرَ الصهيوني القائل بأن لكل يهودي في «الشتات الحق في العودة إلى وطنه التاريخي»، وأن يقيم في «دولته»؛ لذا يُمنح «المهاجر» اليهودي، بمجرَّد أن تطأ قدماه أرض فلسطين، «الجنسيةَ الإسرائيلية»؛ فيصبح «مواطنًا إسرائيليًّا» مع كامل الحقوق، وذاك ما يعكس الفعلَ الذي يحقق الهدف الذي من أجله أقيمت «دولة إسرائيل».

تعد «الهجرة» اليهودية إلى فلسطين من أهم أركان الحركة الصهيونية وحجر الزاوية في مخططها لإقامة «الدولة اليهودية»؛ إذ إن هدفَ الصهيونية الأساسي، أي إنشاءَ «الدولة اليهودية»، ارتبط

3. Avnery, Uri 2013

ارتباطًا عضويًّا وثيقًا بأهم عنصرَيِ الممارسة الصهيونية الكولونيالية في فلسطين: «الهجرة» والأرض. فالشرط الكولولنيالي الأساسي لإقامة «الدولة اليهودية»، وفيما بعد تعزيزها وتقويتها بشريًّا وعسكريًّا، هو استجلاب أكبر عدد ممكن من «المهاجرين» اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها عبر الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، والعمل بالتالي على تغيير التوازن الديمغرافي اليهودي-العربي في فلسطين لصالح اليهود، وزيادة قوة الأخيرين البشرية والعسكرية والاقتصادية، تمهيدًا للحظة الحسم العسكري الذي سيقرر نهائيًّا نجاح أو فشل الحركة الصهيونية في إقامة «دولتها» وتوفير مقوِّمات الحياة لاستمراريّتها[4].

إن «هجرة» أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين تشكل شرطًا أساسيًّا لدعم العنصر البشري اليهودي «لليشوف» (قبل عام 1948) وفيما بعد «إسرائيل» (بعد عام 1948)؛ إذ إن العنصر البشري المدرب والمسلح يقوم بدور مركزي في الدفاع عن «الدولة اليهودية» وحماية أمنها.

«الهجرة» اليهودية إلى فلسطين، واستيعابها عبر الاستيطان، لم يكونا ممكنَيْن إلا بالسيطرة على الأرض ونهبها من أصحابها العرب الشرعيين الذين اقتُلِعوا منها، علمًا أن «الهجرة» والأرض وَ «الدولة اليهودية» تشكل أهمَّ أسس الحركة الصهيونية ومبرر وجودها[5]. من هنا، إن الاستيطان الكولونيالي الصهيوني هو استيطان إجلائيّ (اقتلاعيّ)؛ وهو ما وَضَع الحركة الصهيونية منذ البداية في تناقض تناحريّ وعدائيّ مع العرب.

وبالنسبة للصهيونية، ليس مهمًّا أن تأييد مرتكزاتها («الهجرة»، الأرض، «الدولة اليهودية») يجري على أسس صهيونية معلنة أو اشتراكية أو مسيحية أو غيرها. المهم هو تأييد ودعم هذه المرتكزات من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للصهيونية. هذا بالضبط ما أوضحه دافيد بن غوريون (أول رئيس حكومة لدولة «إسرائيل») بقوله: «الصهيونية هي الشوق لصهيون، أي لأرض إسرائيل ولإقامة شعب مثاليّ فيها. وبالتالي فإن بناة أرض إسرائيل الحقيقيين هم الذين أحسوا بالشوق إليها وقَدِموا إليها، أي المهاجرين القدامى والجدد، حتى إن المهاجر اليهودي غير الصهيوني الذي يأتي إلى إسرائيل يخدم إسرائيل أكثر من ذلك الذي يعتبر نفسه صهيونيًّا ويقيم خارجها. إن مستقبل إسرائيل وأمنها ورفاهيتها وقدرتها على إيفاء رسالتها التاريخية يعتمد على اليهود في العالم. ومستقبل اليهود في العالم يعتمد أيضًا على بقاء إسرائيل»[6]. إذًا، «مستقبل وأمن ورفاهية إسرائيل» يعتمد على اليهود في العالم، أي يعتمد أساسًا على مدى نجاح الصهيونية وَ «إسرائيل» في إقناع يهود العالم بالهجرة إلى «أرض إسرائيل».

تَرَكَّزَ الجانب الأعظم من «الهجرات» اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين في ثلاث طفرات كبيرة ارتبطت أساسًا باضطرابات وتحوُّلات سياسية خارج فلسطين: أول أكبر طفرات «الهجرة»

4. كرزم، جورج 1993: 52.
5. المصدر السابق: 54.
6. Simon and Shuster, 1965, pp. 235-256.

الاستعمارية حدثت إثر صعود النازية في الثلاثينيات[7]. الطفرة الكبرى الثانية (الشكل 1) حدثت في أعقاب كارثة فلسطين عام 1948 وخلال السنوات القليلة التي تلت مباشرةً إقامةَ «دولة إسرائيل»؛ إذ «هَجَرَ» مئات آلاف «اليهود العرب» أقطارَهم العربية الرازحة تحت نير الاحتلال الفرنسي أو البريطاني (المغرب، الجزائر، تونس، العراق، اليمن...إلخ)، وبتواطؤ من الحكام العرب الشكليين مع الحركة الصهيونية؛ فاستوطنوا فلسطين. وآخر أضخم هذه الطفرات حدثت مع بداية انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء «الحرب الباردة»[8].

الشكل (1)

«المهاجرون» اليهود إلى فلسطين حسب سنة «الهجرة» والقارة الأخيرة التي أقاموا فيها

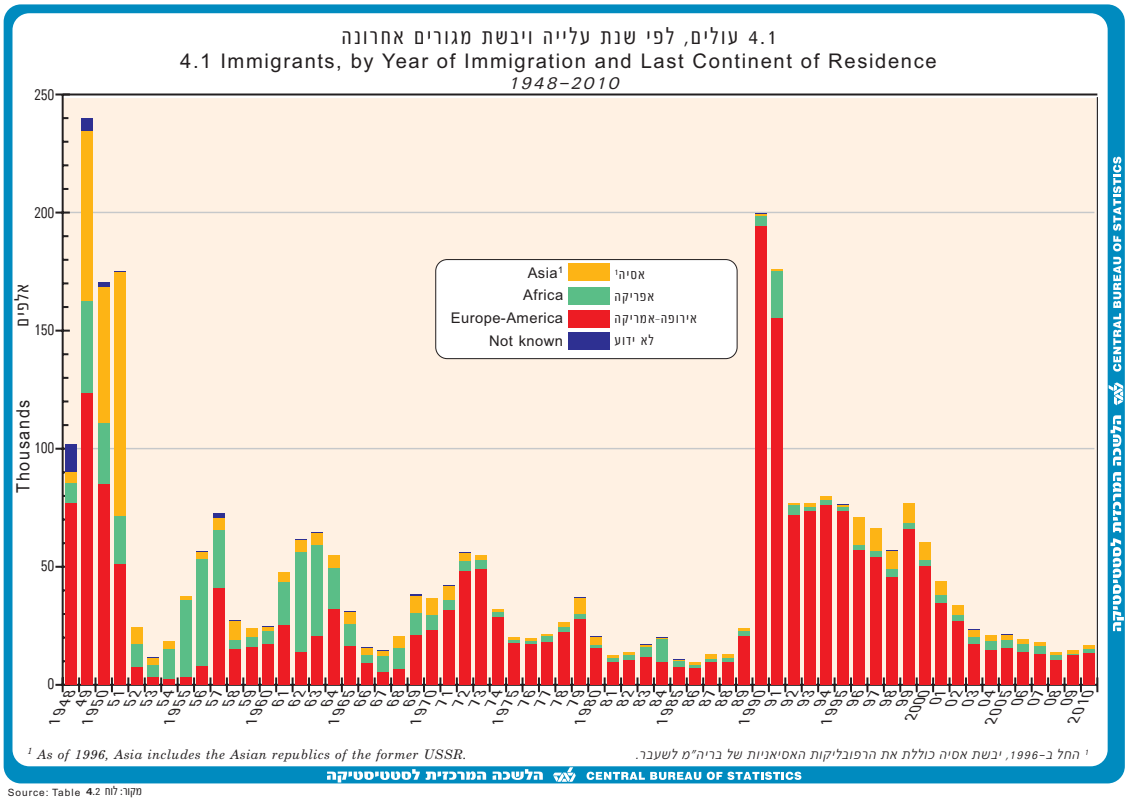

المصدر: Lustick, Ian, 2010

7. راجع أعداد «المهاجرين» اليهود إلى فلسطين، حسب الفترات الزمنية والقارات التي جاءوا منها: Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013
8. Lustick, Ian 2010, p. 2

الطابع العدواني الاقتلاعي للهجرة اليهودية

بسبب الطابع العدواني الاقتلاعي للهجرة اليهودية، لازمت كلَّ موجة هجرة صهيونية كبيرة إلى فلسطين مجازرُ بشرية جديدة ضد شعبنا الفلسطيني، ومحاولات طرد وتشريد جديدة، وعدوان دموي جديد ضد العرب. هكذا كان خلال موجات الهجرة اليهودية الكبيرة إلى فلسطين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (في أعقاب المذابح الرهيبة التي اقتُرفت عام 1948)؛ إذ ترافقت مع مذابح كفر قاسم (عام 1956)، ومخيم خان يونس (1956)، والقبية (عام 1953)، ونحالين (عام 1954) وغيرها؛ إلى جانب مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي (البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي) ضد مصر (عام 1956) واحتلال المزيد من الأرض العربية عام 1967[9].

وفي ذات السياق، جاءت «الهجرة» اليهودية السوفياتية الكبيرة إلى فلسطين في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين؛ إذ تُعَدّ تلك الهجرة، بالنسبة للمؤسسة الصهيونية، تطعيمًا للبنْية البشرية العسكريتارية في «الدولة اليهودية» بمزيد من العناصر البشرية التي تشكل زخمًا كمّيًّا وكيفيًّا جديدًا وحيويًّا للآلة العسكرية الصهيونية بمختلف أجنحتها من جيش وأجهزة أمن ومخابرات وشرطة، وبخاصة أن نوعية «المهاجرين» اليهود السوفييت تمتاز بالكفاءات العلمية والتكنولوجية العالية من أكاديميين وعلماء ومهندسين وتقنيين وأطباء[10]، إضافة إلى الخبرة العسكرية التي اكتسبها العديد منهم أثناء عمله في صفوف الجيش الأحمر السوفياتي سابقًا.

وليس من قبيل المصادفة أن ترافقت الهجرة اليهودية السوفياتية الكبرى مع تصاعد حدة العنف الفاشيّ للمؤسسة الصهيونية ضد شعبنا الفلسطيني المنتفض في الضفة والقطاع ووصول قمع الصهاينة إلى حد اقتراف مجازر بشرية ضد عرب آمنين وعزل من السلاح، كما حدث في عيون قارة في الـ 20 من أيّار عام 1990، أو في باحة الحرم القدسي الشريف؛ حيث اقترف الصهاينة مذبحة بشرية في أكتوبر 1990، قُتِل فيها عشرون فلسطينيًّا.

علاوة على ذلك، لازَمَ كلَّ موجة «هجرة» يهودية كبيرة إلى فلسطين عملياتُ مصادرة واسعة لأراضي العرب في الأرض المحتلة عام 1948، كما حدث في الخمسينيات والستينيات؛ إذ ترافقت موجات «الهجرة» اليهودية الكبيرة آنذاك مع عمليات استيلاء واسعة على ممتلكات وأراضي العرب بشكل «رسمي» من خلال قوانين احتلالية متنوعة، مثل «قانون الاستيلاء على أرض ساعة الطوارئ» الذي خَوَّلَ السلطة العسكرية الصهيونية إعلان مساحات واسعة من البلاد مناطق مغلقة يُحظَر على العرب الدخول إليها أو الخروج منها[11]. هذا القانون وغيره من القوانين الاحتلالية، مثل «قانون أملاك الغائبين» لعام 1950، مَكَّنَ السلطة الصهيونية، في العَقدين الأوّلَيْن لقيام «إسرائيل»، من الاستيلاء على أكثر من مليون وربع المليون دونم من أراضي العرب[12]. لقد شكّلت دائمًا أنظمة

9. كرزم، جورج، مصدر سابق: 60.
10. Alpher, Joseph. "A Strategy for Aliyah". The Jerusalem Post, 30/03/1990
11. هيئة الموسوعة الفلسطينية. الموسوعة الفلسطينية (المجلد الأول) 1986: 180.
12. المصدر السابق.

الطوارئ العسكرية الاستعمارية البريطانية لعام 1945 الأساس «القانوني» لمصادرة الأراضي وإغلاقها أو طرد العرب منها.

«اليسار» وَ «اليمين»: «الهجرة» أساس كيان «الدولة» اليهودية

بما أن الهجرة اليهودية تُعَدّ من أهم عناصر الصهيونية الثلاثة (الهجرة؛ الأرض؛ الدولة اليهودية)، فإنها تشكل بالتالي قاسمًا مشتركًا للأحزاب الصهيونية كافة من أقصى «اليمين» إلى أقصى «اليسار». وكلهم متفقون على أن «الهجرة اليهودية» ضرورية «لأمن إسرائيل»، نظرًا لتزويدها «الدولة اليهودية» بطاقة بشرية عسكرية إضافية، كما أسلفنا.

من هنا، تعاملت الحكومة الإسرائيلية مع «الهجرة اليهودية» السوفياتية الكبرى على أنها مسألة أمنية بحتة؛ حيث فرضت على الأرقام والمعلومات المتعلقة بها رقابة عسكرية مشددة، وبالتالي تعتيمًا إعلاميًّا لإخفاء الحجم الحقيقي للهجرة السوفياتية وطمس الوقائع البشرية الاستيطانية الجديدة على الأرض، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أعلن، آنذاك، شمعون بيرس، أن هدف الحكومة التي كلفه حاييم هرتسوغ (رئيس «الدولة اليهوية») بتشكيلها في آذار عام 1990، هو تحقيق «السلام والأمن والهجرة»[13].

كذلك صرّح زعيم حزب العمل، عضو الكنيست عوزي برعام، أن «على الدول العربية أن تعرف جيّدًا بأن الحمائم في إسرائيل يتحولون إلى صقور في موضوع الهجرة»[14].

أما حزب راتس الذي يقع في أقصى «اليسار الصهيوني»، فاعتبر في اقتراحه المقدَّم للمؤتمر السادس عشر للهستدروت أن «أساس كيان دولة إسرائيل، كبيت مركزي للشعب اليهودي، هو الهجرة. فبدون تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل، وبدون المساهمة في استيعابهم لا يبقى طعم أو مبرر لوجودها... والمؤتمر يدعو جميع أعضاء الهستدروت إلى المساهمة بشكل شخصي في استيعاب المهاجرين»[15].

إذن، تتفق أحزاب «اليسار الصهيوني» مع أحزاب «اليمين الصهيوني» على أن «الهجرة اليهودية» إلى «إسرائيل» هي أساس كيان «الدولة اليهودية»، وبالتالي فإن استيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود ضروري للحفاظ على «دولة» الاستيطان اليهودي واستمرارية وجودها. وفي هذه المسألة لا مجال للمساومات بالنسبة لكل الأحزاب الصهيونية، بما فيها «الحمائمية» التي سرعان ما تنقلب إلى «صقرية» في ما يتعلق «بالهجرة اليهودية». ولا يغير من هذه الحقيقة معارضةُ أوساط معينة في حزب العمل وسائر الأحزاب الصهيونية التي على «يساره» توطين «المهاجرين» السوفييت في الضفة والقطاع. وهذه المعارضة نابعة أساسًا من اعتبارات تكتيكية صهيونية تتعلق بالتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود، وتهدف هذه الاعتبارات في النهاية إلى خدمة الهدف

13. يديعوت أحرونوت. "بيرس: أنا سأشكل الحكومة". يديعوت أحرونوت، 21/03/1990
14. صحيفة الاتّحاد، 2 / 3 / 1990.
15. صحيفة الاتّحاد، 11 / 4 / 1990.

الإستراتيجي الصهيوني المشترك لكل من «اليمين» وَ «اليسار». واعتبارات «اليسار الصهيوني» التكتيكية تتلخص في ضرورة التمسك بمبدأ «وحدانية الشعب» («أَحْدوت هَعام»)، لمنع تحول «الدولة اليهودية» إلى دولة «ثنائية القومية» («مِدیناه دو لیئومیت») يشكّل فيها العرب نسبة كبيرة من مجمل السكان (العرب واليهود)؛ وهو ما يهدد بزيادة الخلل في التوازن الديمغرافي بين اليهود والعرب. لذا، وللحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، أي على «النقاء العنصري» فيها، لا بد من التنازل تكتيكيًّا عن مبدأ «تكامل الأرض» («شْلِيموت هآرتس»). معنى ذلك عدم ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى «إسرائيل»، أو على الأقل عدم ضم المناطق ذات الكثافة السكانية العربية المرتفعة[16].

وبالأرقام، «اليسار الصهيوني» يأخذ في الاعتبار أن نسبة العرب (الفلسطينيين) تحت السيطرة الإسرائيلية في فلسطين التاريخية (الأرض المحتلة عام 1948 + الضفة الغربية والقدس + قطاع غزة) حتى نهاية عام 2012 هي 47.6% من مجمل السكان (اليهود والعرب) في ذات المنطقة[17]، أي إنّ عدد العرب يكاد يساوي عدد اليهود. ومن ناحية أخرى، إن نسبة العرب في منطقة 48 (في نهاية عام 2012) من مجمل السكان (يهود في «إسرائيل» والمستعمرات + عرب) في ذات المنطقة (بدون القدس الشرقية) هي 18%[18]؛ أي مقابل كل 4 يهود هناك عربي واحد. بل تتوقع التقديرات الإحصائية الإسرائيلية أن تصل نسبة العرب في منطقة 48 عام 2035 إلى نحو 24% من إجماليّ السكان (يهود + عرب) في ذات المنطقة[19]. معنى ذلك أنه إذا بقيت إسرائيل في كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فسيكون الخلل في التوازن الديمغرافي أكبر بكثير مما لو انسحبت «إسرائيل» من المناطق ذات الكثافة السكانية العربية المرتفعة؛ آخذين في الاعتبار نسبة التكاثر الطبيعي

16. كرزم، جورج، مصدر سابق: 62.
17. عدد السكان الفلسطينيين في دولة «إسرائيل» مع فلسطينيي القدس الشرقية (نهاية عام 2012): 1,647,200 (Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013)
عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية: 248,887
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الفلسطينيون في نهاية عام 2012، كانون الأول 2012).
استنادًا إلى المعطيات السابقة، عدد السكان الفلسطينيين في دولة «إسرائيل» فقط: 1,398,313.
عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة (نهاية عام 2012): 4,356,931
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق).
استنادًا إلى المعطيات السابقة، عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية (دولة «إسرائيل» والضفة الغربية (بما في ذلك القدس) وقطاع غزة): 5,755,244.
إجماليّ عدد السكان في دولة «إسرائيل» (العرب واليهود) مع القدس الشرقية: 7,984,500
(Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013).
استنادًا إلى الأرقام السابقة، عدد السكان (العرب واليهود) في «إسرائيل» (بدون القدس): 7,735,613.
استنادًا إلى الأرقام السابقة، إجماليّ عدد السكان (العرب واليهود) في فلسطين التاريخية («إسرائيل» والضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة): 12,0925,44.
إذًا: نسبة العرب (الفلسطينيين) الذين تحت السيطرة الإسرائيلية في فلسطين التاريخية، من مجمل السكان (اليهود والعرب) في ذات المنطقة، حتى نهاية عام 2012 هي47.6%.
18. هذه النسبة مشتقة من الأرقام المذكورة في الهامش السابق (رقم 16).
19. عدد السكان اليهود (الأقصى) المتوقع لعام 2035 هو: 9.3298 مليون (بما في ذلك المستعمرات).
عدد السكان الفلسطينيين (الأقصى) المتوقع لعام 2035: 2.916 مليون (في «إسرائيل»). وبالتالي، إن نسبة الفلسطينيين (في «إسرائيل») من إجماليّ عدد السكان (العرب واليهود) هو نحو 24% (الأرقام والاشتقاقات من: Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013).

العالية لدى الفلسطينيين والتي تُعَدّ من أعلى النسب في العالم. وعلى سبيل المثال، تشير التوقعات الإحصائية إلى أنه في عام 2020 سيتجاوز عدد السكان العرب (في فلسطين التاريخية) عددَ السكان اليهود؛ إذ يُتوقع أن تصل نسبة السكان اليهود إلى نحو 49.1% من إجماليّ السكان (عرب + يهود)، حيث سيصل عدد اليهود إلى 6.9 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني[20]. من هنا، يرى حزب «العمل» والأحزاب الصهيونية التي على «يساره» ضرورة التوصل إلى «تسوية» حول الأرض العربية المحتلة عام 1967، ويُبدون استعدادًا للانسحاب من المناطق ذات الكثافة السكانية العربية المرتفعة، كي تتركز «إسرائيل» في توطين «المهاجرين» اليهود في الجليل والنقب. وقد أوضح شمعون بيرس ذلك بقوله إن «السلام» هو الضمانة لزيادة «الهجرة» اليهودية، وإن حزب العمل سيعمل في أية حكومة مستقبلية قد يشكلها على «تكثيف الهجرة اليهودية» و«توطين» «المهاجرين» في الجليل والنقب. «فاليسار» الصهيوني يعي أن تكثيف الاستيطان في الجليل والنقب يمكّن الصهاينة من التحكم أكثر بالتوازن الديمغرافي القائم حاليًّا في «إسرائيل» (1:4)، ويسرّع في إحداث أكبر تعديل ممكن في التوازن الديمغرافي لصالح اليهود؛ مع ما يرافق هذا التعديل من تطوير علمي وتكنولوجي وصناعي وعسكري للكيان الصهيوني؛ الأمر الذي يسهل عملية طرد العرب من الأرض المحتلة عام 1948 إذا اقتضت الضرورة؛ إذ إن الظروف السياسية الراهنة غير مواتية لطردهم، وكذلك يسهّل احتلال أراضٍ عربية إضافية واستيطانها وطرْد مَن فيها من العرب؛ باعتبار أن الاستيطان الصهيوني ذو طبيعة اقتلاعية (إجلائية) وينطلق من قاعدة أن السكان الأصليين عامل متغير في حسابات الكيان الصهيوني.

الدولة الكولونيالية الصهيونية قامت أصلاً لتنفي وجود الشعب الأصلي الذي عَوْدَتُه إلى وطنه تتناقض تناحريًّا مع هذا الوجود الكولونيالي، إضافة إلى أنها تتناقض مع أحد أهم أهداف الصهيونية التي قامت «الدولة اليهودية» على أساسه وهو توطين أكبر عدد ممكن من «المهاجرين» اليهود في فلسطين واقتلاع أكبر عدد ممكن من العرب، للمحافظة على يهودية «الدولة اليهودية». من هنا، إن موافقة «الدولة اليهودية» على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم يعني أنها تعمل من أجل تعميق الخلل في التوازن الديمغرافي لصالح العرب، وبالتالي تعمل ضد وجودها «كدولة يهودية».

20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق.

2

موجات «الهجرة» اليهودية المعاكسة

برزت أولى موجات «النزوح» اليهودي من «إسرائيل» («الهجرة» المعاكسة: «يورديم») مبكرًا، وتحديدًا في السنوات الأولى التي أعقبت إقامة «دولة إسرائيل»، وهي الفترة التي تميزت كذلك «بالهجرات» اليهودية الجماعية الكبيرة إلى فلسطين؛ وتميزت أيضًا بالتقشف الاقتصادي الشديد. أما في أعقاب حرب حزيران عام 1967، وتحديدًا في الفترة 1973-1968، فهبطت كثيرًا نسبة «الهجرة» اليهودية المعاكسة؛ وذلك بسبب الثقة التي انزرعت في أوساط المستعمرين الإسرائيليين في أعقاب «النصر» الإسرائيلي في حرب حزيران (1967)، وبالتالي هزيمة الأنظمة العربية. وإثر حرب أكتوبر عام 1973، ازدادت موجات «الهجرة» المعاكسة؛ إذ إن تلك الحرب تسببت في اهتزاز ثقة أعداد كبيرة من المستعمرين الإسرائيليين على أرض فلسطين، وأثارت شكوكًا بالقدرة الوجودية «لدولة إسرائيل» في الدفاع عن ذاتها.

منذ أوائل الثمانينيات، وتحديدًا إثر الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام 1982 وتصاعد المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية ضده، ضعف كثيرًا الإجماع الإسرائيلي الذي كان سائدًا قبلئذ بخصوص «لا أخلاقيّة» ظاهرة «الهجرة» المعاكسة؛ فازداد التفهم الإسرائيلي لدوافعها؛ بل أصبح العديد من الإسرائيليين يُقرّون علنًا برغبتهم ونيتهم في «النزوح» من «إسرائيل». ومنذ ذلك الحين، تعاظم حجم «الهجرة» المعاكسة لدى شرائح الطبقة الإسرائيلية الوسطى والأكاديميين والمسرَّحين من الجيش الإسرائيلي والأزواج الشابة.

الأرقام الإسرائيلية الرسمية الحقيقية بخصوص «الهجرة» اليهودية المعاكسة ظلت ملتبسة ومَشوبة بالغموض والتناقض أحيانًا، بسبب الحساسية الأمنية للظاهرة. وللتقليل من خطورة الظاهرة، تعتبر شرطة «الحدود» الإسرائيلية الإسرائيليين المقيمين في الخارج، ولكنهم يزورون غالبا «إسرائيل»- تعتبرهم مواطنين يعيشون في «إسرائيل»؛ وذلك، رغم أنهم يُمضون معظم سِنِي حياتهم خارج «إسرائيل».

قليلة هي الدراسات الإسرائيلية الجدية التي عالجت مسألة «الهجرة» اليهودية المعاكسة معالجة منهجية علمية جدية. هذا الأمر لا يُعتبر مدهشًا؛ نظرًا لِما تعنيه «الهجرة» المعاكسة من ضربة مهينة للفكر الصهيوني، ولبيروقراطية الوزارات الإسرائيلية المنشغلة بتمويل الأبحاث الخاصة «بالهجرة» إلى «أرض إسرائيل». يضاف إلى ذلك الصعوبة الكامنة في دراسة المجموعات السكانية التي تركت «إسرائيل»، مقارنة مع أولئك الذين لا يزالون مقيمين فيها.

ورغـم مواظبـة دائـرة الإحصاء المركزيـة الإسرائيلية على نـشر كَمّ هائل مـن المعلومات حـول «الهجرة» وَ «المهاجريـن» إلى «إسرائيـل»، فإنّـه مـن الصعب العثور عـلى أرقام دقيقـة حول «الهجرة» المعاكسـة أو ميـزان «الهجرة».

الجدول (1)

عدد «المهاجرين» اليهود إلى فلسطين (سنوات وفترات زمنية مختارة)

السنة / السنوات	عدد "المهاجرين" اليهود إلى "إسرائيل"	السنة / السنوات	عدد "المهاجرين" اليهود إلى "إسرائيل"
1948-1951	687,624	1994	79,844
1952-1954	54,676	1995	76,361
1955-1957	166,492	1996	70,919
1958-1960	75,970	1997	66,221
1961-1964	228,793	1998	56,730
1965-1968	82,244	1999	76,766
1969-1971	116,791	2000	60,201
1972-1974	142,753	2001	43,473
1975-1979	124,827	2002	33,570
1980-1984	83,637	2003	23,273
1985-1989	70,196	2004	20,899
1990-1994	609,332	2005	21,183
1995-1999	346,997	2006	19,269
2000-2004	181,416	2007	18,131
2005-2009	86,858	2008	13,701
1990	199,516	2009	14,574
1991	176,100	2010	16,634
1992	77,057	2011	16,893
1993	76,805	2012	16,558

المصدر: Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013

وبعـد مـرور أقل من عقـد من الزمـان على النهايـة الفعلية لتدفـق «الهجـرة» الهائل مـن دول الاتحاد السـوفياتي السـابق، خلال التسـعينيات (الجدول 1)، وبعد خمس سـنوات فقط عـلى الإخلاء الإسرائيلي لقطـاع غزة (عـام 2005)، قفـزت «المشـكلة الديموغرافية» مـرة أخرى بوصفها مسـألة بـارزة مثيرة للقلـق والنقاش.

الجدول (2)

صافي «الهجرة» (حسب السنوات)

(الإسرائيليون «العائدون» الذين استقروا في الخارج بشكل متواصل سنة وما فوق (ناقص) الإسرائيليون «النازحون» الذين استقروا في الخارج سنة وما فوق)

السنة	صافي "الهجرة"	السنة	صافي "الهجرة"
1990	-14300	2001	-19600
1991	-11300	2002	-19300
1992	-12500	2003	-20300
1993	-16200	2004	-14200
1994	-10000	2005	-11000
1995	-16800	2006	-12800
1996	-12600	2007	-11900
1997	-12800	2008	-8500
1998	-13200	2009	-4900
1999	-13200	2010	-5400
2000	-12800	2011	-6700

المصدر: Statistical Abstract of Israel, No42- 64, 1991- 2013

الجدول (2) يشير إلى صافي «الهجرة» الإسرائيلية السنوي، أي إلى الإسرائيليين «العائدين» الذين استقروا في الخارج بشكل متواصل لمدة سنة وما فوق (ناقص) الإسرائيليين «النازحين» الذين استقروا في الخارج سنة وما فوق وبقوا في الخارج. الأرقام السالبة في الجدول تعبّر عن صافي «الهجرة» السلبي، أي عدد «النازحين» الذين استقروا في الخارج بشكل متواصل سنة وما فوق يزيد عن عدد الذين عادوا بعد ان استقروا في الخارج سنة فما فوق. وهذه الأرقام، تحديدًا، مشتقة من المصادر المذكورة في أسفل الجدول.

يتضح من الجدول أن صافي «الهجرة» المعاكسة ارتفع بشكل ملحوظ في فترة أوج الانتفاضة الثانية، وتحديدًا خلال السنوات 2001-2003، ثم هبط بعض الشيء، ليرتفع مرة أخرى في العامين 2006-2007 في أعقاب الحرب الإسرائيلية ضد المقاومة اللبنانية. وهذا يعني أن اهتزاز الوضع الأمني في «إسرائيل» وتعاظم المقاومة ضد الاحتلال يتسببان في زيادة الهجرة اليهودية المعاكسة.

في عام 2012 (حين شنت «إسرائيل» عدوانها العسكري لمدة ثمانية أيام على غزة وردّت المقاومة بمئات الصواريخ التي وصلت إلى القدس وتل أبيب)، استمر الاتجاه نحو ميزان هجرة سلبي، إذ وصل إلى «إسرائيل» 16,558 يهوديًّا، وَ«نزح» منها في ذات السنة 23,258 يهوديًّا؛ أي إنّ ميزان الهجرة السلبي هو 6,700، ما يعني أن المزيد من اليهود الإسرائيليين يفضلون الانسلاخ سنويًّا من «إسرائيل» والعيش خارجها[21].

21. حريش، دافيد. "ميزان الهجرة السلبي في إسرائيل يستمر في 2012 أيضا". Israeli life, 16 / 09 / 2013

ورغم زعم دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، على نحوٍ ملتبس، أن هبوطًا قد حصل في حجم «الهجرة» المعاكسة، أقرّت هذه الدائرة بحدوث «أخطاء» في عملية تسجيل حركات المسافرين عبر الحدود، وبأن المعطيات حول الأفراد «النازحين» الذين استقروا في الخارج سنة وما فوق و«العائدين» الذين استقروا في الخارج لفترة طويلة قد استندت إلى مجرد تقديرات لا غير[22].

في الواقع، تحاول دائرة الإحصاء الإسرائيلية التقليل من شأن ميزان «الهجرة» السالب الذي يتواصل منذ أواسط التسعينيات، وذلك من خلال عمل حسابات سكانية ملتبسة. ولإثبات مغالطات دائرة الإحصاء الإسرائيلية في ما يتعلق بالمعطيات التي تنشرها حول «الهجرة» المعاكسة، عرض «إيان لوستيك» في دراسته المنشورة عام 2010 حول «الهجرة» اليهودية المعاكسة من «إسرائيل»، عرض ميزان «الهجرة» الأقرب إلى الحقيقة، بأكثر من طريقة حسابية-إحصائية؛ آخذًا في الاعتبار كذلك الإسرائيليين «العائدين» الذين استقروا في الخارج على نحوٍ متواصل لمدة سنة وما فوق[23]. وتمثلت إحدى الطرق التي اتّبعها لوستيك، في إجرائه مقارنة بين إجماليّ نمو السكان في نهاية السنة، والمجموعِ الذي نحصل عليه من عملية جمع عدد «المهاجرين» إلى «إسرائيل» وعدد الأفراد نتيجة النمو الطبيعي في ذات العام. لتنفيذ هذه العملية الحسابية (بحسب لوستيك)، ننفذ خطوتين: أوّلاً نجد مجموع الزيادة الطبيعية وَ «الهجرة» إلى «إسرائيل» في سنة معينة، ومن ثَمّ (الخطوة الثانية) نطرح المجموع الذي حصلنا عليه من مقدار النمو السكاني المطلق في ذلك العام. النتيجة يمكن أن نعزوها إلى حجم «الهجرة» المعاكسة[24].

لغرض تقدير ميزان «الهجرة» اليهودية، يشير «لوستيك» في دراسته السابقة إلى أننا يجب ألا نحتسب فقط معدلات «الهجرة» اليهودية المعاكسة، وإنما كذلك معدلات «الهجرة» إلى «إسرائيل»، مستثنين منها «هجرة» غير اليهود[25]. ولهذا الغرض، يمكننا جمع معطيات (من كتب الإحصاء الإسرائيلية) حول إجماليّ نمو السكان اليهود (سنويًّا) بسبب الزيادة الطبيعية، ومن ثَمّ طرح تلك المعطيات من إجماليّ نمو السكان اليهود؛ عندئذ نحصل على ميزان «الهجرة» اليهودية[26]. الشكل (2) يبيّن لنا مثل هذه المعطيات، ويشير إلى أن ميزان «الهجرة» اليهودية اقترب عام 2005 من الصفر؛ بينما ارتفع عام 2008 إلى أكثر قليلاً من 10,000.

للحصول على تقديرات أكثر دقة، لا بد من إجراء دراسة فاحصة خاصة بالأساليب والنماذج المستخدمة من قِبَل دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية؛ لكن، سواء أكان ميزان «الهجرة» الكلي في «إسرائيل» أو ميزان «الهجرة» اليهودية سالبًا أم لا في الفترة الأخيرة، يمكننا القول إنهما يقفان عند مستويات تتعارض مع فرضيات خبراء السكان في دائرة الإحصاء الإسرائيلية[27].

22. Statistical Abstract of Israel, No 54, 2003, p. 27.
23. Lustick, Ian, 2010
24. Ibid.
25. Ibid.
26. Ibid.
27. Ibid.

الشكل (2)

إجماليّ نمو السكان اليهود مطروحًا منه الزيادة السكانية اليهودية الطبيعية

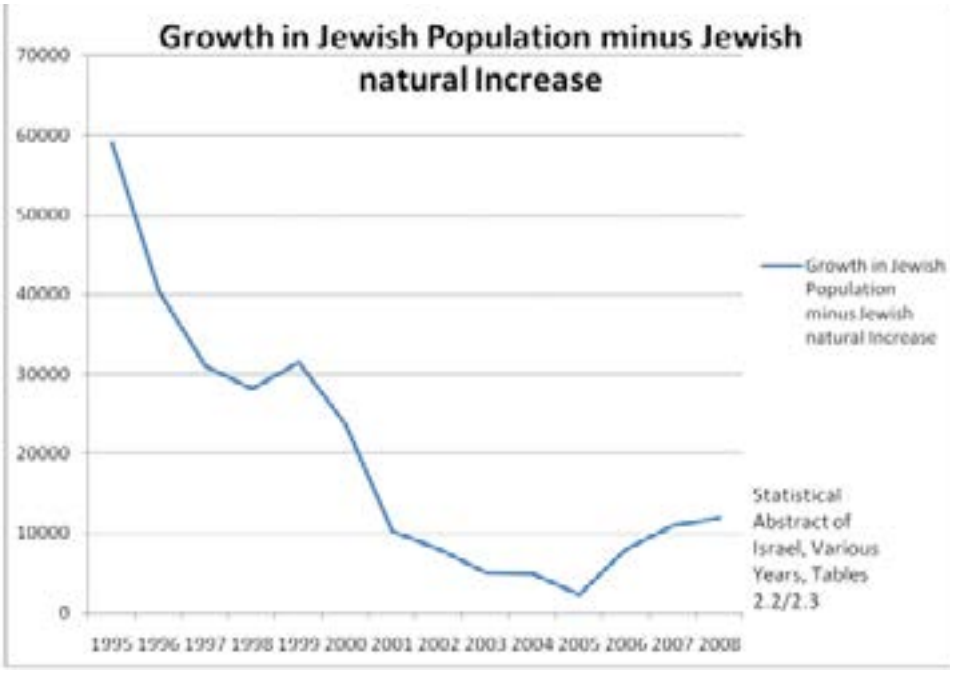

المصدر: Lustick, Ian 2010

بعض الباحثين الإسرائيليين قلل من أو حتى نفى الأهمية المتزايدة «للهجرة» المعاكسة، مقابل «الهجرة» إلى إسرائيل؛ وذلك بالقول إن معدلات «الهجرة» الإسرائيلية المعاكسة منخفضة، سواء أكان ذاك بالأرقام المطلقة أم بالمقارنة مع دول متقدمة أخرى. فعلى سبيل المثال، يزعم «يينون كوهين» أن «معدل الهجرة المعاكسة من إسرائيل ليست مرتفعة بالمقارنة مع معدلات الهجرة المعاكسة في دول أخرى جاذبة للهجرات»[28]. إلا أن البيانات لا تؤيد هذه المزاعم. وكمثال على ذلك، ذكر «لوستيك» في دراسته الآنفة الذكر، عينة من 28 دولة غربية أو متقدمة، بلغ فيها متوسط «مؤشر الهجرة المعاكسة» (أي عدد المهاجرين إلى خارج الدولة لكل 10,000 من السكان المقيمين) 33.36؛ بينما بلغ المؤشر في «إسرائيل» ما يقرب من ثلاثة أضعاف القيمة الأخيرة، وتحديدًا: 95.51[29]. وبحسب قاعدة البيانات «Nationmaster»، إن ميزان «الهجرة» في «إسرائيل» صفر، ما جعلها عام 2007 تصنف في المرتبة 95؛ وفي المقابل، صُنِّفت الدول المتقدمة الجاذبة للمهاجرين، مثل نيوزيلندا،

28. Ibid, p.10.
29. Ibid.

وكندا، وأستراليا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية، وألمانيا، وهولندا، والنمسا، والنرويج، والدنمارك، والسويد- صُنِّفتْ في مرتبة أول أعلى خمسين، بموازين هجرة تفوق 1.65 مهاجر لكل ألف من السكان[30]. ومن هذا المنطلق، لم تعد «إسرائيل» تشكل دولة جاذبة «للمهاجرين» بأي معنى من المعاني؛ وقد انعكس هذا الواقع في التقارير التي جرى تداولها في عهد بعض الحكومات الإسرائيلية، وبخاصة حكومة أولمرت، حول مدى صعوبة العثور على سياسيين لديهم استعداد لقبول وزارة «استيعاب القادمين الجدد»[31]، وقد تكرر هذا الأمر أيضًا في حكومة نتنياهو التي تشكلت عام 2013.

ظاهرة «النزوح» وتفاوت التقديرات والتقارير الإسرائيلية

في تعبير عن خطورة ظاهرة «الهجرة» اليهودية المعاكسة، كشفت وزارة «الاستيعاب» الإسرائيلية في تشرين الثاني عام 2003 عن تقديرها أن نحو 750 ألف يهودي إسرائيلي يعيشون خارج «إسرائيل»، وبخاصة في الولايات المتحدة وكندا؛ وشكل هذا الرقم نحو 12.5% من إجماليّ عدد السكان اليهود الإسرائيليين في ذلك العام[32]؛ وهو ما أشار، مُذّاك، إلى أن ظاهرة «النزوح» أخطر بكثير مما كانت تزعمه المعطيات والتقارير الإسرائيلية الحكومية السابقة، والتي اكتفت بالتركيز العامّ على حجم «النزوح» ودوافعه والبلدان التي ينزح إليها «النازحون».

في عام 2005، ضربت نسبة «النازحين» اليهود رقمًا قياسيًّا جديدًا؛ إذ، بحسب دائرة الإحصاء الإسرائيلية، ارتفعت نسبة «النازحين» ارتفاعًا كبيرًا، فتجاوزت 25 ألفًا، في مقابل 19 ألف «نازح» يهودي سنويًّا خلال السنوات الثلاث 2002-2004[33]. وقد تبين أن نسبة الشبّان اليهود المتعلمين في أوساط «النازحين» أعلى بكثير من نسبتهم في إجماليّ الإسرائيليين في فلسطين[34].

في تشرين الأول عام 2006، ناقشت لجنة «الهجرة والاستيعاب» التابعة «للكنيست» مسألةَ «الهجرة» المعاكسة؛ فأعلنت عن معطيات اعتبرتها الأوساط الإسرائيلية الرسمية مقلقة؛ إذ تبيَّنَ أن نسبة «النازحين» من «إسرائيل» في أوساط «المهاجرين» اليهود الإسرائيليين الجدد أكبر بخمسة أضعاف مما هي في أوساط «المهاجرين» اليهود القدامى، كما أن أعدادًا متزايدة من المتعلمين الإسرائيليين أصبحوا يتخلون عن «إسرائيل» ويختارون العيش خارجها[35]. وتُبيّن المعطيات التي أعلنتها اللجنة أن 1.5 من كل ألف مولود في «إسرائيل» قد «نزحوا» من الأخيرة خلال الفترة الواقعة بين العام 1989 ونهاية العام 2002. أما في أوساط الذين «هاجروا» إلى «إسرائيل» من دول الاتحاد السوفياتي

30. Ibid.
31. Ibid.
32. أريك غولد وعومر موآف، 2006.
33. المصدر السابق.
34. المصدر السابق.
35. حسون، ميري. "يهاجرون من البلاد: أكثر بـ 5 أضعاف من القادمين القدامى". يديعوت أحرونوت، 25 / 10 / 2006

سابقًا، فترتفع النسبة كثيرًا لتصل إلى 7.4 من كل ألف[36]. وتَبيَّن أيضًا أنّه من أصل 939,000 «مهاجر» إلى «إسرائيل» خلال ذات الفترة، «نزح» نحو 72,000 (7.6%)؛ منهم 9,100 «هاجروا» إلى روسيا، وَ 5,250 «هاجروا» إلى أكرانيا[37]. بعض الأوساط الإسرائيلية قدرت عام 2011 أن نحو 200 ألف روسي، أو 22% من إجماليّ عدد الروس الذين «هاجروا» إلى «إسرائيل» منذ عام 1990، قد عادوا إلى بلادهم[38]. وخلال الفترة الواقعة بين العامين 2001 – 2006 «نزح» من «إسرائيل» نحو 65,000 إسرائيلي بشكل عام[39].

وللتمويه على حقيقة حجم «الهجرة» المعاكسة، دأبت المؤسسة الإحصائية الإسرائيلية الرسمية على عدم احتساب أولئك «النازحين» من «مهاجري» دول الاتحاد السوفياتي السابق الذين «نزحوا» من «إسرائيل»؛ فتحول «مركز حياتهم» الدائم إلى خارج «إسرائيل»، علما بأنه لا توجد معطيات رسمية حول ظاهرة التغييب الإحصائي هذه[40]. وبحسب وزارة «استيعاب القادمين الجدد»، إن 8% فقط من «مهاجري» الاتحاد السوفياتي السابق إلى «إسرائيل» احتُسِبوا «نازحين» (أي نحو 75,000)؛ إلا أن تقديرات غير رسمية لذات الوزارة تقول إن 147,000 من حاملي جوازات السفر الإسرائيلية يعيشون في روسيا وأكرانيا[41].

مع مرور الزمن، ارتفعت نسب «النازحين» الإسرائيليين («الهجرة» المعاكسة) في أوساط «المهاجرين» من دول الاتحاد السوفياتي سابقًا: 3.8% من إجماليّ الذين «هاجروا» إلى «إسرائيل» عام 1990 «نزحوا» منها خلال السنوات الخمس الأولى لمكوثهم في «إسرائيل»؛ أما في عام 1997، فارتفعت نسبة «النزوح» إلى 6.7% من إجماليّ الذين «هاجروا» إلى «إسرائيل»، وذلك تحديدًا خلال السنوات الخمس الأولى لمكوثهم في «إسرائيل»[42]. وفي عام 2004، قُدِّر عدد اليهود الإسرائيليين الذين «نزحوا» إلى الولايات المتحدة منذ السبعينيات حتى ذلك العام بنحو 1.2 مليون[43].

حاليًّا، يُعتقَد بأن نحو 60% من الإسرائيليين المقيمين في الخارج قد استقروا في أميركا الشمالية، وربعهم في أوروبا، وَ 15% موزعون في سائر أنحاء العالم[44]. كما تفيد التقديرات أن نحو 45% من «النازحين» الإسرائيليين البالغين حائزون على درجة جامعية واحدة على الأقل، مقابل 22% النسبة القائمة في «إسرائيل» ذاتها[45]. ويُعتبَر غالبية «النازحين» عَلمانيين وليبراليين أو ذوي نزعة كوزموبوليتية؛ كما أنهم، بشكل عام، أصغر سنًّا من «المهاجرين» إلى داخل «إسرائيل» ذاتها

36. المصدر السابق.
37. المصدر السابق.
38. Lamb, Franklin, 2011, p. 5.
39. Hamburgisches Welt Wirtschafts Institut 2008, p. 4.
40. Lustick, Ian, 2011, p. 55.
41. Ibid., pp. 55- 56.
42. حسون، ميري (مصدر سابق)
43. Killgore, Andrew I., March 2004.
44. Chamie,Joseph and Mirkin Barry,2011.
45. Ibid.

وبخاصة «النازحين» ذوي الأصول «السوفياتية»؛ ما يرفع نسبة شريحة المسنين اليهود في المجتمع الإسرائيلي[46].

علاوة على ذلك، ورغم تفاوت التقديرات، أدى هَوَس الحكومات الإسرائيلية في زيادة عدد الإسرائيليين إلى مجيء نحو 300 ألف من «المهاجرين» غير اليهود وأُسَرهم إلى فلسطين من دول الاتحاد السوفياتي السابق خلال التسعينيات، وهم يقيمون حاليًّا في «إسرائيل»[47]. وعلى ضوء ضعف اهتمام معظم هؤلاء «المهاجرين» في اعتماد نمط حياة محافظ (دينيًّا)، من غير المرجَّح أن تعتنق هذه الفئة السكانية الديانة اليهودية.

اضمحلال العصر الذهبي «للهجرات» اليهودية إلى فلسطين

استثمرت الحركة الصهيونية شبكة علاقاتها وتحالفاتها والمعطيات الدولية؛ فتمكنت من جذب نحو 550 ألف مستعمر يهودي حتى تاريخ إعلان «الدولة اليهودية» في 15 أيار 1948[48]. وخلال الفترة التي أعقبت إنشاء «إسرائيل» عام 1948، حتى نهاية عام 2012، استطاعت الحكومات الصهيونية جذب 3,108,681، وصل أكثر من نصفهم إلى فلسطين في طفرتين كبيرتين، وتحديدًا خلال السنوات القليلة التي أعقبت إقامة «دولة إسرائيل» (1948-1964)، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء «الحرب الباردة في أوائل التسعينيات (1990-2000)[49].

ويمكننا القول إنّه منذ أواسط عام 2000 الذي تميز بهزيمة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وانسحاب قواته (في أيار 2000)، إضافة إلى انطلاقة انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول عام 2000، انتهى العصر الذهبي «للهجرات» خلال فترة التسعينيات التي تميزت بالاستقرار الأمني الإسرائيلي النسبي؛ فاهتز الأمن الداخلي إلى حد كبير، وتراجعت أعداد «المهاجرين» اليهود إلى فلسطين من 76,766 وَ 60,201 في العامين 1999 وَ 2000 على التوالي، إلى 43,473 وَ 33,570 في العامين 2001 وَ 2002 على التوالي (الجدول 1).

في تمّوز-آب عام 2006، شنت «إسرائيل» حربًا شرسة ومكثفة ضد حزب الله اللبناني الذي أبدى مقاومة شجاعة أدت إلى مقتل نحو 120 جنديًّا إسرائيليًّا، إضافة إلى أكثر من 40 مدنيًّا إسرائيليًّا قُتلوا في القصف الصاروخي المكثف للعمق الإسرائيلي. في أعقاب المعارك مع حزب الله، تواصلت أرقام «الهجرة» إلى فلسطين بالهبوط، فوصلت في نهاية عام 2006 إلى 19,269، واستمرت في الهبوط إلى أن بلغت 18,131 وَ 13,701 في العامين 2007 وَ 2008 على التوالي (الجدول 1).

وبحسب الجدولين (1) وَ (2) السابقين، خلال الفترة الواقعة بين العامين 1990-2011، نجد أنه مقابل كل خمسة «مهاجرين» يهود إلى فلسطين، هنالك أكثر من «نازح» واحد، بمعنى أن

46. Ibid.
47. Lustick, Ian, 2010, p. 4.
48. Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013.
49. Ibid.

حجم الهجرة اليهودية المعاكسة يعادل أكثر من خُمس إجماليّ «المهاجرين» اليهود إلى فلسطين[50]. وإثر التحولات السياسية-الاجتماعية-الأمنية التي أخذت تعصف بتونس ومصر وليبيا وسوريا، وذلك ابتداء من أواخر عام 2010 (في تونس) ومن ثَمَّ خلال عام 2011 وما تلاه (في سائر الأقطار العربية)، تراوح عدد «المهاجرين» اليهود بين 16,500 وَ 16,600 خلال الفترة الواقعة بين العامين 2010-2012 (الجدول 1). أما «الهجرة» المعاكسة فارتفعت من (4900-) عام 2009 إلى (5400-) وَ (6700-) في العامين 2010 وَ 2011 على التوالي (الجدول 2). وإجمالاً، من بين اليهود الذين استوطنوا فلسطين خلال الفترة (1948-2012)، تقدر نسبة الذين «نزحوا» عنها بنحو 20%.

ما سبق لا يعني أن المقاومة العربية والفلسطينية للوجود الكولونيالي الصهيوني في فلسطين تشكّل العاملَ الأساسي الوحيد لـِ «الهجرة» اليهودية المعاكسة، بل هناك أيضًا تأثير واضح للعوامل الاقتصادية-السياسية، إضافة إلى العامل الأمني. هذا ما سيعالجه الفصل الثالث.

50. أُشتُقّ هذا الاستنتاج من خلال إجراء مقارنة بين إجماليّ ميزان الهجرة السلبي من فلسطين: 280,300 (الجدول 2)، وإجماليّ عدد «المهاجرين» إلى فلسطين: 1,258,120 (الجدول 1)، وذلك خلال الفترة الواقعة بين العامين 2011-1990 (1 : 4.5).

3

«الهجرة» اليهودية المعاكسة: العوامل والدوافع

منذ إقامة «دولة إسرائيل»، نظر المجتمع الإسرائيلي، على وجه العموم، إلى «النازحين» من «إسرائيل» («يورديم») نظرة سلبية جدًّا، لدرجة أنْ نَعَتَهُمْ يتسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية في أواسط السبعينيات بِـ «سقوط الجبناء»، وذلك في ذروة موجة «الهجرة» المعاكسة في أعقاب حرب أكتوبر (1973)، حيث كان ذلك تعبيرًا عن الاستياء الإسرائيلي الذي ولَّده تصاعد موجات «الهجرة» المعاكسة من «إسرائيل» في أصعب أوقاتها.

وعلى ضوء «المفاوضات» العبثية الجارية منذ أوائل التسعينيات بين السلطة الفلسطينية / منظمة التحرير الفلسطينية وَ «إسرائيل»؛ تلك «المفاوضات» التي تستخدمها الأخيرة غطاء لتسمين وتعزيز الوجود الاستيطاني في الضفة الغربية، إضافة إلى الاتجاهات العالمية المتصاعدة لنزع الشرعية عن «إسرائيل»؛ وهو ما كثف شعور العديد من الإسرائيليين بالعزلة واليأس، إلى جانب الحروب الإسرائيلية الدموية الفاشلة في لبنان وغزة، والتركيز الهستيري على ما يشكله تعاظم القدرات النووية الإيرانية من تهديد بإبادة «إسرائيل»- على ضوء كل ذلك، إن الهبوط الحاد في مؤشر «الهجرة» اليهودية إلى فلسطين (الجدول 1/ الفصل الثاني) وتواصُل عملية «النزوح» («الهجرة» المعاكسة) إلى خارج فلسطين (الجدول 2 / الفصل الثاني)، يطرحان أسئلة جوهرية حول قدرة «إسرائيل» على البقاء قوة إقليمية على المدى الطويل، وحول قدرتها على مجرد البقاء وجوديًّا.

لذا، إن صانعي السياسات في «إسرائيل» وماكنة الإحصاء الإسرائيلية الذين دأبوا على تركيز جُلّ اهتمامهم ودعمهم لمشروع «الهجرة»، أحدثوا في السنوات الأخيرة تحولاً في اتجاه الاهتمام الكبير بظاهرة «الهجرة» المعاكسة؛ وذلك بسبب الهبوط الحاد في «الهجرة» اليهودية إلى فلسطين، منذ أواخر التسعينيات، واختفاء موجات «الهجرات» الكبيرة الجديدة (راجع الجدول 1/ الفصل الثاني).

ومن خلال تحليلنا لمعطيات «الهجرات» اليهودية المعاكسة من فلسطين، وَ «الهجرات» اليهودية إليها وحجم الخسائر البشرية الإسرائيلية التي تسببت فيها المقاومة الفلسطينية-العربية، يمكننا أن نستنتج أنه خلال سنوات تعاظُم المقاومة ضد الإسرائيليين نجد ارتفاعًا ملحوظًا وواضحًا في حجم «الهجرة» المعاكسة من فلسطين، وهبوطًا واضحًا في حجم الإسرائيليين «النازحين» الذين عادوا ثانية إلى فلسطين. هذا ما نلاحظه، على سبيل المثال، خلال الفترة الزمنية الواقعة بين العامين

2001-2003، حيث ارتفع كثيرًا عدد «النازحين» اليهود (الجدول 2)، وهبط عدد «العائدين» إليها، إضافة إلى هبوط عدد «المهاجرين» اليهود إليها كذلك (الجدول 1)[51]. وضوح هذا الأمر غير قائم في الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية فقط، بل كذلك من المعطيات التي جُمعت من مصادر أميركية وكندية وأسترالية حول الأعداد السنوية للإسرائيليين الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تأشيرات للهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، أو الإسرائيليين الذين استقروا فعليًّا في تلك البلدان باعتبارهم مهاجرين جددًا فيها[52].

من خلال تحليله للمعطيات الخاصة بحصة الفرد الإسرائيلي من إجماليّ الناتج المحلي في «إسرائيل» ومستوى الاستهلاك الخاص، فَنَّدَ لوستيك الفرضية القائلة إن الأحوال الاقتصادية المتقلبة وغير المستقرة في «إسرائيل»، وليس الوضع الأمني-السياسي، هي السبب الأساسي للزيادة في معدل «الهجرة» المعاكسة؛ واستنتج أن المخاوف والهواجس الأمنية هي القوة الدافعة الأكبر «للهجرات» المعاكسة بالدرجة الأولى، أكثر من العوامل الاقتصادية[53]. وفي دراسته لتأثيرات انسداد آفاق «السلام» مع الفلسطينيين على إسرائيل، أشار لوستيك إلى عامل القلق المتسبب في «نزوح» النخب الإسرائيلية من فلسطين، فضلاً عن بروز اتجاه يربط ذلك «النزوح» بزيادة إدراك المخاطر الوجودية لإسرائيل، في المدى الطويل[54].

وفي دراستهما المثيرة، توصل كل من «أرنون سوفير» وَ «يفغينيا بيستروف» إلى نتائج أكثر جذرية، عززت ما توصل إليه لوستيك؛ ففي سياق تحليلهما لاتجاهات «الهجرة» المعاكسة، أثبتا أن الأخيرة عبارة عن انعكاس لعوامل سياسية وأمنية وثقافية فاعلة في المجتمع الإسرائيلي، وهو ما يؤدي إلى «إضعاف علاقة أعداد كبيرة من اليهود بالبلاد»، وبروز جاذبية «الرحيل» من فلسطين نحو أوروبا وأميركا وأستراليا[55]. وأشارا إلى أن هناك تضاؤلًا في نسبة الأغلبية اليهودية في فلسطين أكثر من أي وقت مضى؛ إذ إن الأطراف (المحيط) في «إسرائيل»، بما في ذلك القدس، تشهد عملية انكماش في الطبقة اليهودية الوسطى، مقابل تكاثر اليهود «الحريديم» (المتدينين) والعرب[56]. كما عدّد الباحثان العديد من سمات «العالم الثالث» المميِّزة لإسرائيل: «الصراع العربي الإسرائيلي الذي لا ينتهي وسوف يستمر لعقود طويلة قادمة؛ وجود دلائل على توقف الهجرة؛ تفاقم نزوح أفضل الإسرائيليين من البلاد؛ جفاف الحماسة الوطنيّة وتَزعزُع الثقة بجيش الدفاع الإسرائيلي؛ تدهور العلاقات بين اليهود والعرب داخل إسرائيل؛ الوضع الاجتماعي المروِّع؛ الفجوات التي لا تطاق بين الأغنياء والفقراء؛ مستوى التعليم المتدني الذي يزداد هبوطًا؛ ندرة القيادات السياسية التي تحمل

51. ارتفاع معدل صافي «الهجرة» المعاكسة يعني تلقائيًّا ارتفاع حجم الإسرائيليين «النازحين» وهبوط معدل «العائدين» (الذين استقروا في الخارج بشكل متواصل سنة وما فوق).
52. Lustick, Ian, 2010, p. 10.
53. Ibid.
54. Ibid.
55. Bystrov, Evgenia and Soffer Arnon, 2006
56. Ibid.

قِيَمًا عُليا؛ الواقع السياسي والجيوسياسي الصادم»[57].

وبوجود التركيز اليهودي الأكبر للمهرة والأثرياء والمتعلمين تعليمًا عاليًا في المنطقة الساحلية الوسطى، وبخاصة تل أبيب حيث يزدحمون على نحو بالغ، نشأت في تلك المناطق التي أطلق عليها سوفير وبيستروف «دولة تل أبيب» ما يشبه محطة انتقالية نحو «نزوح» جماعي إلى خارج فلسطين؛ حيث يهدد ذلك الكيان «التل أبيبيّ» وجود «إسرائيل». وفي غياب تدابير جذرية، بل إجراءات شبه ديكتاتورية لعكس الاتجاهات الحالية، يتكهن المؤلفان أنه خلال عشر سنوات من الآن «سنكون عرضة لأن نواجه في إسرائيل مجموعة سكانية ضعيفة نسبيًّا، تتكون من مجموعة من اليهود الشباب نسبيًّا وذوي النزعة الدينية، إضافة إلى العديد من الأطفال والفقراء، ومجموعة كبيرة من البالغين وكبار السن الذين يحتاجون إلى الدعم، وسكان عرب كثيري الأولاد. فهل سيكون بين هؤلاء عدد كافٍ من المعيلين ودافعي الضرائب؟ هل سيكون هناك قوى عاملة كافية كي يجري تجنيدها للجيش الإسرائيلي، ومن ثَمَّ كي تخدم في جيش الاحتياط؟ وهل سيرغب الشباب والمتعلمون والمتميزون بالعيش في إسرائيل؟ وفي مثل هذه الظروف، من سيرغب في «الهجرة» إلى إسرائيل؟»[58].

وفي دراسة أخرى أجراها فريق إسرائيلي مختص بالرأي العام الإسرائيلي مكون من «آشر إريان» وَ «نير أتمور» وَ «ياعيل هدار»، جرى التركيز على أن الالتزام بالبقاء في «إسرائيل» يزداد ضعفًا على نحوٍ واضح في أوساط المشاركين في الاستطلاع من قطاعات مختلفة من الإسرائيليين. وبشكل غير مسبوق، وَجّهت الدراسة اهتمامًا واضحًا للدوافع والمعتقدات والمخاوف التي تحرك النزوع الواسع النطاق نحو «الهجرة» المعاكسة، كاحتمال شخصي أو خيار جذاب أو كتطور مرجح بالنسبة للمشاركين في الاستطلاع وأسرهم. ولدى مراجعتهم لحال الديمقراطية الإسرائيلية في دراستهم التي نُشرت عام 2009، أفاد الباحثون الثلاثة أن نسبة المستطلَعين اليهود الذين أشاروا إلى أنهم كانوا «متأكدين من أنهم سوف يعيشون في إسرائيل» قد ارتفعت من 74٪ في عام 1990 (في منتصف الانتفاضة الأولى)، إلى 83٪ في عام 1995 (خلال عملية أوسلو للسلام، وقبل اغتيال اسحق رابين)[59]. لكن، مع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، ومن ثَمّ هزيمة إسرائيل في حربها ضد المقاومة اللبنانية عام 2006، هبطت تلك النسبة إلى ما بين 63% وَ 64%، وتحديدًا خلال الفترة الواقعة بين العامين 2000-2007 [60]. وبيّن الباحثون أن الالتزام بالبقاء في «إسرائيل»، والاعتقاد بأن أحفاد المبحوثين سيبقون فيها أيضًا، هذا الالتزام هو أضعف بين «المهاجرين» الجدد، قياسًا بالإسرائيليين القدامى. وفي هذه الدراسة، ودراسات أخرى ذات صلة، وجد «إريان» وفريق بحثه التزامات أقوى للبقاء في «إسرائيل» بين «المتدينين»، بالمقارنة مع «العَلمانيين»؛ والتزامات أقوى أيضًا بين التيار

57. Ibid, p. 69.
58. Ibid, p. 55.
59. Arian et al., 2007.
60. Ibid.

اليهودي «الوسطي» وَ «اليميني»، بالمقارنة مع التيار «اليساري الحمائمي»[61]. أغلبية المبحوثين اليهود الذين كانوا يفكرون في «النزوح» من «إسرائيل»، سواء أكانوا من الإسرائيليين القدامى أم من «المهاجرين» الجدد، برروا موقفهم استنادًا إلى دوافع اقتصادية ومخاوف أمنية[62]. تركيز الإسرائيليين القدامى على الدوافع الاقتصادية كان أقوى من المخاوف الأمنية (65٪ مقابل 60٪ على التوالي)؛ في حين كانت العلاقة بين «المهاجرين» الجدد معكوسة، وذلك بالرغم من ارتفاع أكبر في نسب كِلا الدافعين (الدافع الاقتصادي 78٪، المخاوف الأمنية 88٪)[63].

وبحسب لجنة «الهجرة والاستيعاب» التابعة «للكنيست» والتي ناقشت (في تشرين الأول عام 2006) مسألة «الهجرة» المعاكسة في أعقاب الهزيمة الإسرائيلية في لبنان في صيف عام 2006، إن العوامل الأساسية «المقلقة» المؤدية إلى «الهجرة» من «إسرائيل»، بالنسبة للإسرائيليين مواليد «إسرائيل» أو بالنسبة «للمهاجرين» الجدد، هي الحرب الإسرائيلية ضد المقاومة في لبنان في تموز-آب عام 2006 التي زادت عدد «المهاجرين» الجدد في «إسرائيل» الراغبين في «النزوح»؛ إذ تبين أنه في أعقاب الحرب ازداد كثيرًا عدد طالبي «الهجرة» من «إسرائيل»، وبخاصة في أوساط «المهاجرين الجدد، ممّا يشير إلى حالة التوترات والضغوط النفسية التي يعاني منها الأخيرون؛ إذ تسببت الحرب في غياب الشعور بالأمن، بل ولّدت حالة من الإحباط من دولة «إسرائيل» في المستوى العسكري، وفي مستوى التعامل مع الجبهة الداخلية[64]. كما أن العامل الاقتصادي، وتحديدًا البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة والضرائب الباهظة وما إلى ذلك، يُعتبر أيضًا من بين العوامل الرئيسية الأساسية التي ركزت عليها لجنة «الهجرة والاستيعاب»، يضاف إلى ذلك رغبة الطلاب والباحثين في مواصلة دراساتهم خارج «إسرائيل»، في ظروف أفضل من تلك التي توفرها لهم الأخيرة[65].

وفي عام 2008، نشر «مركز غوطمان لاستطلاعات الرأي» نتائج استطلاع أجراه في أعقاب حرب عام 2006، حيث وجّه للمبحوثين بضعة أسئلة تتعلق برغبتهم في البقاء في «إسرائيل». أحد الأسئلة كان التالي: «هل ترغب أو لا ترغب في العيش بإسرائيل في المدى البعيد؟». كشفت نتائج إجابات المبحوثين أنه فور انتهاء الحرب الإسرائيلية ضد المقاومة في لبنان (صيف العام 2006)، كان هناك هبوط هائل في نسبة الشباب الإسرائيليين الذين يرغبون في البقاء في «إسرائيل»؛ رغم أنه مع مرور الوقت تغير هذا التوجه بعض الشيء في أوساط الإسرائيليين القدامى فقط[66]. وقد تَبيَّن أنه حدث، في أوساط الشباب الذين «هاجروا» من الاتحاد السوفياتي السابق، هبوطٌ كبير في نِسب الملتزمين بالبقاء في «إسرائيل»، منذ عام 2006: من 63% عام 2006 إلى 46% عام 2008[67]. وهنا لا بد من

61. Ibid.
62. Ibid.
63. Ibid, p. 77.
64. حسون، ميري (مصدر سابق)
65. المصدر السابق.
66. The Israeli Democracy Institute 2008.
67. Ibid.

الإشارة إلى أن «المهاجرين» اليهود «السوفييت» تركوا بلدهم الأصلي (الاتحاد السوفياتي سابقًا) بسبب شعورهم الحادّ بعدم الأمان والاستقرار في أعقاب الانهيار السوفياتي، وبالتالي بحثهم عن بيئة آمنة ومستقرة في «إسرائيل» تحديدًا؛ فتبيَّنَ لهم لاحقًا أن الأخيرة لم توفر لهم سوى السراب[68]. وتتوافق نتائج هذا الاستطلاع مع النتائج التي أعلنتها لجنة «الهجرة والاستيعاب» التابعة «للكنيست» (الفقرة السابقة)؛ حيث إن نسبة «الهجرة» المعاكسة في أوساط أولئك الذين «هاجروا» إلى «إسرائيل» بعد عام 1989 (بداية انهيار الاتحاد السوفياتي) أعلى بكثير من النسبة في أوساط «المهاجرين» القدامى واليهود مواليد «إسرائيل». الكثير من الشباب المتعلم في أوساط «المهاجرين» الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق قد «نزحوا» من «إسرائيل» نحو الدول الغربية[69]؛ ومنذ عام 2006 أصبحت ظاهرة «الهجرة» المعاكسة إلى روسيا ودول غربية أخرى شائعة جدًّا في أوساط الشباب الروس المتعلمين، أكثر مما هي قائمة في أوساط الإسرائيليين مواليد «إسرائيل»، وذلك بحثًا عن مستقبل أفضل في تلك الدول[70].

في الـ 5 من تشرين الأوّل عام 2008، بثت القناة التلفزيونية «إسرائيل+» (قناة إسرائيلية باللغة الروسية) تقريرًا تَضمَّن مقابلات مع جنود إسرائيليين قرروا «النزوح» من «إسرائيل» في أعقاب الحرب الإسرائيلية ضد المقاومة اللبنانية عام 2006؛ وقد أبرز الجنود المشكلة باعتبارها حرجة[71].

هروب الأدمغة الإسرائيلية

منذ أوائل القرن الحالي، أخذت تبرز بقوة ظاهرة «نزوح» الأدمغة اليهودية الآخذة في التفاقم. وبحسب المعطيات الإسرائيلية الرسمية، إن الرغبة في «النزوح» من «إسرائيل» لدى شريحة اليهود المتعلمين الذين بحوزتهم شهادة بكالوريوس وما فوق، أقوى من تلك القائمة لدى شريحة اليهود ذات التحصيل العلمي المتدني[72]. في عام 2002، على سبيل المثال، اعتبرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن أكثر من 2.6% من إجماليّ اليهود المتزوجين المتعلمين في الفئة العمرية 25-40 سنة «نازحون» من «إسرائيل»، وذلك خلال الفترة 1995-2002؛ في مقابل 1.1% فقط في أوساط ذوي التحصيل العلمي المتدني[73]. وتبرز هذه الظاهرة، بشكل خاص، في أوساط «المهاجرين» اليهود الجدد؛ إذ إن النسبة في أوساط الأخيرين من المتزوجين المتعلمين في الفئة العمرية 25-40 سنة

68. عدم شعور اليهود الأكرانيين بالأمن والاستقرار، بسبب تفاقم التوتر بين أكرانيا وروسيا منذ مطلع عام 2014، كان السبب الأساسي خلف «هجرة» نحو أربعة آلاف يهودي أكراني إلى «إسرائيل» خلال الثلث الأول من ذات العام («يديعوت أحرونوت»، 6/5/2014)؛ وترافقت هذه «الهجرة» الهامشية عدديًّا مع تدهور الأوضاع الأمنية في أكرانيا خلال عام 2014 وسقوط رئيسها السابق ينوكوفيتش، وانضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وتصاعد الصراع العنيف ضد النظام الأكراني الجديد (الموالي للغرب وللولايات المتحدة)، وبخاصة في أوساط الشرائح الاجتماعية-الإثنية الموالية لروسيا في الشرق الأكراني. وبالطبع، من غير الواضح ما إذا كان هؤلاء «المهاجرون» أو الذين «سيهاجرون» في أعقابهم سيستقرّون، على نحوٍ نهائي، في «إسرائيل»؛ أم إن بقاءهم فيها مرتبط بالحالة الأمنية والمعيشية التي سيواجهونها في المستقبل.
69. The Israeli Democracy Institute 2008.
70. Ibid.
71. Ibid.
72. أريك غولد وعومر موآف (مصدر سابق)
73. المصدر السابق.

وصلت خلال ذات الفترة إلى 4.65%، في مقابل 2% في أوساط ذوي التحصيل العلمي المتدني[74].

ووفقًا لتقرير نشره مركز «طاؤوب» لأبحاث السياسة الاجتماعية عام 2013، حول وضع الجامعات والباحثين في «إسرائيل»، فإن نظام التعليم العالي الإسرائيلي تراجع كثيرًا، والأدمغة الإسرائيلية آخذة في الهروب[75]. السنوات الأربعون الماضية، بحسب التقرير، كانت «عقودًا ضائعة» بالنسبة للتعليم العالي؛ إذ خلال العقود الأربعة هبط «الإنفاق الوطني» للطالب أكثر من ثلاث مرات؛ كما أن عدد كبار الموظفين في الجامعات انخفض بأكثر من ضعفين[76]. وخلال السنوات الأخيرة، ازدادت ظاهرة «هجرة» الأدمغة سوءًا؛ وهي تُعتبر حاليًّا، بالمقارنة مع الدول الغربية، الأكثر خطورة. وفي المقابل، ازداد تشغيل محاضرين غير باحثين من خارج «إسرائيل»، في الجامعات البحثية تحديدًا[77].

وفي بحث أجرته الجامعة العبرية حول «هروب الأدمغة» من «إسرائيل» ونُشر عام 2006، جرت دراسة نِسب «الهجرات» المعاكسة من «إسرائيل» خلال السنوات 1995-2002، بحسب المهنة، الدخل، الحالة الاجتماعية، والأقدمية في «إسرائيل»؛ فتَبيّن أن الرغبة في «الهجرة» المعاكسة لدى السكان المتعلمين أكثر شيوعًا مما هي لدى ذوي التحصيل العلمي المتدني، إذ بلغت نسبة «النزوح» في أوساط المتعلمين خلال الفترة المذكورة 3.8%[78]. وأشار البحث إلى أن «إسرائيل»، في حالات كثيرة، تخسر ثمار استثمارها في الطلاب بالجامعات لصالح دول أخرى، وبخاصة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية؛ فكثيرًا ما يظل الشباب الإسرائيليون المتعلمون في الخارج بعد إنهاء دراساتهم، نظرًا لتوفر رواتب أعلى وظروف أفضل للعمل البحثي، بالمقارنة مع «إسرائيل»؛ وينسحب هذا الأمر على «المهاجرين» الجدد والقدامى ومواليد «إسرائيل»[79]. وأفاد ذات البحث أن العديد من الشباب المتعلمين في أوساط «المهاجرين» من دول الاتحاد السوفياتي سابقًا، قد «هاجروا» من «إسرائيل» إلى الدول الغربية؛ بل إن هناك «هجرة» واسعة جدًّا إلى روسيا[80]. وفسر البحث هذه الظاهرة بأن روسيا توفر لمواطنيها المتعلمين الراغبين في العمل الجادّ مستوًى معيشيًّا أعلى من ذاك الذي توفره «إسرائيل»، علما بأن سوق العمل في روسيا مرن، واقتصاد السوق يسمح بالمنافسة على الشباب المتعلم والمؤهل، حيث يتمتع الأخيرون برواتب مرتفعة ويدفعون ضريبة دخل متدنية جدًّا (نحو 13% فقط)[81]، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع نسب الضرائب الإسرائيلية، حيث تصل ضريبة الدخل إلى 49% من الراتب الشهري.

وبالعودة إلى تقرير مركز «طاؤوب» لأبحاث السياسة الاجتماعية، حول الجامعات والباحثين في «إسرائيل» (والذي نُشر عام 2013)، نجد تفسيرًا إضافيًّا معمّقًا لهروب الأدمغة اليهودية الإسرائيلية

74. المصدر السابق.
75. دطال، ليئور. "تقرير: نسبة هروب الأدمغة من إسرائيل- الأعلى في الغرب". The Marker 7.10.2013
76. Ibid.
77. Ibid.
78. حسون، ميري (مصدر سابق)
79. المصدر السابق.
80. المصدر السابق.
81. المصدر السابق.

مـن فلسـطين، يرتبط ببنيـة ومسـتوى وكادر الجامعـات: «فبعد أن أنشـأت جامعات أبحـاث رائدة في العالـم، أجـرت إسرائيل تحـولاً دراماتيكيًّـا. فخلال العقـود الأربعة الأخـيرة، انخفض باسـتمرار موقع جامعـات الأبحـاث في أولويـات الدولـة. ولا مثيـل في العالـم الغربي لواقع هجـرة الأدمغة مـن إسرائيل إلى الولايـات المتحـدة»[82]. في عـام 1973، بحسـب معطيـات البحـث، كان عـدد أفـراد هيئـة التدريـس الكبـار في «إسرائيـل» 131 لـكل مئـة ألف نسـمة في المجتمـع الإسرائيلي؛ ومع مـرور الزمـن، تدهورت هـذه العلاقـة، فوصل عـدد أفراد هيئـة التدريس الكبـار عـام 2011 إلى 62 مقابل كل مئة ألف نسـمة في المجتمـع الإسرائيـلي، أي حصـل هبـوط مقـداره 53%، علمًا أن نسـبة الزيـادة في عدد أفـراد الطاقم الأكاديمـي الكبـير في جميع جامعـات الأبحـاث في «إسرائيل»، خلال السـنوات السـبع والثلاثين الأخيرة، لـم تتجـاوز 9%، مقابـل زيـادة مقدارهـا 133% في عـدد السـكان في «إسرائيـل»، وَ 157% في عـدد الطـلاب في الجامعـات، خـلال ذات الفـترة[83]. واللافت أن عدد الطـلاب في جميع أطر التعليـم العالي، بما في ذلـك المعاهـد، قـد ارتفـع بنسـبة 428%، مقابـل ارتفاع مقـداره 40% فقـط في عدد أفـراد الطاقم الأكاديمـي الكبـير في الجامعات والمعاهـد معًا[84].

وأشـار التقريـر إلى وجود «تفهم في أوسـاط متخـذي القرار أن الوضـع سيء، وأن حالة هـروب الأدمغة غـير معقولـة، إلا أن الحـل المطروح دون المسـتوى ويعالـج الهوامـش»[85]. كما أن مدى هـروب الأدمغة الإسرائيليـة مـن الأطـر الأكاديميـة الإسرائيليـة إلى المؤسسـات البحثيـة في الخـارج، وتحديـدًا أولئـك الأكاديميـين ذوي الشـهادات العليـا، يُعتبر فوق العـادة، بالمقارنة مع الـدول الغربية التـي جرت معها المقارنـة؛ إذ شـهدت «إسرائيـل»، خـلال العقـد الأخـير، أكـبر هـروب لأدمغـة الأكاديميـين إلى الولايات المتحدة[86].

مـن الواضـح أن «إسرائيل» فشـلت في تقليص العوامـل الطاردة لهـذه الطاقات الأكاديميـة الهائلة، كما لـم تنجـح في جـذب أولئـك الأكاديميـين والعلمـاء إلى «دولتهـم». ويتضح ذلـك من واقـع أن 14% من الإسرائيليـين الحائزيـن على درجـة دكتوراة في مجالات العلوم والهندسـة قد عاشـوا عـام 2011 خارج «إسرائيـل» لفـترة طويلـة ولم يعـودوا إليها؛ كمـا أن 10.5% مـن إجمـاليّ الإسرائيليـين الحائزين على شـهادة دكتـوراة خـلال الفترة 1985-2005 عاشـوا عـام 2011 خـارج «إسرائيل» ولم يعـودوا إليها[87].

إذن، في المسـتوى الاقتصـادي، لم يعد سـوق العمـل الإسرائيلي يلبـي مطالب «المهاجريـن» اليهود الجدد والقدامـى، وبخاصـة ذوي التخصصـات العلميـة والفنية وأصحاب الدرجـات الأكاديميـة العالية، بمن فيهـم أصحـاب التخصصات النـادرة، كما لاحظنا في فقرات سـابقة. بـل إن أعدادًا كبيرة مـن الكفاءات

82. דטל, ליאור. "דו"ח: שיעור בריחת המוחות מישראל- הגבוה במערב". The Marker 7.10.2013
83. Ibid.
84. Ibid.
85. Ibid.
86. Ibid.
87. Ibid.

العلميــة الإسرائيليــة «نزحــت» فعليًّــا من «إسرائيــل»، أو إنهــا ترغب في «الهجــرة» المعاكســة، بحثًا عن فــرص مهنية وعلميــة وبحثية أفضــل مردودًا وأكثــر أمنًا.

ضغوط مضادة للجاذبية نحو «إسرائيل»

في نيســان عــام 2010، أشــارت صحيفــة «هآرتــس» إلى أن اســتطلاعًا أجرتــه شركــة "Teleseker" بــيّن أن 60% مــن الشــباب الإسرائيلي قالــوا إنهم ســيهاجرون من «إسرائيــل» إلى الولايــات المتحدة، إذا ســنحت لهم الفرصــة للقيــام بذلك[88].

رئيــس تحريــر جريــدة «جيروزليــم بوســت» الإسرائيلية كتــب في ديســمبر 2010: «منذ بعــض الوقت، يدفــع عــدد مــن المحللــين بالحجــة التاليــة: في مواجهــة الــصراع الإسرائيلي-الفلســطيني الــذي يبــدو مســتعصيًا وعالقًــا في ثنايا الحكومــات الإسرائيليــة المتعاقبة غير الراغبــة في التوصــل إلى اتفاق منصف مــع القيادة الفلســطينية، فإنّ الإسرائيليــين ذوي الدرجات العلميــة العالية أو المتوســطة باتوا يغادرون إسرائيــل زرافــات ووحدانًــا. وبحســب هذا الزعــم، فقد تعزز هــذا الاتجاه في الســنوات الأخيرة، بســبب العامــل الإضــافي المتمثــل في الاندفــاع الإيراني المهدِّد لإنجــاز قدرة نوويــة. اليهود الباقون بشــكل متزايد في إسرائيــل هــم الإثنيون-القوميــون، مثــل الصهاينــة المتدينــون والــروس (المتعصبــون صهيونيًّــا) والســفارديم (اليهود الشرقيــون) المحافظــون في تفكيرهــم، والأثيوبيون»[89].

مــن ناحيتــه، كتــب الباحث الأميركــي الاختصاصي في علم الســكان فرانكلــين لامب، في حزيــران 2011: «داخــل المجتمــع الإسرائيلي ضغوط مضــادة للجاذبية نحــو إسرائيل، وخصوصًا بــين المهاجرين الروس الذيــن بغالبيتهــم الســاحقة يرفضــون الصهيونيــة. ومنذ ســقوط جدار برلــين عــام 1989، هاجر إلى إسرائيــل من الاتحاد الســوفياتي الســابق مــا يقرب من مليــون يهودي؛ فزادوا ســكانَ إسرائيل بنســبة 25%، ممّــا شــكل التجمــعَ اليهــودي الــروسي الأكــبرَ في العالــم. لكــن اليــوم، يشــكل اليهــود الروس أكــبر مجموعــة «نازحــة» مــن إسرائيــل؛ حيــث يهاجرون مــن إسرائيــل بأعداد كبــيرة لأســباب تتراوح بــين المعارضــة للصهيونيــة، التمييــز، والوعــود المنكوثــة في ما يتعلــق بالعمالــة وَ «الحيــاة الهانئة» في إسرائيــل»[90]. وبحســب الرابــي «بيريــل لازار» الــذي كان حاخــام روســيا الأكــبر منذ عــام 2000، إنه «لأمــرٌ غــير عــادي تمامًا كم مــن الناس يعــودون ثانيــة (إلى روســيا). عندما غــادر اليهود روســيا، لم يبــقَ مجتمــع محــلي ولا حيــاة يهوديــة؛ فقد شــعر الناس بأن كــون المــرء يهوديًّــا كان خطــأ تاريخيًّا حــدث لأُسَرهــم. الآن، هــم يعرفــون أن بإمكانهــم العيش في روســيا كجزء مــن المجتمع المحــلي وأنهم لا يحتاجــون إسرائيــل»[91]. يقــول «هيليــل شــنكر»، الناشــط اليهودي مــن مواليــد نيويــورك، إن «اليهود الذيــن يأتــون إلى إسرائيــل يرغبــون في التأكد مــن أن لديهم البديــل المتمثــل في العودة من حيــث أتوا...

88. Eldar, Akiva. "Why does the IDF allow officers to live in illegal outposts?". **Haaretz** 27 April 2010 .
89. JPost Editorial. «Why Israelis emigrate». **The Jerusalem Post** 29/12/2010
90. Lamb, Franklin, 2011, p. 5.
91. Ibid.

كما أن انعدام الأمن في الحياة الإسرائيلية اليومية، وإسرائيل التي لا تعيش، حتى الآن، بسلام مع أي من جيرانها، وَلَّدا ظاهرة الإسرائيليين الكثيرين الذين يسعون للحصول على جواز سفر أوروبي، تحسّبًا لأي طارئ، استنادًا إلى أصول عائلاتهم»[92].

وفي تشرين الأول عام 2013، أبرز «أوري أفنيري» ما أسماه الحقيقةَ المفزعة المتمثلة في رؤية العديد من الأسر الإسرائيلية الشابة من الطبقة المتوسطة قد استقرت للأفضل في برلين ولندن ونيوجرسي؛ بينما أبناؤها الذين نسوا اللغة العبرية وتخلوا عنها يتحدثون لغات أجنبية[93].

ربما تساهم أيضًا تجربة «الهجرة» السابقة لأعداد كبيرة من اليهود الإسرائيليين في سهولة التفكير الإسرائيلي «بالنزوح»؛ إذ إن نحو 40% من اليهود الإسرائيليين هم من مواليد خارج فلسطين، وبالتالي، لا تشكل «الهجرة» أمرًا جديدًا للكثيرين منهم.

في الواقع، تأجيج القادة السياسيين الإسرائيليين للخوف في أوساط اليهود الإسرائيليين، بهدف الحفاظ على دعمهم للسياسات الحكومية؛ بدءا من القنبلة النووية الإيرانية، مرورًا بخطر «الإرهابيين» الكائنين في كل مكان، وانتهاء بالتخطيط لـ«محرقة» جديدة، أو التلويح بالتهديدات الوجودية، تأجيج هذا الخوف تسبب في نتائج عكسية تمثلت في عدم رغبة العديد من الأسر الإسرائيلية في تربية أطفالهم في ظل هذه الظروف.

بعض الباحثين الإسرائيليين يَعْزون أسباب «الهجرة» المعاكسة إلى عوامل اقتصادية ومعيشية بالدرجة الأولى. هكذا، أشارت «نعومي مي-عامي» إلى أن الدوافع الأساسية «للهجرة» المعاكسة تتمثل غالبًا في الرغبة في تحسين مستوى المعيشة، البحث عن العمل والارتقاء المهني، الدراسات العليا ورغبة الزوج /الزوجة؛ إلا أن «مي-عامي»، كما سِواها، يُقرّون بأن الاستطلاعات التي جرت في أوساط «النازحين» اليهود تؤكد أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في «إسرائيل» تقف في مقدمة العوامل المؤدية إلى «الهجرة» من «إسرائيل»[94].

وإجمالاً، تُبيّن الأبحاث المختلفة أن الدوافع الأساسية «للهجرة» من «إسرائيل»، كما يعلنها «النازحون»، تكمن في الضغوط الاقتصادية والأمنية، والحروب، وفترات الخدمة الطويلة في جيش الاحتياط، والمستوى المعيشي المتدني، والرغبة في تغيير المهنة أو تغيير ظروف السكن.

عوامل الجذب (اليهودي) الضعيفة إلى فلسطين

مقابل عوامل الطرد القوية للسكان اليهود من فلسطين، نجد أن عوامل جذبهم إليها ضعيفة نسبيًّا، وتصطدم بمعوقات كثيرة أبرزها ضعف عوامل الطرد من الدول التي يعيش فيها عدد كبير من اليهود، وبخاصة في أميركا الشمالية وفرنسا وبريطانيا، علمًا أن مستوى الرفاه الاجتماعي

92. Ibid.
93. Avnery, Uri, 2013.
94. نعومي مي-عامي، 2006.

ودخل الفرد في هذه الدول وغيرها أعلى ممّا في «إسرائيل»؛ وهذا ما تؤكده أيضًا تقارير التنمية البشرية الأخيرة (حتى عام 2012) الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبسبب التراجع الكبير في عوامل جذب يهود أميركا الشمالية وأوروبا إلى «إسرائيل»، دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ أوائل القرن الحالي، وبالتعاون مع منظمات صهيونية عالمية (مثل الوكالة اليهودية)، على محاولة تنظيم حملات كبيرة لجذب نحو 300 ألف من اليهود الذين في الأرجنتين وجنوب إفريقيا والفلاشا (أثيوبيا) والهند؛ علمًا أن الإحصاءات الإسرائيلية تقول إن 43% فقط من إجماليّ يهود العالم يقطنون في فلسطين، وتحديدًا قرابة 6 ملايين من أصل نحو 13.9 مليون؛ والباقي (7.9 مليون، أو 57% من إجمالي يهود العالم) يعيش منهم في الولايات المتحدة 5.425 مليون، أي 39%، وفي فرنسا 478 ألفًا، أي نحو 3.4%، وفي كندا 380 ألفًا، أي نحو 2.7%، وفي بريطانيا 290 ألفًا، أي 2%، وفي روسيا الاتحادية 190 ألفًا أو 1.4%، والباقي في مناطق أخرى في العالم[95].

كذلك إن الخلل المتفاقم والمتواصل في الميزان الديمغرافي في فلسطين، لصالح الوجود البشري العربي، وانعدام الأمل الصهيوني -في المدى الإستراتيجي- في إمكانية خلخلة هذا التوازن لصالح «الدولة اليهودية»، يشكلان عاملاً طاردًا قويًّا آخر للسكان اليهود من فلسطين، ويضعف كثيرًا عوامل الجذب إليها. وهنا لا بد من التذكير بأن العنصر الديمغرافي العربي في فلسطين، يُعَدّ بالمنظور الصهيوني عنصرًا أمنيًّا من الدرجة الأولى؛ بمعنى ضرورة العمل الصهيوني المستمر من أجل منع تفاقم الخلل الديمغرافي لصالح العرب في «الدولة اليهودية». لذا، كان الأمل دائمًا لدى المؤسسة الصهيونية من وراء الدمج الاقتصادي الجزئي للعرب في «إسرائيل»، أن تقل خصوبة العرب مع الزمن، نتيجة لتغير أوضاع العرب الاجتماعية – الاقتصادية. وبهذا الخصوص، ذكر «موشي شاريت» وزير خارجية «إسرائيل» السابق، أثناء مناقشات سكريتارية حزب «مباي» عام 1960: «من الممكن وقف الزيادة الطبيعية للعرب عن طريق رفع مستواهم الاقتصادي والثقافي»[96].

ومنذ إنشاء «الدولة اليهودية» جرى التعامل مع العرب تعاملاً مخابراتيًّا-أمنيًّا، باعتبار أن هناك عربًا «متطرفين»، وعربًا «معتدلين»، وأن العرب إجمالاً يشكلون مشكلة أمنية-إستراتيجية. فالمنهج الصهيوني في التعامل مع العرب في «إسرائيل»، تلخص، دائمًا، برهن بقاءهم في «الدولة اليهودية» بسلوكهم «الحسن» سياسيًّا وأيديولوجيًّا. وفي أوائل عام 1992، عبّر رفائيل إيتان -عضو «الكنيست» وزعيم حركة «تسوميت» آنذاك وقائد أركان الجيش السابق- عن هذه المسألة بقوله: «إنهم أعداء لدولة إسرائيل ما لم يثبتوا عكس ذلك... إن العرب لو كانوا أحرارًا لاختاروا محو دولة إسرائيل في هذه اللحظة»[97].

وبالنظر إلى المؤتمرات الإسرائيلية الإستراتيجية التي عُقدت سنويًّا في هرتسيليا ومراكز بحثية

95. Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013.
96. فايمر، رينارد وألكسندر شولش وآخرون، 1986.
97. صحيفة الاتحاد، 3 / 3 / 1992.

إسرائيلية أخرى، خلال الفترة 2000-2013، نجد أن «الهجرة» اليهودية إلى فلسطين وتراجعها الكبير، وكيفية العمل على زيادة عوامل الجذب إلى «إسرائيل»، كلّ هذه شكلت على الدوام أهم المحاور الإستراتيجية المتكررة التي عولجت لمواجهة التزايد السكاني الطبيعي الكبير للعرب في فلسطين التاريخية («إسرائيل» والضفة الغربية وقطاع غزة)؛ وبالتالي، كيفية تعديل الميزان الديمغرافي، في المدى الإستراتيجي، لصالح اليهود.

«توازن الرعب»

تبين الدراسات والتقارير التي ناقشناها في الفقرات السابقة من هذا الفصل، إضافة إلى المعطيات التي وردت في الفصل الثاني حول «الهجرة» المعاكسة، أن العوامل الأمنية تشكل قوة دافعة أساسية «للهجرات» المعاكسة؛ ومن ثَمّ تأتي العوامل الاقتصادية والمعيشية والمهنية والبحثية، وبخاصة في أوساط الأكاديميين والجامعيين. غياب الأمن وحالة اللا سلم واللا حرب عززتا حالة القلق لدى الإسرائيليين، ودفعت أعدادًا كبيرة منهم إلى «النزوح» نحو الخارج. فترات المد الفلسطيني أو العربي المقاوم، كما الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أو الهزيمة الإسرائيلية في العامين 2000 وَ 2006 في لبنان، والانتفاضة الثانية، وتعاظم الخوف لدى الإسرائيليين من أنهم مستهدَفون حتى في عمق جبهتهم الداخلية (ظاهرة الاستشهاديين ابتداء من أواسط التسعينيات، مرورًا بأوائل فترة الانتفاضة الثانية مع بداية القرن الواحد والعشرين، وانتهاء بالصواريخ المتساقطة شمالاً وجنوبًا ووسطًا)، فترات المد هذه هزت إلى حد كبير المفهومَ الراسخ لدى اليهود الإسرائيليين أن «دولة إسرائيل» نشأت أساسًا لحمايتهم وتوفير الأمن والرفاهية لهم؛ وهو ما وضع المجتمع الكولونيالي أمام أزمة وجودية حقيقية. وبالتالي، إن التهديد الأمني الذي يعاني منه المواطن الإسرائيلي، وعجز «الدولة» عن ضمان الحماية لمواطنيها، دفعا بالكثيرين إلى البحث عن بلدان أكثر أمنًا واستقرارًا ورفاهية.

شرائح كبيرة من المجتمع الكولونيالي اليهودي في فلسطين تخلت عمليًّا عن الحلم الصهيوني القديم وَ «الهجرة» الحالمة إلى «أرض إسرائيل»، وسط شيوع الإحساس بالقلق وانعدام الأمن واهتزاز كبير في الثقة بالجيش الإسرائيلي الذي فشل في منع تنامي قدرات المقاومة في لبنان وفلسطين. ففي قطاع غزة تحديدًا، ورغم الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب عام 2005 هروبًا من المقاومة هناك، لم تستقر الأوضاع الأمنية، بل تصاعدت لاحقًا رغم الحصار التجويعي الرهيب المفروض عليه منذ عام 2006، وفشلت «إسرائيل» في سحق المقاومة (رغم بدائية ومحدودية الأسلحة التي بحوزتها)، وفي إعادة قطاع غزة المتمرد إلى أحضان السلطة الفلسطينية في رام الله. المجازر البشرية البشعة التي اقترفتها القوات الإسرائيلية في حربها المكثفة خلال كانونَيْ 2008 وَ 2009، والقنابل الفوسفورية الحارقة، وقنابل «الدايم» العنقودية، وكل الأسلحة الإسرائيلية الثقيلة الأخرى، لم تنجح في إخضاع قطاع غزة والمقاومة. وينسحب هذا الأمر على حرب الأيام الثمانية في كانون الأول

عـام 2012 ومـا تخللهـا من قصـف وتدمير هائلـين، وتحـوُّل قطاع غـزة إلى مختـبر إسرائيلي-أميركي لفحص أسـلحة الإبادة[98].

وقـد تجلى واقع عجـز «دولة إسرائيل» عـن حماية مواطنيها، وبالتالي ارتفاع نسـبة اليهـود الإسرائيليين الذيـن يفكـرون «بالنـزوح» إلى الخـارج (كمـا سـنرى في الفصـل الخامس من هـذه الدراسـة)، تجلى سـاطعًا في العـدوان الإسرائيـلي الأخـير عـلى قطـاع غزة خـلال تمـوز-آب عـام 2014. فرغـم المحرقة البشريـة الجماعيـة التـي تعرّض لهـا قطاع غـزة، ورغم كثافـة النـيران الإسرائيلية الضخمـة والمروّعة عـلى مسـاحة جغرافيـة صغـيرة جدًّا (360 كـم^2) هـي الأكثر ازدحامًـا سـكانيًّا في العالـم، ورغم كون تلـك المسـاحة «سـاقطة عسـكريًّا» بحسـب النظريـات العسـكرية الكلاسـيكية -حيث إن قطـاع غزة منبسـط ومكشـوف تمامًـا للطائـرات الحربيـة وتكنولوجيا التجسـس والعمـلاء-، رغم كل ذلـك، أبدع المقاتلـون الفلسـطينيون وأتقنوا فنون المواجهة وشَرَعـوا في عمليات التصنيع العسـكري الذاتي، وطبقوا تكتيـكات ونمـاذج شـبيهة بتلك التـي مورسـت في الحـرب الإسرائيلية ضـد المقاومة في لبنـان والحرب الأميركيـة ضد الثـورة الفيتناميـة؛ وواصلت المقاومة الفلسـطينيّة طيلـة أكثر من خمسـين يومًا قصف العمـق الإسرائيـليّ بالصواريـخ[99]. وفي ذات الوقـت، فشـل جيش الاحتلال في اسـتخدام عنـصر المفاجأة طيلة فـترة العـدوان، فظل يـراوح في دائـرة رد الفعل[100].

وفي المقابـل، اهتـزت وتآكلـت ثقة الـرأي العـام الإسرائيلي بالقيـادة السياسـية والعسـكرية وبالجيش وقياداتـه عـلى نحـوٍ غـير مسـبوق؛ إذ رغـم إعـلان هـذه الأخـيرة في اليـوم الثلاثـين لحرب تمـوز-آب عـام 2014 عـن انتهـاء العمليـة البريـة، ورغـم الإعلانـات المتكررة عـن اتفاقـات وقف إطـلاق النار، فـإنّ غالبيـة المسـتوطنين -حتـى في مـا بعـد الإعلان عـن وقف إطـلاق النـار (الدائـم) في الـ 26 من آب عـام 2014- رفضـوا العـودة إلى مسـاكنهم في المسـتعمرات المحاذيـة للقطـاع، تلـك المسـاكن التي أصبحـت شـبه مهجـورة، بسـبب خوفهم من شـبح الأنفـاق الذي مـا فتئ يلاحقهـم حتى يومنـا هذا، نظـرًا للعمليـات النوعيـة التـي نفذتها المقاومة مـن خلال الأنفاق خلـف خطوط الجيـش الإسرائيلي[101].

ولطالمـا تكـرر هـروب القيـادات الإسرائيلية إلى الملاجئ، لدى سـماعها صفـارات الإنذار، كمـا حدث مع وزيـر الأمـن الداخلي «يتسـحاق أهرونوفيتـش» وغـيره[102]. بعض رؤسـاء المسـتعمرات المحاذية لقطاع غـزة اتهموا القيادتين العسـكرية والسياسـية بالفشـل، بـل إن «ألون دفيـدي» رئيس بلدية مسـتعمرة «سـديروت» اتهـم وزيـر الحـرب الإسرائيلي مـوشي يعلون بالفشـل الذريـع في توفير الأمن لمسـتعمرات الجنوب[103].

إزاء هـذا الواقـع الأمنـي الإسرائيـلي المهزوز، يمكننـا القـول إن حالة من «تـوازن الرعب» المتبـادل (إذا

98. كرزم، جورج. **آفاق البيئة والتنمية**، العدد 50
99. كرزم، جورج. صحيفة القدس، 19 / 08 / 2014.
100. المصدر السابق.
101. المصدر السابق.
102. كرزم، جورج. صحيفة القدس، 20 / 08 / 2014.
103. المصدر السابق

صـح التعبـير) قد ترسـخت بـين «إسرائيل» والمقاومـة، لا مـع المقاومـة اللبنانية (حزب الله) فحسـب، بـل كذلـك مـع قطاع غـزة. وفي قطـاع غزة تحديـدًا، لم تترسـخ هـذه الحالة في عـدوان تمـوز-آب عام 2014 فقـط، بل سـبقتها قبل ذلـك، في عـدوان كانون الأول عـام 2012.

4

«الهجرة» المعاكسة: ضربة لأهم أسس الصهيونية

تُعَـدّ «الهجرة» المعاكسـة النقيـض التناحري «للهجرة» إلى فلسـطين، وضربـة لأركان الصهيونية، وهزة لدولتهـا ومـبرر وجودها، باعتبار أن الأخـيرة «دولة يهوديـة»، أو كما عرّفها إعلان «اسـتقلال إسرائيل» عـام 1948: «دولـة الشـعب اليهـودي»؛ وهكـذا عرّفتهـا أيضًـا القوانـين الإسرائيلية الأساسـية. فكلما ازدادت «الهجـرة» المعاكسـة، ازدادت تراكميًّـا تأثـيرات الضربـة عـلى «الدولـة»، وتعمقـت التناقضات التناحريـة في داخلهـا؛ وإن تعاظمـت «الهجرة» المعاكسـة بقـوة، فقد تـؤدي إلى بدايات تـآكل وتصدُّع جِـدّيّ في جـدران «الدولة» بشريًّـا وأمنيًّا وعسـكريًّا وتكنولوجيًّـا وعلميًّا؛ وهو ما يطرح تسـاؤلات حول مـدى قـدرة «الدولـة اليهودية» عـلى الاسـتمرارية في الوجود وسـط محيط عربي-إسـلامي مناهض.

رفـض «الهجرة» المعاكسـة من «أرض إسرائيل» والعيش في «الشـتات» شـكَّلَ مسـلَّمة أساسـية لجميع التيـارات الصهيونيـة؛ في وقـت اعتـبر «نَفْي الشـتات» («شـليلَت هَغَلوت») عقيـدة أساسـية في التربية الصهيونيـة في «إسرائيـل»، وذلـك حتى أوائل السـبعينيات، حينما كانـت «إسرائيل» تسـتوعب كمًّا كبيرًا مـن اليهـود الذيـن كانـوا يعيشـون خارجهـا، وبخاصـة عـلى ضـوء التأييـد الهائـل الـذي تمتعت به في أوسـاط أعـداد كبـيرة مـن يهـود العالـم، وتحديـدًا في أعقاب حـرب حزيـران عـام 1967 والهزيمة العربية الرسـمية.

«النازحون» هم أساسًا الأقوياء والمنتجون

يتلخـص المنظـور التقليـدي للعديـد مـن اختصاصيّـي الديموغرافيـا في «إسرائيـل» بـضرورة بقـاء أغلبيـة يهوديـة كافيـة، في «إسرائيـل» وفي مناطق التجمعـات الاسـتيطانية اليهودية الكبـيرة في الضفة الغربيـة؛ بحيـث تضمـن الحفاظ عـلى «إسرائيل» كدولـة «يهودية وديمقراطيـة» في آن معًـا. لذا، كثرت في السـنوات الأخـيرة المشـاريع والخطـط الإسرائيليـة الهادفـة إلى زيـادة أعـداد اليهـود «المهاجريـن» إلى «إسرائيـل» (وبالتـالي إلى المسـتعمرات في الضفـة الغربيـة). ففـي عـام 2007، عـلى سـبيل المثـال، بلـورت وزارة «اسـتيعاب القادمـين الجـدد» مخطَّطًا يهدف إلى تشـجيع عـودة «النازحـين» اليهود إلى «إسرائيـل»، وتقـرر أن تسـتثمر الـوزارة 19 مليـون شـيقل في عـام 2008 لبلـورة خطوط اسـتيعاب خاصـة «للنازحـين» العائديـن[104]. ونظرًا للأزمـات الأيديولوجيـة في المجتمع الإسرائيلي، والأعـداد القليلة

104. برونوفسكي، يعيل. "عدد القادمين الجدد لإسرائيل في أدنى مستوياته منذ 18 سنة". يديعوت أحرونوت 23. 12. 2007

والمتناقصة «للمهاجرين» القادمين إلى «إسرائيل»، بدأت وزارة «الاستيعاب» عام 2008 في تنفيذ خطة جديدة تستهدف اليهود الإسرائيليين «النازحين»، إضافة إلى الجاليات اليهودية غير الإسرائيلية، تحت شعار «لِنَعُدْ إلى الوطن في الذكرى الستين لقيام إسرائيل»[105].

بل إنّه، بغية التخفيف من وقع الأرقام الخاصة بـ «الهجرة» المعاكسة، وبغية دحض وجود «مشكلة ديموغرافية»، دأبت دائرة الإحصاء الإسرائيلية ومكتب سجل السكان الإسرائيلي على تغييب منهجي ومطلق لميزان الهجرة اليهودية (في ما يتعلق بـ «إسرائيل») وتضخيم سجل السكان في «إسرائيل» من خلال إدراج مئات الآلاف من الإسرائيليين الذين «نزحوا» منذ فترة طويلة واعتبارهم «مواطنين»[106].

في جميع الأحوال، حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة محاربة ظاهرة «الهجرة» المعاكسة بوسائل مختلفة، مثل التعليم، والإعلام، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية الخاصة «بالعودة إلى إسرائيل»، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير تسهيلات للسكن، وغير ذلك. ودأبت العديد من الدراسات والأبحاث الإسرائيلية على دراسة دوافع «الهجرة» المعاكسة ومدى ارتباطها بالأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لـ «إسرائيل». فعكف الباحثون الإسرائيليون على تقدير مدى تفاقم ظاهرة «الهجرة» المعاكسة في المستقبل، وتقدير عواقب تفاقمها على مستقبل دولة «إسرائيل» وتركيبتها السكانية، وما إذا من الضروري تدخُّل المؤسسة الإسرائيلية لمنع تفاقم الظاهرة، وكيفيّة منع «نزوح» يهود إضافيين إلى الخارج، وإعادة أولئك الذين «نزحوا» منها.

الباحثان الإسرائيليان «عوزي رفهون» وَ «جلعاد مَلْآخ» درسا ثلاث طرق يمكن بواسطتها الحفاظ على الأغلبية اليهودية في «إسرائيل»، وتتلخص هذه الطرق في زيادة ميزان «الهجرة» اليهودية الإيجابي إلى «إسرائيل، وتقليص «الهجرة» غير المنسجمة مع كون «إسرائيل» دولة «يهودية وديمقراطية»، إضافة إلى فحص إمكانية تغيير الحدود في القدس، بحيث يجري التوقف عن احتساب معظم السكان غير اليهود (أي العرب) القاطنين في إطارها جزءًا من سكان «إسرائيل»، وذلك من خلال ضمهم إلى ولاية السلطة الفلسطينية[107].

العديد من الباحثين الإسرائيليين أدركوا الخطورة الإستراتيجية الكامنة في «النزوح» البشري الإسرائيلي إلى الخارج، فحذروا من أن «النازحين» هم أساسًا الأقوياء، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات حقيقية لتحسين جودة الحياة في «إسرائيل»، وبالتالي فرملة ظاهرة «النزوح»[108]. الباحثان «أريك غولد» وَ «عومر موآب»، على وجه التحديد، شددا على أن التهديد الجاثم أمام «إسرائيل»، والمتمثل في هروب أدمغتها، يجب أن يشكل ضغطًا على الحكومة الإسرائيلية، بحيث تُكيّف سياستها لصالح العاملين المتعلمين، من خلال إجراءات منوعة ترمي إلى تشجيع النمو الاقتصادي، وبخاصة عبر

105. Rettig, Haviv. Analysis: "Aliya Policy lacking imagination". **The Jerusalem Post**, 4/6/2008
106. Lustick, Ian, 2010, p. 15.
107. رافهون عوزي، وغلعاد ملاخ، 2008.
108. أريك غولد، وعومار موآف، (مصدر سابق).

تخفيض نسب الضريبة، وذلك على ضوء حقيقة أن المنافسة العالمية على العاملين المتعلمين قد تعاظمت في إطار العولمة، وهو ما سَهَّل هجرة أولئك الأخيرين[109]. وأشار الباحثان إلى أن مجموعة سكانية صغيرة من العاملين في «إسرائيل» تعيل الشريحة السكانية الأكبر (الضعيفة) المكونة من الأولاد والكبار غير العاملين أو العاطلين عن العمل؛ وذلك بنسبة لا مثيل لها في أوساط الدول المتقدمة؛ وفي مثل هذا الواقع، يجري ضرب رفاهية أولئك الذين يتحملون عبء إعالة الأغلبية؛ وهذا العبء الواقع على الشريحة السكانية المتعلمة يتسبب في أضرار للنمو الاقتصادي، وقد يشكل خطرًا على وجود دولة «إسرائيل»[110]. وذَكَّر الباحثان بأن التفوق العسكري «لإسرائيل» هو نتيجة تميُّزها النوعي والاقتصادي، قياسًا «بجيرانها» الذين أقرّوا بوجودها بفضل قوتها العسكرية. لذا، إن غياب الازدهار الاقتصادي، وإرهاق الشريحة السكانية العاملة والمنتجة بالضرائب الكبيرة، يؤديان إلى تعاظم «نزوح» أولئك الذين يتحملون العبء الأساسي، ويتسبب بالتالي في تفاقم الضرر على الاقتصاد الإسرائيلي[111]. ونَبَّه الباحثان إلى أنه، في ظل غياب تميزها النوعي والاقتصادي، لا تستطيع «إسرائيل» الاحتفاظ بمواطنيها المنتجين الذين يملكون خيار «الهجرة»، ولن تكون جذابة «للمهاجرين» الجدد المتعلمين، وكذلك لن تستطيع الحفاظ على تميُّزها وتفوُّقها العسكري في مواجهة أعدائها، هذا التميز النابع أساسًا من جودتها البشرية التي تمكّنها من نقل التكنولوجيا وتطوير الاقتصاد[112].

وفي محاولة لتعزيز تميُّزها البشري والعسكري النوعي، وزيادة «جاذبيتها» ليهود العالم، ركزت «إسرائيل» في السنوات الأخيرة على محاولة رد هيبة قوة الردع العسكرية الصهيونية المتآكلة وترميم الثقة الإسرائيلية المهزوزة بها، وإعادة تسويق «تميُّز» الآلة العسكرية وَ «تفوُّقها». لذا، إن المناخ الإعلامي والنفسي والسياسي الإسرائيلي، والاستعدادات والمناورات الإسرائيلية، كانت كلها تصب في اتجاه حرب جديدة. من هنا، شكلت حرب تموز-آب عام 2014 ضد غزة ضرورةً إسرائيلية لرد الاعتبار لقوة الردع الإسرائيلية التي ثبت تآكلها في حرب عام 2006 ضد المقاومة في لبنان، وفي الحرب ضد المقاومة في قطاع غزة (عام 2012 وفي آذار عام 2014)؛ ولإعادة التوازن النفسي الداخلي للجنود الإسرائيليين الذين فقد العديد منهم ثقتهم بقياداتهم العسكرية والسياسية. فكان لا بد إذًا، من المنظور الصهيوني، من ضربة عسكرية «نوعية» خاطفة ضد حزب الله أو ضد المقاومة في غزة، وربما ضد سوريا وإيران، لترميم هيبة وَ«كرامة» القوات الإسرائيلية والأجهزة الأمنية والمخابراتية، بعد أن كشفت الحرب ضد حزب الله (عام 2006)[113]، وضد المقاومة الفلسطينية في غزة، الواقعَ البنيوي والعملياتيّ العسكري المتدني للجيش الإسرائيلي، والتشوهاتِ التي ميزت

109. المصدر السابق.
110. المصدر السابق.
111. المصدر السابق.
112. المصدر السابق.
113. في أعقاب فشل الحرب الإسرائيلية عام 2006 ضد حزب الله بتحقيق أهدافها المعلنة، شُكّلت في «إسرائيل» لجنة «فينوغراد» التي كُلِّفت بالتحقيق في إخفاقات الحرب.

المنظـور الحربي للقيادات العسـكرية والسياسـية، وضعفَ جاهزية الوحدات العسـكرية التـي زُجَّ بها في المعركـة، وبالتـالي، الأخطـاءَ الفادحة (وبخاصـة في لبنان) التي ميـزت المنظور الحربـي، ومحدوديةَ القـوة العسـكرية والمخابراتيـة الإسرائيليـة، وزَيْفَ الأسـاطير التي حِيكَـتْ حولها.

5

آفاق تحوُّل «الهجرة» اليهودية المعاكسة إلى خطر وجوديّ على «الدولة اليهودية»

رغم أن «الهجرة» اليهودية الجماعية الكبيرة من الاتحاد السوفياتي السابق إلى فلسطين، خلال التسعينيات، غيرت وجه «إسرائيل» من نواحٍ عديدة، لم تستطع أن تشطب من أجندة المجتمع الصهيوني ما يُعْرف إسرائيليًّا بـ«المشكلة الديمغرافية». لقد كانت أعداد «المهاجرين» الجدد إلى فلسطين في التسعينيات هائلة، إلا أن نحو ثلثيهما فقط كانوا يهودا؛ بينما نسبة مرتفعة من اليهود كانوا من كبار السن الذين تجاوزوا سن الإنجاب[114]. علاوة على ذلك، كما هو الحال مع «المهاجرين» الجدد بشكل عام، إن «المهاجرين» من الاتحاد السوفياتي السابق هم الأكثر ميلاً إلى «النزوح» من فلسطين، وبالفعل فقد «نزحوا» بأعداد كبيرة[115]. كذلك إن معدلات الزيادة الطبيعية للعرب، سواء في «إسرائيل» أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، ظلت مرتفعة، كما بقيت مرتفعة أيضًا مستوياتُ «نزوح» اليهود المَهَرة والمتعلمين والمقتدرين، وخصوصًا العَلمانيين المخضرمين منهم المستائين من ظروف الحياة في «إسرائيل» بالمقارنة مع الفرص المتاحة أمامهم لدى «هجرتهم» الكاملة أو الجزئية إلى الخارج. هذه العوامل، مضافًا إليها غياب مصادر واقعية وكبيرة بشريًّا لـ«الهجرة» إلى «إسرائيل»، وتَنامي الحركة العالمية الشعبية وغير الرسمية (بما في ذلك ما في أوروبا والولايات المتحدة) لنزع الشرعية عن «إسرائيل» ومقاطعتها وعزلها، كل ذلك أبقى الخوف من أن اليهود عرضة لفقدان هيمنتهم الديموغرافية (وبالتالي السياسية)؛ بل إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (عام 2005) بكتلته السكانية الكبيرة لم يؤدِّ إلى إزالة هذا الخوف المنزرع بقوة في المجتمع الإسرائيلي، فضلاً عن أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة قد نتج أساسًا بسبب ضغط المقاومة الفلسطينية، كما لم يَحُلْ هذا الانسحاب دون تصاعد المقاومة من قطاع غزة.

هذه الوقائع دفعت بالخبراء وراسمي السياسة الإسرائيليين الذين يعالجون مسألة «الهجرة» واستيعابها، إلى اتّباع نهج جديد في التعامل مع «الهجرة» إلى «إسرائيل» وَ«النزوح» منها، يتمثل في تقديم الحوافز السخية للإسرائيليين المقيمين في الخارج الراغبين في «العودة» إلى «إسرائيل»،

114. Lustick, Ian, 2010, p. 16.

115. كما ذكرنا في الفصل الثاني، إن أكثر من 200 ألف روسي، أي أكثر من 22% من إجماليّ عدد الروس الذين هاجروا إلى «إسرائيل»، قد عادوا إلى بلادهم (بحسب تقديرات عام 2011).

إضافة إلى عدم ضرورة اشتراط ربط منح الجنسية الإسرائيلية بالإقامة الحصرية في إسرائيل[116]. ومن المستبعد أن تغير هذه البرامج الشيء الكثير؛ إذ إن الإسرائيليين الذين «ينزحون» مغادرين «إسرائيل» غالبًا ما يكونون الأكثر حماسةً في استغلال الفرص والحوافز المتاحة أمامهم في الخارج، ولن يجازفوا بتلك الفرص والحوافز مقابل «الاستمتاع» بالحوافز الإسرائيلية المقدَّمة لهم «للعودة» إلى «إسرائيل»، ومن ثَمّ مغادرتها مرة ثانية. وفي الواقع، من خلال شرعنة ما يسمى «الهجرة» المرنة أو الجزئية إلى «إسرائيل»، تجري، عمليًّا، دون قصد إسرائيلي، شرعنةُ «النزوح» المرن أو الجزئي أيضًا من «إسرائيل»، وبالتالي إضعافٌ أكبرُ للحواجز النفسية والاقتصادية التي تَحول دون ممارسة الإسرائيليين الذين يملكون خيارات المغادرة لتلك الخيارات. وفي هذا السياق، من اللافت أن تقديرات نسبة اليهود الإسرائيليين الأشكناز الذين يحملون جوازات سفر أجنبية تصل إلى 70٪[117].

وحيث إن تركيبة «النازحين» الإسرائيليين هي بشكل أساسي، وعلى نحو غير متناسب، من ذوي المهارات والعَلمانيين والليبراليين والكوزموبوليتيين؛ يمكننا، بالتالي، النظر إلى «رحيلهم» باعتباره مسببًا في تفاقم ظروف الحياة الإسرائيلية سوءًا، وهو ما من شأنه تشجيع الآخرين من ذوي المهارات العالية والليبراليين على أن ينظروا في خيارات «نزوحهم» بصورة أكثر إيجابية وبملاحاحية أكبر. وهذا يؤكد ما ذهب إليه الباحثان «سوفير» وَ «بيستروف» (الفصل الثالث) اللذان صَوَّرا اتجاهات «الهجرة» المعاكسة باعتبارها دلالة هامة على دخول «إسرائيل» السريع في شريحة «العالم الثالث»، فضلاً عن الانهيار المحتمَل للبنْية «الوطنية» الإسرائيلية المصطنعة.

في أوائل التسعينيات، كان معدل «الهجرة» اليهودية إلى «إسرائيل» مرتفعًا؛ وذلك أساسًا بسبب «الهجرة» من الاتحاد السوفياتي السابق. وبحلول عام ألفين، توقفت إلى حد كبير طفرة «الهجرة» الاستثنائية الكبيرة، ومع توقفها، انخفض معدل «الهجرة» اليهودية انخفاضًا كبيرًا.

وفي ظل المعطيات والظروف التي عالجناها في الفصول السابقة، ينبغي أن تُفهم خطورة «الهجرة» اليهودية المعاكسة، لا من الناحية الديموغرافية فحسب، ولا في سياق الجدل الدائر حول السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 فحسب، بل بوصفها مؤشرًا محتمَلاً لمدى إمكانات إسرائيل في إحداث التغيير النوعي الهائل الذي تخضع له المجتمعات عند اقترابها من حدود قدرتها الاستيعابية الاجتماعية-السياسية.

بخصوص «هجرة» غير اليهود إلى «إسرائيل»، من المرجح أن تكون محدودة للغاية في المستقبل المنظور. مستقبل «إسرائيل» كدولة «هجرة» واستيطان لا يزال مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بما يسمى «قانون العودة»؛ وإن كانت «إسرائيل» لأسباب برغماتية استقبلت مؤقتًا عمالاً أجانب. في منتصف عام 2005، شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة استشارية، تشكلت من مجموعة محامين (وقد

116. Lustick, Ian, 2010.
117. Ibid.

رَأَسَها الوزير السابق المعروف «أمنون روبنشتاين»)، وتلخصت مهمتها في إجراء مراجعة فاحصة لسياسة «الهجرة» الإسرائيلية. وكان هدفها تحديد سياسة «إسرائيل» بخصوص «الهجرة»، بحيث لا تكون تلك السياسة قائمة حصرًا على اعتبارات أمنية، بل تهدف إلى ضمان وجود «إسرائيل» كدولة «يهودية وديمقراطية». وأوصت اللجنة في تقريرها بأن تشمل «الهجرة» إلى «إسرائيل» في المستقبل الأشخاصَ الذين يندرجون خارج «قانون العودة»، وعلى الأقل أولئك الذين تزوجوا مواطنين إسرائيليين، أو الأشخاص ذوي حق الإقامة الدائمة. هذه التوجهات تشير إلى مدى حاجة المؤسسة الإسرائيلية إلى مواجهة الخطر الديمغرافي الداهم ومستقبل «يهودية» الدولة، من خلال زيادة أعداد «المهاجرين» إلى «إسرائيل»، وإنْ شكليًّا، من خلال إبداء مرونة أكبر بهذا الخصوص لم تكن قائمة قبل ذلك.

«دولة الشعب اليهودي» وَ «القنبلة الموقوتة»

ناقش الباحثان الإسرائيليان «عوزي رفهون» وَ «جلعاد مَلْآخ» مستقبل الوجود اليهودي في فلسطين من زاوية «حق تقرير المصير»، فتساءلا: «ما هي الأغلبية اليهودية الثابتة اللازمة للحفاظ على حق الشعب اليهودي في تقرير المصير؟»؛ وأجابا بأن الأغلبية الديمقراطية العادية هي 51% من إجماليّ السكان؛ إلا أنهما أقرّا بأن هذه الأغلبية أو ما هو قريب منها، لا تجيز لليهود، أو ربما لا تُمَكِّنهم، ممارسة حقهم في «تقرير المصير» الحصري بهم في إطار دولة «إسرائيل»؛ بسبب حالة الاغتراب التي سيشعر بها «غير اليهود» في دولة تعرِّف ذاتها «دولة الشعب اليهودي»[118]. وتوقَّع الباحثان أن نسبة الأغلبية اليهودية في إطار حدود دولة «إسرائيل» ما قبل حدود حزيران 1967، لن تقل عن 75% من إجماليّ السكان؛ إلى جانب «أقلية» قومية عربية كبيرة تستخدم الأدوات الديمقراطية الإسرائيلية المتاحة لتمثيل مصالحها، إلا أن هذا لن يمنع حراكًا باتجاه دولة «ثنائية القومية»[119].

118. رافهون عوزي، وغلعاد ملاخ، 2008 (مصدر سابق)
لا يرى كاتب هذه الدراسة (ج. ك.) أن هناك ما يبرر الحديث عمّا يُسمى «حق الشعب اليهودي في تقرير المصير» في فلسطين؛ وذلك أن «حق تقرير المصير» –على نحوِ ما أقرته «المواثيق والقوانين الدولية»– يتعامل أصلاً مع حق الشعوب في تقرير مصيرها على أوطانها، لا على أوطان شعوب أخرى احتلّت واستُعمِرت، بل اقتُلِع معظم أبنائها منها. على أي حال، من الواضح أن اليهود في فلسطين لا يشكلون أمة، سواء في ذلك ما قبل قيام «الدولة اليهودية» أو ما بعده؛ لأنه لا تتوفر فيهم مجموعة من الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في الأمة، مثل الاستقرار والتكوين التاريخي على مدى قرون واللغة والأرض المشتركتين، والثقافة المشتركة والحياة الاقتصادية المشتركة والتكوين النفسي المشترك. قبل قيام «الدولة اليهودية» عام 1948، لم يكن لليهود أرض مشتركة، بل إن الأرض التي احتلوها (نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية) ليست لهم، وسيطروا عليها بالقوة والعنف الدموي والإرهاب الفاشي والمذابح البشرية الشاملة، وطرد واقتلاع السكان الأصليين من أراضيهم وقراهم ومزارعهم، وقذفهم وراء «الحدود» إلى مخيمات اللجوء. وبالتالي، لا يمكن الحديث عن امتلاك اليهود عبر التاريخ أرضًا مشتركة في فلسطين، واقتصادًا وسوقًا مشتَرَكَيْن لا بد أن يتوفرا على هذه الأرض المشتركة التي استقر فيها عبر القرون الشعبُ الأصلي والمالك الشرعي لها، أي الشعب العربي الفلسطيني الذي انتُزِع قسرًا من أرضه، وحُرِم بالتالي من حقه الشرعي في تقرير مصيره في وطنه. من هنا، لا تنطبق على تجمع المستوطنين الكولونياليين اليهود في فلسطين مواصفات الأمة، وبالتالي لا ينطبق عليهم مبدأ حق تقرير المصير المتجسد في إقامة الدولة الخاصة بهم.

119. المصدر السابق.
يعتقد كاتب هذه الدراسة (ج. ك.) بأن طرح دولة «ثنائية القومية» في فلسطين يفترض «المساواة في الحقوق القومية» للعرب واليهود، وهذا يعني أن العرب واليهود «قوميتان متساويتان»؛ الأمر الذي يطمس الفارق الجوهري الأساسي بين الوجودِ الصهيوني الكولونيالي في فلسطين

عـلى أي حـال، نسـبة الفلسـطينيين في «إسرائيـل» حاليًّـا (باسـتثناء القدس) تصـل إلى قرابـة 18%، وتتوقـع التقديـرات الإحصائيـة الإسرائيليـة أن تبلـغ نسـبتهم عـام 2035 نحـو الربـع مـن إجمـاليّ السـكان (الفصـل الأول)، علما أنهم يشـكلون أغلبية سـكانية في منطقـة الجليل. يضـاف إلى ذلك أن ما يـتراوح بـين 330,000 وَ 350,000 مـن «مهاجـري» دول الاتحاد السـوفياتي السـابق إلى «إسرائيل» هـم مـن غـير اليهـود[120]، عـلاوة عـلى الأرمـن والشركس وغيرهـم، أو إن أحـد الزوجين غـير يهودي. وفي مطلـع «الهجـرة» الكبـيرة مـن دول الاتحـاد السـوفياتي السـابق إلى «إسرائيـل» (1990) كانـت نسـبة «غـير اليهود» (الفلسـطينيين + غـير اليهود مـن دول الاتحاد السـوفياتي السـابق + العمال غير اليهـود الأجانـب وأسرهـم + الأرمـن والشركس وغيرهـم.) الذيـن يعيشـون في «إسرائيل» (مـن إجماليّ السـكان) نحو 18.6%؛ بينما وصلت النسـبة في عـام 2009 إلى 28.35%، أي بزيـادة تفوق 50%[121]. هـذا يعنـي أن نسـبة اليهـود في «إسرائيل» بحـدود ما قبل حزيـران عـام 1967 قد لا تتجـاوز 72%. وإذا أضفنـا إلى ذلـك أن معـدل التكاثـر الطبيعـي لـدى الفلسـطينيين في «إسرائيـل» هـو ضِعْفا معدل التكاثـر لدى اليهـود الإسرائيليين، وأن معـدل «الهجـرة» إلى «إسرائيل» هزيل، مقابـل تعاظم «الهجرة» المعاكسـة، فقـد نجـد أن نسـبة اليهـود في «إسرائيـل» حاليًّـا أقلّ مـن 72%؛ وهـو ما يعني أن نسـبة إجمـاليّ الفلسـطينيين والإسرائيليـين غـير اليهود في فلسـطين التاريخية قـد تجاوزت الـ 48% (انظر الحسـابات السـكانية في الفصـل الأول)، وقـد تكـون تجـاوزت نسـبة 50%؛ ممّا يجعل مسـألة ميزان «الهجـرة» في «إسرائيـل» سياسـية إسـتراتيجية بالدرجـة الأولى، لا مجرد مسـألة ديمغرافية. لـذا، كثيرًا لمـا احترفـت القيـادة الإسرائيلية الزعم أن ما يسـمى «اللا سـاميّة» في فرنسـا ودول أوروبيـة أخرى قد تفاقمـت، محاولـين حث اليهـود الأوروبيـين للهروب مـن بلدانهـم وَ «الهجـرة» إلى «إسرائيل».

هنالـك عامـلان هامـان يؤثران عـلى انطبـاع الإسرائيليين حـول مـدى «يهوديـة» دولتهـم، تتجاهلهما المؤسسـة الإحصائيـة الإسرائيليـة الرسـمية. يتمثـل العامـل الأول في الممارسـة الإحصائيـة الإسرائيلية المعمـول بهـا؛ وهي التعـداد المـزدوج للمسـتوطنين الإسرائيليـين في الضفـة الغربية (حتـى اليوم) وفي قطـاع غزة (قبل عـام 2005)؛ وكأن أولئك المسـتوطنين يقطنـون في «إسرائيل» وفي الضفـة والقطاع في آن معًـا[122]. الهـدف مـن هـذه العملية الإحصائيـة المخادعة هـو رفع نسـبة اليهود من إجماليّ السـكان في «إسرائيـل»، وكذلـك، في ذات الوقـت، إبراز مـدى الارتفاع الحاصل في نسـبة اليهـود في الضفة الغربية (حاليًّـا) وفي قطـاع غـزة (قبـل عـام 2005)[123]. أمـا العامل الثانـي الذي يجـري تجاهلـه، فيتمثل في اسـتبعاد المعطيـات الخاصـة بعـدد العمـال المهاجريـن المقيمين، سـواءٌ في ذلـك «الشرعيـون» أو «غير

كنتيجة لغزو استعماري استيطاني، والوجودِ الطبيعي غير العدواني عبر تواصل تاريخي للشعب العربي الفلسطيني؛ وهو ما يعني أن جوهر الصراع في الأرض المحتلة عام 1948، كما في فلسطين بعامة، هو صراع قومي يدور حول وطن محتل بين الشعبِ العربي الفلسطيني وحقه في تقرير المصير في فلسطين من جهة، وكيانٍ كولونيالي استيطاني من جهة أخرى. وليس الصراع بالتالي صراعًا اجتماعيًّا (طبقيًّا) يتمحور حول طبيعة النظام الاجتماعي في «إسرائيل»، وينتهي (أي الصراع) بمجرد استلام حزب إسرائيلي «تقدمي» للسلطة فيها.

120. Lustick, Ian, 2011, p. 36.

121. Ibid. p. 39.

122. Ibid.

123. Ibid.

الشرعيين»[124].

«الهجرة» اليهودية إلى «إسرائيل» تُعتبر مصيرية، بل يعتمد عليها مستقبل وجود «إسرائيل»، وبخاصة لو علمنا أن أكثر من نصف الزيادة السكانية اليهودية خلال العقود الأخيرة كان بسبب «الهجرة» إلى «إسرائيل». القيادة الصهيونية دأبت في السنوات الأخيرة على التحذير مما تسميه «القنبلة الموقوتة» المتمثلة في خصوبة الإنجاب الفلسطيني؛ بل إن قيادات إسرائيلية كثيرة باتت تخافها أكثر من الاستشهاديين الفلسطينيين. لذا، فهي تطالب الجميع، وبخاصة السلطة الفلسطينية، بأن يعترفوا بـِ «إسرائيل» دولة «يهودية»، وذلك كرد فعل إسرائيلي هستيري على حقيقة أن «يهودية إسرائيل» في الواقع آخذة في التناقص أكثر فأكثر. الهدف الإستراتيجي من مسألة الاعتراف بـِ «إسرائيل» دولة «يهودية» هو شرعنة الحفاظ على الأغلبية اليهودية، بكافة الوسائل الممكنة؛ بما في ذلك مشاريع الاقتلاع والتهويد المستقبلية التي قد تستهدف الفلسطينيين في «إسرائيل» أو حتى في الضفة الغربية.

أسطورة «الشعب اليهودي»

إن السهولة التي يتخذ بها العديد من اليهود الإسرائيليين قرارًا بالتجنس بجنسية أجنبية، أو بالهجرة نهائيًّا من «إسرائيل»، تشير إلى هشاشة الرابط الديني والتاريخي للإسرائيليين بفلسطين وإلى ضعف ارتباطهم بـِ «الوطن» الوهمي الذي سوّقته لهم الحركة الصهيونية. بل إن محاولات تبرير وجود «الدولة اليهودية» لم تتجاوز الاستعانة بالميثولوجيا الدينية المليئة بالأساطير والرموز التوراتية والتلمودية التي لم تسندها الوقائع والمعطيات العلمية والتاريخية والأثرية. التجمع اليهودي الإسرائيلي في فلسطين يفتقر إلى الهُويّة القومية الحقيقية الجامعة التي تتجاوز هُويّة الميثولوجيا الدينية. وكما سنرى لاحقًا، برزت في السنوات الأخيرة بعض الدراسات الأكاديمية لباحثين ومؤرخين يهود إسرائيليين شككت على نحوٍ واضح في مسلَّمات صهيونية مثل «الشعب اليهودي» وَ «أرض إسرائيل»، بل لقد نفى بعضها مصداقيتها العلمية والتاريخية.

تتناقض مسألة «الدولة اليهودية» مع حقيقة أن الدول الحديثة قامت أصلاً على أسس قومية؛ بينما اليهود في فلسطين لا يشكلون قومية وبالتالي أمة (راجع الهامش 118). اليهود عبارة عن مجموعة إثنية (عرقية) أو تجمع من الجماعات الإثنية، من المتدينين وغير المتدينين. إن بعض أعظم العقول في العالم الحديث (باروخ سبينوزا، كارل ماركس، سيغموند فرويد، ألبرت أينشتاين، كارل ساغان، جاك دريدا، وغيرهم) كانوا يهود غير مؤمنين أو ملحدين. بل كان لثيودور هرتسل نفسه، مؤسس الحركة الصهيونية، القليل من الاهتمام بالدين. من هنا نجد أن «قانون العودة» الإسرائيلي يسمح لليهود الملحدين واللا أدريين، أو الذين اعتنقوا ديانات أخرى، بأن يكتسبوا الجنسية (المواطنة) على أساس إرثهم الديني وحده، علمًا أن أكثر من ثلث اليهود الإسرائيليين هم

124. Ibid.

من اللاأدريين أو من الملحدين.

«شلومو ساند»، المؤرخ الإسرائيلي والمدرس في جامعة «تل أبيب»، نشر عام 2008 كتابًا بعنوان «اختراع الشعب اليهودي»، يقول فيه إنه لم يكن هناك، عبر التاريخ، «شعب يهودي» بحد ذاته، بل دين يهودي فقط؛ ويرى «ساند» أن التجمعات اليهودية انبثقت وانتشرت في اليمن وشمال أفريقيا وإسبانيا والقوقاز، ولا علاقة لتلك التجمعات باليهود الذين عاشوا يومًا في ما يُعْرَف الآن بـ«إسرائيل»[125]. ويرى «ساند» أنْ لا وجود لِما يسمى «المنفى» اليهودي القسري الذي نشأ في القرن الأول الميلادي على أيدي الرومان، ويؤكد أن هذه الرواية مجرد أسطورة؛ إذ إن معظم اليهود المعاصرين ينحدرون من أولئك الذين اعتنقوا اليهودية في عصور متأخرة وعاشوا في بلدانهم الأصلية في أنحاء مختلفة مما يُعرَف حاليًّا ببلدان الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية[126]. وينسف «ساند» الحالة الإسرائيلية («إسرائيل»)، مؤيدًا حل «الدولة الواحدة»[127]. من هنا، إن الطلب الإسرائيلي أن يتعهد المواطنون غير اليهود الجدد بالولاء للدولة «اليهودية والديمقراطية» يهدف إلى إدراجهم في سجلّ الرافضين لحل «الدولة الواحدة». ومن الواضح أن دولة تُرْغِم الناس قسرًا بالموافقة على الأيديولوجيا الصهيونية، وتحديدا «الدولة اليهودية»، هي عبارة عن دولة فاشية وعنصرية ببنْيتها وأهدافها.

«اليهود في طهران أكثر أمانًا من عسقلان»

دراسات عديدة جرت في «إسرائيل»، إضافة إلى دراسة أجرتها منظمة «إيباك» (AIPAC) الصهيونية الأميركية، وأخرى أَعَدَّها «الصندوق القومي اليهودي» في ألمانيا، بيّنت أن نحو نصف اليهود القاطنين في «إسرائيل» يفكرون في مغادرة فلسطين في السنوات القليلة المقبلة إذا استمرت الاتجاهات السياسية والاجتماعية الراهنة[128]. وقد أظهرت دراسة استقصائية، أجراها عام 2008 «مركز تراث مناحيم بيغن» في القدس، أن 59% من الإسرائيليين توجهوا، أو كانت لديهم نية التوجه، إلى سفارات أجنبية للاستفسار عن الجنسية وجواز السفر، أو التقدم بطلب الحصول عليها؛ وتُقدَّر النسبة اليوم بما يقارب 70%[129]. وبحسب باحثين من جامعة «بار إيلان» أجروا دراسة نشرتها مؤخرًا منظمة إسرائيلية غير حكومية تدعى «إريتس أحيريت» (وطن مختلف) تزعم أنها تسعى للحوار الثقافي، بحسب أولئك الباحثين، إن عدد الإسرائيليين الذين يفكرون في مغادرة فلسطين يزداد بسرعة؛ وقد وجدت دراستهم أن أكثر من 100 ألف إسرائيلي يحملون حاليًّا جواز سفر ألمانيًّا، علما أن هذا العدد يزداد سنويًّا بأكثر من 7,000 سنويًّا، في مسار آخذ في التسارع[130]. ويقول مسؤولون ألمان

125. ساند شلومو، 2010 (الترجمة العربية).
126. المصدر السابق.
127. المصدر السابق.
128. Lamb, Franklin, 2011, p. 5.
129. Ibid.
130. Ibid.

إن أكثر من 70 ألف جواز ألماني قد مُنِحوا لإسرائيليين خلال الفترة 2000-2010[131]. وبالإضافة إلى ألمانيا، هناك أكثر من مليون إسرائيلي يحملون جوازات سفر أجنبية أخرى، وهم على أهبة الاستعداد «للنزوح» إن تدهورت الأوضاع الحياتية والأمنية في «إسرائيل»[132]. وفي عام 2012 تحديدًا، بلغ عدد اليهود الإسرائيليين الحائزين على جوازات أوروبية أكثر من 150 ألفًا.[133]

وفي دراسة استقصائية أجرتها عام 2012 شركة الأبحاث الإسرائيلية «مِيداع شِيفوكي سي أي» لصالح جريدة «هآرتس»، تَبيَّنَ أن 37% من الإسرائيليين يصرحون بأنهم يفكرون في «الهجرة» إلى بلد آخر في وقتٍ ما في المستقبل[134]. وأشارت صحيفة «هآرتس» إلى أن إسرائيليين كثيرين يفكرون، بشكل أو بآخر، في العيش في دولة أخرى؛ وتبرز نزعة «النزوح» إلى بلد آخر بوضوح أكبر لدى المصوتين لِـ «اليسار» الإسرائيلي، وفي أوساط الفئة العمرية (30-49) والعَلمانيين والموظفين، وكذلك لدى اليهود الإسرائيليين القاطنين في منطقة تل أبيب وجنوب «إسرائيل»[135]. وأبرزت الدراسة أن المصوتين لِـ «اليمين» الإسرائيلي، من الفئات التقليدية والمتدينة، تزعم أن دولة «إسرائيل» هي المكان المركزي لـِ «الشعب اليهودي»، ولذا فهم لن «يهجروها»؛ علمًا أن هذا الزعم، الذي شكَّلَ في الماضي أساس الحركة الصهيونية برمّتها، لم يعد يميز مجمل الإسرائيليين والمبحوثين في دراسة صحيفة «هآرتس» تحديدًا[136]. وقد نُفِّذَت الدراسة قبل «حرب الأيام الثمانية» التي شنتها «إسرائيل» ضد قطاع غزة في كانون الأول عام 2012[137]، وما تخللها من سقوط مئات الصواريخ الفلسطينية في مختلف أنحاء المدن والمستوطنات الإسرائيلية في الجنوب؛ بل وصلت تلك الصواريخ، لأول مرة، إلى منطقتي القدس وتل أبيب، رغم شراسة العدوان الإسرائيلي، وكثافة النيران الإسرائيلية وهول القصف والتدمير. إلا أن الفترة الزمنية التي جرت فيها الدراسة تميزت بأجواء التصعيد الأمني الكبير في جنوب فلسطين، إضافة إلى نشوب رياح الحرب مع إيران (الحرب التي لم تندلع)[138].

وأشارت دراسة «هآرتس» إلى أن معظم المبحوثين الذين ينوون «الهجرة» من «إسرائيل» (55% من الذين يفكرون في «النزوح») أفادوا أن السبب الأساسي لذلك هو صعوبة تقدمهم الاقتصادي في «إسرائيل»[139]. وفي سياق تعليقها على الدراسة، قالت صحيفة «هآرتس» إنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن أعدادًا متعاظمة من الإسرائيليين يفكرون أن «إسرائيل» ليست هي المكان الذي يستحق العيش فيه؛ كما أن غالبية الذين يستصدرون جوازات سفر أوروبية هم أساسًا أبناء وأحفاد اليهود

131. Ibid.
132. Ibid.
133. أفرات نويمان. "مئات آلاف الإسرائيليين يعدون العدة للحلم الأوروبي". The Marker 25/03/2013
134. كلينغبايل، سيفان وشيني شيلو. "لماذا يفكر 40% من الإسرائيليين في الهجرة". هآرتس 14/12/2012
135. كلينغبايل، سيفان، المصدر السابق.
136. المصدر السابق.
137. المصدر السابق.
138. المصدر السابق.
139. المصدر السابق.

ذوي الأصول الأوروبية، أي «الأشكناز»[140]. وتابعت «هآرتس»: «الخطر الوجودي الذي وَحَّدَنا يومًا ما هو ذاته أيضًا الذي يفرق بيننا؛ وذلك أن الدولة عجزت عن توفير تعويض أو حل للمشكلة الوجودية في منطقتنا»[141].

بعد نحو عشرة أشهر على حرب الأيام الثمانية ضد قطاع غزة، وتحديدًا في تشرين الثاني عام 2013، نشرت القناة العاشرة الفضائية الإسرائيلية نتائج استطلاع للرأي (أَجْرَتْه القناة ذاتها) حول «الهجرة» المعاكسة، أشرف عليه البروفيسور «كميل فوكس»، كشف أن أكثر من 51% من الإسرائيليين يفكرون في ترك «إسرائيل» وَ «الهجرة» إلى خارجها، وبخاصة نحو أميركا الشمالية[142]. كذلك إن 78% من الأُسَر الإسرائيلية تدعم سفر أبنائها إلى الخارج، وقد ألقت الأخيرة مسؤولية هذا الواقع على الحكومة الإسرائيلية[143]. وبحسب التقرير، إن موجة «الهجرة» المعاكسة من «إسرائيل» ارتفعت خلال السنوات الثلاث 2010-2013؛ فإلى ولاية أميركية واحدة فقط، مثل نيوجرسي، «نزح» خلال الفترة ذاتها (بلا نية للعودة إلى «إسرائيل») نحو ألفي عائلة يهودية[144]. الأرقام التي كشفها التقرير شكلت صفعة مدوّية للمؤسسة الإسرائيلية الرسمية والمجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وأفرزت أصداء واسعة جدًّا؛ فكثرت المناشدات والصيحات لمعالجة هذه الظاهرة وعواقبها على مستقبل «إسرائيل». وبلغت هستيريا الردود على نتائج الاستطلاع درجةً نَعَتَ فيها «يائير لبيد» وزير المالية الإسرائيلي «المهاجرين» من «إسرائيل» بالبعوض الذي يتهاوى[145]. وقد عَزَا التقرير التلفزيوني أسباب «الهجرة» المعاكسة من «إسرائيل» إلى عوامل اقتصادية، مثل غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة وأسعار الشقق وما إلى ذلك[146].

وإثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، خلال تموز-آب عام 2014، الذي استمر 51 يومًا، بثت القناة الثانية الإسرائيلية (بعد نحو أسبوعين من توقف العدوان) استطلاعًا للرأي رمى إلى فحص نسبة اليهود الإسرائيليين الذين يفكرون في «النزوح» من «إسرائيل»؛ فتبين أن 30% من المستطلَعين ينوون بشكل جِدّيّ «الهجرة» من «إسرائيل» إذا سنحت لهم الفرصة[147]. وفي ما يتعلق بالوصمة السلبية التي كانت تُلصق في الماضي باليهود الذين قرروا «النزوح» من «إسرائيل»، بيَّنَ الاستطلاع أن 36% فقط يتبنون نظرة سلبية تجاه أولئك الذين قرروا «النزوح»، بينما اعتبر الباقون (64%) «النزوح» من «إسرائيل» أمرًا إيجابيًّا، أو أن موقفهم كان حياديًّا تجاه مَن قرر «النزوح»[148]. وتطرقت القناة ذاتها إلى أغنية عبرية جديدة بعنوان «برلين» تدعو إلى «الهجرة» من

140. المصدر السابق.
141. المصدر السابق.
142. أخبار القناة 10. تقرير لحدوروف، متان ("المهاجرون الجدد")، 4/10/2013
143. أخبار القناة 10. المصدر السابق.
144. المصدر السابق.
145. المصدر السابق.
146. المصدر السابق.
147. أخبار القناة 2 (أولبان شيشي). تقرير لإيلان لوكاتش: "بعد تسوك إيتان: حوالي ثلث السكان يفكرون في الهجرة من البلاد"، 5 / 09 / 2014
148. المصدر السابق.

«إسرائيل» إلى «برلين» بدل الهجرة من هناك خلال الحرب العالمية الثانية؛ وتقول الأغنية: «أجداد اليهود قَدِموا إلى إسرائيل لا حبًّا بالصهيونية، بل خوفًا من الموت على يد النازية، بينما انعكست الآية اليوم، فالهجرة من إسرائيل لبرلين تأتي خوفًا من الموت أيضًا»[149].

في آب عام 2014، أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، كتب «يوسي نحوشتان» المحاضر الإسرائيلي في القانون في جامعة «كيل» البريطانية: «الليبراليون الإنسانيون يجب أن يفتشوا عن واقع طبيعي في دولة طبيعية، ويجب أن يهجروا إسرائيل، وأن يوفروا لأبنائهم مستقبلاً أكثر أمنًا وأقل إسرائيلية. أحيانًا، يتمثل الحل الشجاع في عدم خوض حرب خاسرة، بل، بكل بساطة، في النهوض والهروب فورًا»[150]. ولفت «نحوشتان» إلى أن «إسرائيليين ليبراليين ويساريين» كثيرين يشعرون بأنْ لا مكان لهم في دولة «إسرائيل»، وبأنّ عليهم البحث عن مكان آخر للعيش فيه[151].

وإثر توقف عدوان تموز-آب عام 2014، نُشِرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية بضع مقالات كتبها مثقفون وكتاب وصحافيون يهود إسرائيليون، شكلت ما يشبه مقالات «الوداع». «روغِل ألفير « الصحافي اليهودي العَلماني المعروف في إسرائيل، كتب في جريدة هآرتس (نهاية آب عام 2014): «إسرائيليتي ويهوديتي لا تشكلان مكونات حيوية في هُويّتي؛ فجواز السفر الأجنبي الذي بحوزتي ليس مسألة فنية فقط، بل نفسية أيضا... لديّ عدد غير قليل من الدول التي أستطيع العيش فيها بأريحية... من الواضح أن إسرائيل تعرض عليَّ صفقة سيئة، بينما في العالم صفقات كثيرة أفضل بما لا يقارَن. وأنا، مثل كل أب يؤمن بأنْ ليس على أبنائه أي واجب وطني تجاه إسرائيل الحالية، ولا يجب عليهم المخاطرة بحياتهم أو الموت من أجلها؛ وبلا أدنى شك، سأحكم على أبنائي بالتعاسة إن أنشأتهم هنا... الوزير أوري أوربـاخ يقول إنه علينا أن نقر بحقيقة أنْ في جيلنا وجيل أبناءنا سنرغم كل بضع سنوات على خوض حروب يموت فيها مواطنون. إنه على حق؛ فهذه هي ظروف وجودنا هنا. الصواريخ ستتواصل في السقوط على رؤوسنا من أجل أمثاله من المستوطنين. أعتقد أن هذا الصراع ميئوس منه؛ فلن تكون هنا أية تسوية، ولن تقام دولة فلسطينية، أما الدولة الثنائية القومية فستكون بمثابة الجحيم... إسرائيل لا تستحق الثمن الذي تلتهمه منا؛ إذ يعيش فيها أغلبية قومية-متدينة-متشددة، وبالتالي لن يبقى أسلوب حياتنا على قيد الحياة في وطننا. لدينا في أماكن أخرى فرص أفضل بكثير كي نحيا وفق نمط حياتنا. هذه هي الحقيقة. أنا لا أستطيع أن أبرر لأطفالي مواصلة العيش هنا؛ فإسرائيل مكان خطير يأخذ منهم أكثر بكثير مما يعطيهم، وذلك لأسباب غير مقبولة بالنسبة لي. وبالنسبة لي أيضًا، حكم تل أبيب مماثل لحكم غلاف غزة، إذ لا يمكننا أن نعيش هنا حياة جيدة؛ فهنا قد نموت، أو يمكننا أن نحتمي من القصف، ويمكننا أيضًا، بكل بساطة، مغادرة البلد»[152].

149. المصدر السابق.
150. ناحوشتان، يوسي، «القبيلة الفاشية تقول كلمتها» هآرتس 4 / 08 / 2014.
151. المصدر السابق.
152. ألفير، روغيل. "يجب عليَّ ترك البلاد" . هآرتس، 31 / 08 / 2014.

وتُعَدّ الولايات المتحدة الأميركية من بين الدول الأكثر جاذبية للإسرائيليين الذين يفكرون في «الهجرة» من «إسرائيل»، وهي ربما أكثر الدول ترحيبًا بـ«هجرة» كهذه؛ إذ ثمّة حاليًّا أكثر من نصف مليون إسرائيلي يحملون جوازات سفر أميركية، إلى جانب نحو ربع مليون طلب (جنسية) معلق[153]. وخلال الاجتماعات التي جرت عام 2011 في واشنطن بين وفد رئيس الحكومة الاسرائيلية نتنياهو وموظفين أمريكيين موالين لـ«إسرائيل»، أُعْلِن عن تأكيدات قدمها مسؤولو منظمة «إيباك» مفادها أنه إذا أصبح الأمر ضروريًّا، فإن الحكومة الأميركية ستصدر، على وجه السرعة، جوازات سفر أمريكية لجميع اليهود الإسرائيليين الذين يسعون للحصول عليها؛ أما العرب في «إسرائيل» فلا حاجة لأن يقدموا طلبات الحصول على تلك الجوازات[154]. كما أشارت منظمة «إيباك» للإسرائيليين بالوثوق في الكونغرس الأميركي الذي سيوافق على تمويل اليهود الإسرائيليين القادمين (إلى الولايات المتحدة)؛ حيث إنه «سيخصص لهم مِنَحًا نقدية كبيرة لإعادة توطينهم ولتسهيل مرحلة الانتقال إلى بلدهم الجديد»[155]. وبالإضافة إلى اليهود الإسرائيليين الذين قد يفكرون في الحصول على «جواز تأمين» لبلدان «الشتات» (حسب المصطلح الصهيوني)، يعيش نحو 7.9 مليون يهودي خارج «إسرائيل» ويشكلون ما يقارب 57% من إجماليّ اليهود (في «إسرائيل» وسائر أنحاء العالم)[156] لن «يهاجروا» إلى «إسرائيل». وبحسب «جوناثان رينهولد» البروفيسور في جامعة بار إيلان والمتخصص في العلاقات الأميركية-الإسرائيلية، فإن اليهود في طهران هذه الأيام قد يكونون أكثر أمانًا من عسقلان؛ وذلك حتى تبادر «إسرائيل» أو الولايات المتحدة الأمريكية إلى قصف إيران[157].

كذلك إن يهودا إسرائيليين كثيرين ينظرون إلى أوروبا باعتبارها أملهم في الملاذ المستقبلي، وبخاصة أثناء الحرب؛ فاليهود الأشكناز يبحثون عن أية وسيلة للحصول على جنسية بولندية، أو هنغارية، أو ألمانية أو غيرها؛ بينما يسعى اليهود الشرقيون للحصول على جنسية إسبانية أو فرنسية[158]. المحامي «دان أسن» المختص بتوفير جنسيات ألمانية ونمساوية للمواطنين الإسرائيليين يقول: «الأمر الأكيد أن هناك ارتفاعًا في عدد الذين توجهوا إلينا خلال فترة الحرب (صيف العام 2014)، إذ ثمّة ارتفاع متواصل في عدد الذين يتوجهون إلينا أثناء الأزمات... لقد بلغ الارتفاع في عدد طالبي الجنسيات الأجنبية، بسبب الحرب، عشرات بالمئة... الأرجح أن نلمس، خلال الفترة الطويلة القادمة، التأثير الحقيقي للحرب في غزة على هجرة الإسرائيليين إلى أوروبا»[159]. ومن ناحيتها، أشارت المحامية «جولي دنيئيل»، الاختصاصية في التجنيس الفرنسي واستصدار الجوازات الفرنسية، إلى أن عدد طالبي الجنسية الأجنبية يرتفع باستمرار، وليس أثناء الحروب حصرًا. وكشفت عن

153. Lamb, Franklin, 2011.
154. Ibid.
155. Ibid.
156. راجع الفصل الرابع.
157. Lamb, Franklin ,Ibid.
158. أفيفي، يوفال. "الإسرائيليون الذين يحلمون بالهجرة لأوروبا". AL-Monitor Newsletter 7/08/2014
159. المصدر السابق.

أن عائلات كثيرة من مستعمرات جنوب «إسرائيل» (ما يسمى «غلاف» قطاع غزة) غالبيتهم من أصول جزائرية وتونسية، توجهوا إليها للحصول على جنسية فرنسية[160].

«بوليصة تأمين» للأيام العاصفة

كما بيّنّا في الفصل الثالث، تُعَدّ العوامل السياسية والأمنية، ومن ثَمّ الاقتصادية-المعيشية، من أهم دوافع «الهجرة» اليهودية المعاكسة، أو التفكير في «الهجرة» المعاكسة، أو في امتلاك جواز سفر إضافي؛ فعدم الارتياح والقلق وعدم الشعور بالأمن، سواء على الصعيد الشخصي أو «الوطني»، تُعتبر من أبرز دوافع امتلاك اليهودي الإسرائيلي لجواز سفر آخَر أو سعيه إلى ذلك؛ حيث إن هذا الجواز بمثابة «بوليصة تأمين» للأيام «الماطرة والعاصفة التي تلوح بوضوح في الأفق»[161].

الأساطير المؤسِّسة للحركة الصهيونية، مثل «أرض الميعاد» وحلم «الدولة اليهودية»، آخذة في الانهيار، بما تعنيه «الهجرة» المعاكسة من نقيض وجوديّ «للدولة اليهودية»، وتعميق عدم الثقة اليهودية بجدوى ومبرر استمرار مشروع «الدولة» الذي يشكل أحد أهم ركائز الصهيونية الثلاث (الهجرة؛ الأرض؛ الدولة).

في الواقع، تبدو بعض التبريرات والتفسيرات التي تركز على العامل الاقتصادي-المعيشي باعتباره الأهم لـِ «الهجرة» اليهودية المعاكسة، مشكوكًا فيها وغير مقنعة. فإذا كان الدافع الأساسي لـِ «الهجرة» المعاكسة اقتصاديًّا؛ من غير الضروري عندئذ السعي للحصول على جواز سفر آخَر. فمن المعروف أن اليهود الإسرائيليين يتنقلون بحرّيّة في الولايات المتحدة، والتشابك الاقتصادي بين تلك الأخيرة وَ «إسرائيل» يجعل من السهل نسبيًّا على اليهود الإسرائيليين الحصول على «البطاقة الخضراء» (green card) للإقامة والعمل. وقد ينسحب هذا الأمر على بعض البلدان الغربية الأخرى أيضًا، ما لم توصَم مجرمَ حرب. لكن عندما نربط بين تصاعد معدل «الهجرة» المعاكسة والزيادة الكبيرة في رغبة الكثير من الإسرائيليين الحصول على جوازات سفر أجنبية، نستنتج أن الرسالة مختلفة: التخطيط لـِ «نزوح» محتمل بجواز سفر أجنبي يعني أن هناك عددًا من الإسرائيليين يتوقعون تفكك أو زوال «الدولة». بكلمات أخرى، يتوقع العديد من الإسرائيليين أن يأتي ذلك اليوم الذي يصبح فيه جواز السفر الإسرائيلي عديم القيمة. وبالنظر إلى أن «الهجرة» المعاكسة تُعَدّ بالنسبة للصهاينة «خطيئة» أيديولوجية، ليس من المستغرَب أن يقول بعض «النازحين» لاستطلاعات الرأي إن دوافعهم اقتصادية؛ فتبرير كهذا يبدو أسهل وأقل إحراجًا. لكن في نهاية المطاف، بصرف النظر عن الأسباب، «نزوح» الإسرائيلي يعادل «تصويته» لـِ «إسرائيل» بقدميه». وما يؤكد اعتقادَ كاتب هذه الدراسة بأن الدافع الأساسي لـِ «الهجرة» اليهودية المعاكسة يكمن أساسًا في خوف إسرائيليين كثيرين من المصير الوجودي لدولة «إسرائيل»، وهاجس تفكك وزوال

160. المصدر السابق.
161. Ibid.

الأخيرة، هو إجراء «أوري أفنيري» -الكاتب الإسرائيلي المخضرم- مقارنة بين «إسرائيل» والاحتلال الصليبي للبلاد العربية؛ مستشهدا بـ«ستيفن رَنسيمان» المؤرخ «الأكثر مصداقية» للحروب الصليبية والذي قال: «انهارت المملكة الصليبية لأن الكثير من الصليبيين عادوا إلى أوطان أجدادهم، في حين انضم عدد قليل جدًّا منهم إلى الصليبيين. وفي نهاية المطاف، أُلْقِيَ مَن تبَقّى منهم في البحر»[162]. ولفت «أفنيري» الانتباهَ إلى أن الإسرائيليين لا يتخلون عن «الدولة» لأسباب مادية فقط؛ «إذ إن بعضهم قد يعتقد بأنه هاجر لأن الحياة في برلين أرخص من تل أبيب، ومن الأسهل العثور على شقق سكنية، كما أن الرواتب أعلى؛ لكن المسألة ليست محصورة في قوة الجذب نحو دول أجنبية، بل هي كذلك مدى قوة الرابط بالوطن أو مدى ضعفه»[163]. وفي محاسبة عسيرة مع ذاته الصهيونية، أعلن «أفنيري» ما يلي: «اليوم، عندما يُـبْرِز الإسرائيلي جواز سفره خارج حدود دولته، لا يشعر بالاعتزاز، بل قد يشعر بنوع من التناقض مع الذات («نحن في مواجهة العالم كله»)، وهو يدرك أن دولته في نظر الكثيرين عبارة عن دولة فصل عنصري-أبرتهايد، تضطهد وتقمع شعبًا آخر. كل إنسان في الخارج شاهد صورًا لا تُحصى لجنود إسرائيليين مدججين بالسلاح يتصدون لنساء وأطفال فلسطينيين؛ فلا شيء يمكن الافتخار به... بل إن الشباب اليهود الأميركيين لم يعودوا يفتخرون بإسرائيل، ويشعر بعضهم بالخجل»[164].

وحذّر «أفنيري» من أن مبالغ مالية ضخمة (أكبر من الإمكانيات الحقيقية لإسرائيل) يبتلعها الجيش الذي تتزايد طلباته باستمرار سنة إثر أخرى؛ وأضاف أن «احتلالنا الأبدي للأراضي الفلسطينية يستنزف مواردنا الشحيحة؛ وكذلك الشأن مع المستوطنات التي تستثمر فيها حكومتنا مبالغ مالية ضخمة يعتبر حجمها الدقيق من أسرار الدولة»[165]. وفي المدى البعيد -على حدّ قول «أفنيري»- لا يمكن لدولة صغيرة مثل «إسرائيل»، بموارد شحيحة، أن تحافظ على جيش ضخم وسلطة احتلال ومئات المستوطنات، دون أن تفرّط بكل شيء آخر؛ إذ إن تكلفة طائرة مقاتلة واحدة أكثر من تكلفة مدرسة أو مشفى أو مختبر[166].

وصَوَّر «أفنيري» الواقع الديمغرافي اليهودي الكولونيالي البائس بقوله إن «اليهود الإسرائيليين أصبحوا بالفعل أقلية في بلد تحكمه إسرائيل من البحر المتوسط إلى نهر الأردن؛ فالغالبية الفلسطينية المحرومة من كل الحقوق يتزايد عددها عامًا بعد عام؛ ومع هذه الزيادة، سيتعاظم بالضرورة القمع والاضطهاد، وستزداد صورة إسرائيل بشاعة في جميع أنحاء العالم؛ وسيتلاشى فخر اليهود بإسرائيل»[167].

162. Avnery, Uri 2013.
163. Ibid.
164. Ibid.
165. Ibid.
166. Ibid.
167. Ibid.

من سيبقى في «إسرائيل»؟

الخريطة الديمغرافية في فلسطين تبدو قاتمة جدًّا بالنسبة للمؤسسة الصهيونية؛ إذ إن نسبة اليهود إلى العرب (داخل «إسرائيل») سوف تنكمش بكل تأكيد، أخذًا في الاعتبار الانكماشَ الكبير الذي حصل في «الهجرة» اليهودية إلى «إسرائيل». هذا يعني أن العرب في «إسرائيل» الذين لديهم معدل ولادة أعلى من اليهود (معدل الزيادة لدى الفلسطينيين في «إسرائيل» نتيجة الولادة نحو 3.5% سنويًّا، مقابل 1.9% لدى اليهود)، سوف يزداد عددهم بسرعة أكبر؛ وهو ما يجعل نسبتهم من إجماليّ السكان تتزايد باستمرار. وإن أضفنا إلى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية سيتجاوز حتمًا عدد اليهود خلال السنوات القليلة القادمة؛ ممّا سيهشم الزعم الصهيوني بـِ «الأغلبية» اليهودية، سواء في «إسرائيل» (مضافًا إليها القدس)، أو في فلسطين التاريخية. خلاصة القول أن التغيُّر المتسارع في التركيبة السكانية في فلسطين (لصالح الفلسطينيين)، وشُحّ أو جفاف الموارد البشرية اليهودية الرافدة لـِ «إسرائيل» بمزيد من السكان (اليهود) بشكل اصطناعي، فضلاً عن تصاعد «الهجرة» المعاكسة، سيؤدي، على نحوٍ مؤكد، إلى مزيد من توتير العلاقات بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين وتدهورها؛ وبخاصة لو أخذنا في الاعتبار الطابع الكولونيالي العسكريتاري-العنصري-القمعي للدولة الإسرائيلية.

يمكننا القول إن نسبة مرتفعة من اليهود المقيمين حاليًّا في «إسرائيل» والضفة الغربية أو الذين سيمكثون فيهما في المستقبل، هم من المتعصبين أيديولوجيًّا الذين يزداد وزنهم السياسي-الاجتماعي باستمرار. فلو ألقينا نظرة على المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، العدوانيين والمدججين بالسلاح، ذوي الدوافع الدينية بغالبيتهم، والكثير منهم من ذوي القبعات السوداء وَ «سوالف الشعر غير الحليقة»؛ وهؤلاء يشكلون نحو 60% إلى 70٪ من إجماليّ المستوطنين في الضفة الغربية، إضافة إلى امتداداتهم داخل «إسرائيل» ذاتها، عندئذ سنجد أن أولئك اليهود، بشكل خاصّ، هم الذين سيكونون على استعداد «للدفاع» عن وجودهم الاستعماري-الاستيطاني في كل أنحاء فلسطين، لا بسبب الدعاية الصهيونية أساسًا، بل بدافع الحماسة الدينية وقناعات عنصرية حقيقية لديهم؛ وبالطبع، هم مدعومون من حكومات إسرائيلية لا تقل تعصبًا وتطرفًا وعدوانية، توفر لهم الغطاء «القانوني» والأمني-العسكري الكولونيالي اللازم[168].

من جهة أخرى، المجموعات اليهودية الأخرى التي ستبقى في «إسرائيل»، لن تكون من المتدينين أو المتعصبين بالضرورة، بل سوف تكون، في الغالب، منصاعة للأخيرين؛ إذ إن هذه المجموعات مكوَّنة أساسًا من أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على جوازات سفر أجنبية، أو الذين ليس لديهم أقارب في الخارج ليكفلوهم، وليس لديهم ما يكفي من الموارد لتمويل بداية معيشية جديدة، حتى لو استطاعوا إيجاد مكان آخر للذهاب إليه. لذا، فهم سيلتزمون بأوامر حكوماتهم المتعصبة والعدوانية على نحو متزايد، حفاظًا على وظائفهم ورواتبهم التقاعدية، ولضمان وضع الخبز على

168. Dvidson, Lawrence 2011.

موائدهم، ولأن أقرانهم الآخرين يفعلون الشيء ذاته أيضًا.

وفي مواجهة هذا الواقع الكولونيالي الصهيوني المريع، قارن «أبراهام بورغ» رئيس «الكنيست» والوكالة اليهودية الأسبق، في كتابه «ليهزم هتلر»، بين «إسرائيل» وألمانيا عشية صعود النازية؛ فدعا إلى إلغاء «قانون العودة» الإسرائيلي، وشطب تعريف «إسرائيل» كدولة يهودية، وتفكيك السلاح الذري، والحصول على جواز سفر أجنبي[169]. وبمناسبة صدور كتابه، تساءل «بورغ» في مقابلة مع صحيفة «هآرتس»: «مَن مِن الإسرائيليين واثقون أن أولادهم سيعيشون هنا؟ 50% منهم في أحسن الأحوال، أي إن النخبة الإسرائيلية أصبحت منفصلة عن هذا المكان»، ونصح بورغ كل إسرائيلي بأن يستصدر جواز سفر أجنبيًّا[170]. وفي ذات المقابلة، نعت «بورغ» «إسرائيل» بالدولة العسكريتارية، واعتبر أنها تنحدر نحو الفاشية، ودعا إلى التخلي عن فكرة «الدولة اليهودية»[171].

وفي ذات العام الذي صدر فيه كتابه، تقدم «بورغ» بطلب الحصول على الجنسية الفرنسية، فحصل عليها نظرًا لكون زوجته مواطنة فرنسية؛ بل مارس حقه كمواطن فرنسي في انتخابات الرئاسة الفرنسية، فصرح بأنه انتخب «سيغولين رويال»[172].

وفي عام 2011، اعتبر «بورغ» نفسَه من «يهود ما بعد الصهيونية»، وقال إن الصهيونية كانت منصة إعدام يجب إزالتها الآن؛ وعلى دولة «إسرائيل» أن تقرر في ما إذا كانت تجسد «أمة الثقافة» مثل فرنسا، أم «أمة الدم» مثل ألمانيا في عهد الحكم النازي[173]. وفي عام 2012، نشر «بورغ» مقالًا مؤيدًا لإجراءات الحكومة البريطانية الهادفة إلى مقاطعة السلع الإسرائيلية التي يجري إنتاجها في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ودعا دول الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى حملة المقاطعة، واعتبر أن «إسرائيل» هي الاحتلال الامبريالي الأخير في العالم الغربي[174].

وقبل ذلك بنحو تسع سنوات، وتحديدًا في عام 2003، وصف «بورغ» الواقع السوسيو-كولونيالي الإسرائيلي بقوله: «لو نظرت حولك، لرأيت أن الناس الذين يبقون هنا (في إسرائيل) هم فقط أولئك الذين ليس لديهم خيار آخر. الذين يمكثون هنا هم الضعفاء اقتصاديًّا والأصوليون. أمام أعيننا نجد أن إسرائيل آخذة في التحول إلى متطرفة دينيًّا ومتعصبة قوميًّا وعربية. إنها آخذة في التحول إلى مجتمع لا يمتلك حسًّا بالمستقبل، ولا رواية مقنعة عن هُويّته، ولا قوات تحافظ على كينونته»[175].

169. أفراهام بورغ، 2007.
170. شابيط، أري. "طلاق بائن". هآرتس 8/06/2007
171. المصدر السابق.
172. درجة أولى. "أومتس: سحب الامتيازات الإضافية الممنوحة لبورغ". News1 (درجة أولى)، 24 أبريل 2007.
173. ليف-أري، شيري. "يجب أن نُقرر إذا كنا أمة متحضرة أو دموية." يديعوت أحرونوت 22/4/2011
174. Burg, Avraham. "Even I – an Israeli – think settlement goods are not kosher". **The Independent**, June 7, 2012
175. Lustick, Ian, 2011, p. 46.

6

خلاصة واستنتاجات

رغم أن توقعات عدد السكان في «إسرائيل»، كما بينت هذه الدراسة، تشير إلى أن اليهود سيظلون الغالبية الكبيرة في «إسرائيل» في المستقبل المنظور، فإنّ التحدي الديمغرافي-السياسي الكبير لليهود الإسرائيليين يكمن في مدى قدرتهم على الحفاظ على أغلبيتهم المهيمنة حاليًّا، والتي تقارب 72% (باحتساب الروس غير اليهود وأقليات أخرى مثل الأرمن والشركس وغيرهم، إلى جانب العرب). ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع الخصوبة لدى الفلسطينيين في «إسرائيل»، ونضوب الموارد السكانية اليهودية التي يمكنها رفد «إسرائيل» بمزيد من «المهاجرين» الجدد، إضافة إلى «الهجرة» اليهودية المعاكسة على نطاق واسع. لذا، التوقعات السكانية لهذه الدراسة تقول إن نسبة اليهود في «إسرائيل» -والتي بلغت عام 1957 ذروتها (89%)[176]- ستستمر في الهبوط خلال العقود القادمة، وقد تقترب من نحو ثلثي السكان في «إسرائيل» بحلول منتصف القرن (في حال عدم تدهور الأوضاع الأمنية-العسكرية والسياسية في فلسطين تدهورًا كبيرًا ونوعيًّا).

إن هجرة نسبة كبيرة من سكان أي دولة، ولا سيّما المتعلمين وذوي الاختصاصات العلمية الرفيعة والمهارات العالية، يشكل تحدّيًا خطيرًا بالنسبة لتلك الدولة؛ إلا أن «الهجرة» اليهودية المعاكسة، على نطاق واسع، في الحالة الإسرائيلية، تُعتبر إشكالية وجودية، بالنظر لصغر حجم السكان اليهود في «إسرائيل» نسبيًّا، والتكوين الكولونيالي الإثنيّ اليهودي للأخيرة باعتبارها دولة «هجرة» واستيطان استعماريَّيْن، يشكل استمرار تدفق المستعمرين إليها ضرورة وجودية تتحقق (تلك الضرورة) من خلال تَسْمين «الدولة اليهودية» بالعنصر البشري اليهودي الشاب، المدرب والمتعلم والماهر والمسلح القادر على الدفاع عن «الدولة» وحماية أمنها.

علاوة على ذلك، «الهجرة» اليهودية المعاكسة لا تزيد فقط باستمرار نفوذ الجماعات اليهودية الأرثوذكسية المتعصبة والمتطرفة، بل إنها ترسّخ الحاجة «الإسرائيلية» (ربما المؤقتة) إلى عمال أجانب غير يهود، يعملون بشكل خاص في مجالات الزراعة والبناء والرعاية المنزلية. فحاليًّا ثمّة أكثر من 200 ألف عامل أجنبي في «إسرائيل» معظمهم من آسيا (وبخاصة تايلاند والفلبين) ولكن

176. Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013.

أيضًا بشكل متزايد من أفريقيا، يساهمون كذلك في تغيير التركيبة الإثنية لدولة «إسرائيل»، علمًا أن ما يقرب من نصفهم لا يملكون «تصاريح» عمل رسمية[177].

والأهم ممّا ورد أن التوقعات الإحصائية تشير إلى أنه ابتداء من عام 2020 سيفوق عددُ السكان العرب في فلسطين التاريخية عددَ السكان اليهود؛ إذ يُتوقّع أن تبلغ نسبة السكان اليهود نحو 49% من إجماليّ السكان (عرب+يهود)[178]. وبالطبع، ستواصل نسبة اليهود في فلسطين التاريخية هبوطها، على ضوء جفاف «الهجرة» اليهودية إلى فلسطين وتواصُل «الهجرة» اليهودية المعاكسة التي ستتفاقم أكثر فأكثر مع تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية في فلسطين، وتصاعد المقاومة العربية ضد الاحتلال. وفي مثل واقع كولونيالي كهذا، ستزداد نسبة اليهود المتدينين والمتعصبين أيديولوجيًّا والمتطرفين (في فلسطين التاريخية)؛ بما في ذلك الضفة الغربية (مع القدس) التي تجاوز عدد المستعمِرين فيها 600 ألف (في عهد أوسلو والسلطة الفلسطينية!)، أي ازداد العدد بنحو ثلاثة أضعاف عما كان لدى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 (حين لم يتجاوز 220 ألفًا)، فتساوى عددهم تقريبًا مع ما كان عشية احتلال معظم مناطق فلسطين عام 1948، حين بلغ عددهم آنذاك نحو 650 ألفًا[179]، فاحتلوا 78% من مساحة فلسطين التاريخية.

إذًا، مع تواصل الوجود الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي الفعلي في الضفة الغربية، وبالتالي استمرار بقاء فلسطين التاريخية وحدة استعمارية واحدة غير مجزأة، فإن نسبة اليهود في فلسطين التاريخية ستواصل الهبوط إلى ما دون 50%؛ وعندئذ، سيصبح اليهود أقلية في فلسطين التاريخية، تتميز بالنزعة الفاشية والعسكريتارية أكثر فأكثر (للدفاع عن وجودها).

وما يؤكد واقعية هذا المسار الكولونيالي في المستقبل هو تجزئة أراضي الضفة الغربية إلى مَعازل منفصلة، والتكريس الحاصل للنهب الإسرائيلي للموارد الطبيعية والمائية في تلك الأراضي. إن «استدامة» هذا الواقع الاستعماري البشع، يؤكد زيف الشعارين «دولة فلسطينية مستقلة» وَ «دولتان لشعبين» اللذين يُعتبران مجرد وهمين لا علاقة مادية لهما بالواقع الكولونيالي الحقيقي؛ ليس فقط لأن هذين الشعارين يُعَدّان، تاريخيًّا، اختراعًا صهيونيًّا، وهما شعاران وهميان غير قابلين للتطبيق في ظل غياب كامل لمقومات «الدولة الفلسطينية» وللسيادة السياسية والجغرافية والبيئية على الأرض والموارد المائية والحدود غير المرسومة أصلاً، والتحكم الإسرائيلي المطلق في حركة قوة العمل والسلع والصادرات والواردات ورأس المال؛ بل لأن هذين الشعارين يهدفان، كولونياليًّا، إلى تثبيت وتكريس الوجود الاستعماري الاستيطاني الاقتلاعي في فلسطين.

إن «نزوح» اليهود الإسرائيليين إلى خارج فلسطين يعمل كذلك على نسف أسس الفكر الصهيوني. فإذا كانت أعداد كبيرة من اليهود الإسرائيليين تنوي «الهجرة» أو «هاجرت» فعليًّا من فلسطين، فلماذا، إذن، «سيهاجر» اليهود المندمجون جيدًا في بلدان أخرى ويشكلون مكوِّنًا سكانيًّا عضويًّا

177. Chamie, Joseph and Mirkin Barry, ibid.
178. راجع الفصل الأول.
179. Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013.

فيها، إلى «إسرائيل»؟ علاوة على ذلك، إن نحو ربع الشبان الإسرائيليين اليهود في أوروبا (الذين «نزحوا» من فلسطين) يتزوجون من خارج دينهم، كما أن أغلبيتهم لا تنتمي إلى أي تجمع طائفي يهودي ولا تشارك في أي أنشطة يهودية[180].

وكما بينت هذه الدراسة، عمليًّا ليس ثمّة عوامل جذب لليهود إلى «إسرائيل»، كما كان الحال في الخمسينيات والستينيات؛ بل إن التناقضات الاجتماعية-السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي (اليهودي) تبرز باستمرار وتعبّر عن ذاتها في مظاهرات واحتجاجات كثيرة، على نحوٍ ما لاحظنا -على سبيل المثال- خلال العامين 2011 وَ 2012. وفي الحقيقة، رغم العمل المكثف والمبرمج لماكنة الإعلام الصهيونية، لم تستطع المؤسسة الصهيونية في فلسطين وامتداداتها العالمية أن تستجلب سوى ثلاثة ملايين ومئة ألف مستوطن خلال الفترة 1948-2012[181] من أصل إجمالي يهود العالم (بما في ذلك فلسطين) الذين تراوح عددهم بين 11.5 مليون (عام 1948) وَ 14 مليونًا (عام 2012)[182]؛ وهو ما يُعتبرَ نكوصًا ديمغرافيًّا، وبخاصة أن حجم «الهجرة» المعاكسة يزداد ازديادًا واضحًا منذ عام ألفين، بما يتجاوز أرقام دائرة الإحصاء الإسرائيلية التي كثيرًا ما تعتمد طُرقًا حسابية-إحصائية مضلِّلة[183]؛ علمًا أن الدوائر الإحصائية الإسرائيلية الرسمية تسعى، إجمالًا، إلى تضخيم سجلّ السكان في «إسرائيل» من خلال إدراج مئات الآلاف من الإسرائيليين الذين «نزحوا» منذ فترة طويلة واعتبارهم «مواطنين»[184].

فصول هذه الدراسة سلطت الضوء بشكل خاص على ظاهرة هروب الأدمغة اليهودية الإسرائيلية من فلسطين، وبيّنت فشل «إسرائيل» الواضح في تقليص العوامل الطاردة للطاقات الأكاديمية الإسرائيلية الهائلة، إضافة إلى فشلها في جذب أولئك الأكاديميين والعلماء «النازحين» إلى «دولتهم». اليهود الباقون بشكل متزايد في «إسرائيل» هم الصهاينة المتدينون، واليهود الأصوليون («الحريديم») الذين يرفضون الخدمة العسكرية، والروس المتعصبون صهيونيًّا، والسفارديم (اليهود الشرقيون) المحافظون في تفكيرهم، والأثيوبيون.

وحاليًّا، إن مجموعة سكانية صغيرة من العاملين في «إسرائيل» تعيل الشريحة السكانية الأكبر (الضعيفة) المكونة من الأولاد والكبار غير العاملين أو العاطلين عن العمل؛ وذلك بنسبة لا مثيل لها في أوساط الدول المتقدمة[185].

وفي ظل غياب تميُّز «إسرائيل» النوعي والاقتصادي، لا تستطيع الاحتفاظ بمواطنيها المنتجين الذين يملكون خيار «الهجرة»، وهي لن تكون جذابة «للمهاجرين» الجدد المتعلمين، ولن تستطيع الحفاظ على تميزها وتفوقها العسكري في مواجهة أعدائها، هذا التميز النابع أساسًا من جودتها

180. Chamie,Joseph and Mirkin Barry, ibid.
181. راجع الجدول (1) الفصل الثاني.
182. Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013.
183. راجع الفصل الثاني.
184. الفصل الرابع.
185. الفصل الرابع.

البشرية[186].

لـذا، تسـعى «إسرائيـل» إلى تنظيم حملات كبيرة لجـذب نحو 300 ألـف يهودي مـن الأرجنتين وجنوب إفريقيـا والفلاشـا (أثيوبيا) والهنـد؛ علمًا أن الإحصـاءات الإسرائيليـة تقول إن 43% فقـط من إجماليّ يهـود العالم يقطنون في فلسـطين[187].

مـن الواضـح أن محـاولات «إسرائيـل» الدائمـة لزيـادة أعـداد «المهاجرين» اليهـود إليها، في السـنوات الأخـيرة، لم تحقـق أي نتائج تُذكـر. وفي المقابل، بحسـب الإحصـاءات الإسرائيلية الرسـمية التي أعربنا سـابقًا عـن تحفظاتنـا منها، بلـغ صـافي «الهجـرة» اليهوديـة السـلبية في الفـترة 2000-2011 نحو 148 ألفًـا[188]، أي أكثـر مـن 12,300 سـنويًّا؛ وهو مـا يُعتبر رقمًا مرتفعًـا، رغم أن الرقـم الحقيقي قد يكـون أكـبر من ذلـك بكثير.

الفقـرات الأخـيرة، كمـا الدراسـة عـلى وجـه العمـوم، تبـين صحـة الفرضيـة الفرعيـة الثانيـة (لهذه الدراسـة) والقائلـة إنـه ابتـداء مـن انتفاضـة الأقـصى (أواخـر عـام 2000)، ومن ثَـمّ مـرورًا بحرب لبنـان الثانيـة (تمـوز – آب 2006)، تعاظمـت عوامـل الطرد الديمغـرافي من إسرائيـل، فأصبحت أعلى مـن عوامـل الجـذب إليها[189].

معطيـات هـذه الدراسـة تشـير إلى أن نسـبة اليهـود في «إسرائيـل» ستسـتمر في الهبوط خـلال العقود القادمـة، وقـد تقـترب مـن نحـو ثلثـي السـكان في «إسرائيـل» بحلـول منتصـف القـرن. كما تشـير التوقعـات الإحصائيـة إلى أنـه ابتـداء مـن عـام 2020 سـيتجاوز عـددُ السـكان العـرب في فلسـطين التاريخيـة عـددَ السـكان اليهـود؛ إذ يُتوقع أن تصل نسـبة السـكان العـرب إلى نحو 51% مـن إجماليّ السـكان (عرب+يهـود)؛ ممّـا سيهشـم الادعاء الصهيوني بـِ«الأغلبيـة» اليهودية، سـواء في «إسرائيل» (مضافًـا إليهـا القـدس)، أو في فلسـطين التاريخية. وعلى ضوء جفـاف «الهجرة» اليهودية إلى فلسـطين وتَواصُـل «الهجـرة» اليهوديـة المعاكسـة التـي سـتتفاقم أكثـر فأكثـر مـع تدهـور الأوضـاع الأمنيـة والعسـكرية في فلسـطين وتصاعد المقاومة العربية ضد الاحتلال، سـتتواصل نسـبة اليهود في فلسـطين التاريخيـة بالهبوط.

الدراسـات والتقاريـر التي ناقشـتها هـذه الدراسـة، وبخاصة المعطيـات التي وردت في الفصـل الثاني حـول «الهجـرة» المعاكسـة، إضافة إلى عوامـل الأخـيرة ودوافعها (الفصـل الثالث)، تُضعـف الفرضية القائلـة إن الأحـوال الاقتصاديـة المتقلبة وغير المسـتقرة في «إسرائيـل» وليس الوضع الأمني-السـياسي، هـي السـبب الأسـاسي للزيادة في معـدل «الهجـرة» المعاكسـة؛ وأظهـرت أن العوامل الأمنيـة -وتحديدًا المخـاوف والهواجـس الأمنيـة وتَعاظُـم الخـوف لـدى الإسرائيليـين بأنهـم مسـتهدفون حتـى في عمق جبهتهـم الداخليـة- تشـكل القوةَ الدافعـةَ الأهم «للهجرات» المعاكسـة، أكثـر من العوامـل الاقتصادية.

186. الفصل الرابع.
187. الفصل الرابع.
188. الرقم مستمَدّ من الجدول (3) / الفصل الثاني.
189. راجع مدخل هذه الدراسة.

ويتضح هذا الأمر كذلك من الدراسات التي حللت المعطيات الخاصة بحصة الفرد الإسرائيلي من إجماليّ الناتج المحلي في «إسرائيل» ومستوى الاستهلاك الخاص[190].

هذا يقودنا إلى تعزيز الفرضية العامة لهذه الدراسة، والقائلة إن تدهور الأوضاع الأمنية لـِ «الدولة اليهودية»، بالدرجة الأولى، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، بالدرجة الثانية، يؤديان إلى هبوط كبير في «الهجرة» اليهودية إلى «إسرائيل»، من ناحية، وتَعاظُم «الهجرة» اليهودية العكسية، من ناحية أخرى[191].

وانطلاقًا من تعزيز الفرضية الأخيرة، تتدعم الفرضية الفرعية القائلة إن العوامل الأمنية – العسكرية والاقتصادية هي التي تقرر، بشكل أساسي، مدى تعاظم أو تراجع «الهجرة» المعاكسة، بينما تقوم العوامل الأيديولوجية – العقائدية الصهيونية بدور هامشي غير حاسم في هذه المسألة؛ إذ لم تستطع العوامل الأخيرة أن تؤدّي دورًا يُذكر للحدّ من ظاهرة «الهجرة» المعاكسة ووضع حد لها؛ فكان دورها غير مؤثر.

العديد من الدراسات الإسرائيلية الاستقصائية التي جرت في السنوات الأخيرة، كدراسة «مركز تراث مناحيم بيغن» عام 2008 على سبيل المثال، كشفت مسائل وجودية حرجة لدولة «إسرائيل»، من أبرزها أن 59% من الإسرائيليين توجهوا أو كان لديهم نية التوجه إلى سفارات أجنبية للاستفسار عن الجنسية وجواز السفر، أو التقدم بطلب الحصول عليها؛ وتقدر النسبة اليوم بما يقارب 70%[192]. كما تبين عام 2013، بحسب القناة العاشرة (الإسرائيلية)، أن أكثر من 51% من الإسرائيليين يفكرون في ترك «إسرائيل» وَ «الهجرة» إلى خارجها، وبخاصة نحو أميركا الشمالية، كما أن 78% من الأسر الإسرائيلية تدعم سفر أبنائها إلى الخارج[193].

وحاليًّا، ثمّة أكثر من مليون إسرائيلي يحملون جوازات سفر أجنبية أخرى، وهم على أهبة الاستعداد «للنزوح» إن تدهورت الأوضاع الحياتية والأمنية في «إسرائيل. يضاف إلى ذلك أن أكثر من 100 ألف إسرائيلي يحملون جوازات سفر ألمانية، علمًا أن أكثر من 70 ألف جواز ألماني قد مُنِحوا لإسرائيليين خلال الفترة 2000–2010[194]. ويقدَّر عدد الإسرائيليين اليهود الذين يحملون جوازات سفر أميركية بأكثر من نصف مليون، إلى جانب نحو ربع مليون طلب (جنسية) معلق[195]؛ بينما تقدَّر نسبة اليهود الإسرائيليين الأشكناز الذين يحملون جوازات سفر أجنبية بنحو 70٪[196].

ماذا يعني حيازة أعداد كبيرة من الإسرائيليين اليهود جوازات سفر أجنبية؟ وماذا يعني كل هذا الاندفاع الإسرائيلي لحيازة جوازات سفر أجنبية إضافية؟ وماذا تعني التطمينات الأميركية

190. الفصل الثالث.
191. راجع مدخل هذه الدراسة.
192. راجع الفصل الخامس.
193. الفصل الخامس.
194. الفصل الخامس
195. الفصل الخامس
196. الفصل الخامس

لإسرائيل بأن الحكومة الأميركية ستستصدر، عند الضرورة، جوازات أميركية للإسرائيليين اليهود الراغبين في ذلك (الفصل الخامس)؟

كما أوضحنا في الفصل الخامس، الإسرائيليون لا يتخلون عن دولتهم لأسباب مادية-اقتصادية فقط؛ بل يتخلون عنها بسبب ضعف ارتباطهم بـِ «الوطن» الذي ابتدعته لهم الحركة الصهيونية. ويمكننا القول إن تخطيط عدد كبير من الإسرائيليين لِـ «نزوح» محتمل بجواز سفر أجنبي يعني أن أولئك الإسرائيليين يتوقعون تفكك أو زوال «الدولة»، وهم بالتالي جاهزون «للنزوح» لدى بروز أي طارئ. بكلمات أخرى، يتوقع العديد من الإسرائيليين أن يأتي ذلك اليوم الذي يصبح فيه جواز السفر الإسرائيلي عديم القيمة.

وحيث إن الدافع الأهم لـِ «الهجرة» اليهودية المعاكسة يكمن في الهواجس الأمنية، وفي تعاظم الهلع لدى الإسرائيليين اليهود بأنهم مستهدفون في عمق جبهتهم الداخلية، إضافة إلى العامل الديمغرافي الذي يُعتبَر ورقة خاسرة لـِ «إسرائيل» في المدى المتوسط والمدى البعيد، فإن هذا يعني أن نقطة الضعف المركزية في المجتمع الصهيوني تتمثل بالعنصر البشري؛ بمعنى أن المجتمع الصهيوني لن يتمكن من تحمل عمليات الاستنزاف المتواصلة في بنْيته البشرية، وبخاصة الخسائر في الحروب؛ وهو ما يعني أن «الهجرة» اليهودية المعاكسة ستزداد، كما أن العديد من اليهود الذين يملكون جوازات سفر أجنبية قد «ينزحون» فعليًّا إلى الخارج.

يُعَدّ السيناريو الأخير واقعيًّا ومحتمَلاً؛ وبخاصة لو تذكرنا، على سبيل المثال، أن مقاتلي المقاومة العربية الإسلامية تمكنوا، أثناء الحرب الإسرائيلية ضد لبنان عام 2006، من تصعيد وتيرة القصف الصاروخي اليومي، فأثبتوا قدرات عسكرية وأمنية ومخابراتية مهنية مثيرة؛ وفشلت «إسرائيل» في تحقيق أهدافها العسكرية المعلنة على الأرض حتى يومنا هذا (سحق المقاومة وتدمير ترسانة صواريخ حزب الله)، بل احتفظ حزب الله بقدرته، طيلة فترة الحرب (34 يومًا)، على القصف المكثف لشمال «إسرائيل» وحيفا، حتى جنوب مدينة الخضيرة وربما إلى أبعد من ذلك، بمئات الصواريخ المتوسطة المدى يوميًّا. وقد أثبت الحزب أيضًا أن مقاتليه يمتلكون القدرة على قصف أهداف اقتصادية وعسكرية إستراتيجية، برّيّة وبحْريّة، في العمق الإسرائيلي. وتَبيَّنَ كذلك أن لدى مقاتلي الحزب القدرةَ على استهداف أهداف عسكرية بحْريّة إسرائيلية متحركة. وقد دَأَبَ الإعلام الإسرائيلي، في السنوات الأخيرة، على الترويج بقوة لفكرة ملخَّصُها أن حزب الله تمكن، منذ توقُّف حرب عام 2006 ضد لبنان، من تهريب عشرات آلاف الصواريخ إلى لبنان، بما في ذلك صواريخ يتراوح مداها بين 170 كم وَ 250 كم وربما أكثر، قادرة على الوصول إلى مدينة بئر السبع في أقصى الجنوب، ومدينة تل أبيب في الوسط؛ وهو ما يشكل تهديدًا إستراتيجيًّا لدولة «إسرائيل». تنضاف إلى ذلك الصواريخُ الفلسطينية التي وصلت، لأول مرة، إلى مناطق القدس وتل أبيب وحيفا، أثناء العدوانين الإسرائيليين على غزة في كانون الأول عام 2012 وتموز-آب عام 2014، رغم شراسة العدوانين وكثافة النيران الإسرائيلية.

لقد كشفت الحرب الإسرائيلية ضد لبنان (تموز-آب عام 2006)، والعدوان الإسرائيلي ضد غزة في كانون الأول عام 2012 ومن ثَمّ في آذار عام 2014، وأخيرًا عدوان تموز-آب عام 2014، زيفَ العديد من الفرضيات الإستراتيجية والمفاهيم الحربية الإسرائيلية؛ فأماطت اللثام عن الخلل الواضح في بنية ووظائف القوات العسكرية الإسرائيلية. ومن أبرز الفرضيات الخاطئة تلك المتمثلة في «السيطرة الجوية» المطلقة؛ وهو ما يعني أن سلاح الجو الإسرائيلي يستطيع، خلال أيام قليلة، القضاء على إطلاق الصواريخ بكافة أصنافها، ومن ثَمّ السيطرة على ساحة المعركة. كذلك تَبَيَّنَ خطأ المفهوم الحربي الشائع، الذي ملخَّصه أن سبب كون «إسرائيل» غير مهددة من الجيوش التقليدية إنما يكمن في فرضية أن العرب الرسميين يَعتبرون القوة الإسرائيلية هائلة ولا تُقهر. وقد تجلت هشاشة تلك الفرضيات والمفاهيم في حقيقة استهداف المقاومة اللبنانية (عام 2006)، ومن ثَمّ المقاومة الفلسطينية في غزة (في العامَيْن 2012 وَ 2014) للعنصر البشري الإسرائيلي؛ إذ تَحوّل هذا العنصر، إلى جانب بعض الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية، إلى الهدف الأول والحلقة المركزية لنشاط المقاومة. وهذا ما شكّل نوعًا من «توازن الرعب» (إذا صح التعبير)، بدلاً من توازن القوى التقليدية؛ علمًا أن المجتمع البشري الصهيوني لا يستطيع تحمُّل عمليات الاستنزاف والخسائر المتواصلة في بنْيته البشرية؛ ممّا جعل «النزوح» الإسرائيلي الجماعي من مناطق الشمال الفلسطيني الممتد من «الحدود» مع لبنان حتى مشارف تل أبيب الجنوبية (عام 2006)، ومن ثَمّ النزوح الجماعي لمستوطني ما يسمى «غلاف غزة» في جنوب فلسطين (عام 2014)، مطلبًا إسرائيليًّا «شعبيًّا».

وفي سياق تأكيده لحساسية وخطورة الاستنزاف البشري، أقرّ «إيتاي بارون» رئيس شعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية («أمان»)، خلال مؤتمر «هرتسيليا» السنوي «للأمن القومي» الإسرائيلي الذي انعقد في حزيران 2014، أقرّ بأن طريق انتصار المقاومة الإسلامية تحديدًا يتحقق من خلال الاستنزاف؛ إذ إن «إسرائيل» لا تستطيع أن تقاتل لفترة زمنية طويلة مع الكثير من الإصابات، كما كان الحال في حرب لبنان الثانية (عام 2006)، واعتبر بارون أن العنصر الأساسي لدى المقاومة يتمثل في تحسين قدرتها على إصابة الأهداف في الجبهة الإسرائيلية الداخلية؛ ما يعني «شنّ المعركة من جبهتهم الداخلية ضد جبهتنا الداخلية، بهدف تعزيز قدرتهم على البقاء والامتصاص»[197].

وعلى نحوِ ما بيّنت الإحصاءات الإسرائيلية في هذه الدراسة، تميزت الفترة التي تلت الحربَ الإسرائيلية ضد لبنان (عام 2006) بهبوط كبير ومتواصل في «الهجرة» اليهودية إلى فلسطين؛ وفي المقابل، حافظت «الهجرة» اليهودية المعاكسة على معدلات مرتفعة نسبيًّا. وهذا يشير إلى أن نقطة الضعف المركزية في المجتمع الإسرائيلي تتمثل في العنصر البشري الذي يُعَدّ بالمنظور الإسرائيلي عنصرًا أمنيًّا من الدرجة الأولى، وبخاصة أن «الدولة اليهودية»، كدولة هجرة واستيطان كولونيالي، لم

197. هآرتس، 2014/6/10.

يكتمل بناؤها بعد من الناحيتين الديمغرافية والجيوسياسية، وهي تخطط، إستراتيجيًّا، لاستجلاب المزيد من مئات آلاف اليهود. معنى هذا أن مستقبل «إسرائيل»، وجوديًّا وإستراتيجيًّا، مَنوط بمدى قدرتها على استيراد المزيد من القوة البشرية الضرورية لمنع التفاقم المتوقع في الخلل الديمغرافي بين اليهود والعرب في فلسطين التاريخية، لصالح العرب، والضرورية أيضًا لتطعيم البنية البشرية العسكريتارية في «الدولة اليهودية»، ولتَسمين بشريّ وكمّيّ للآلة العسكرية بمختلف أجنحتها.

في الواقع، لا تستند التبجُّحات العسكرية المتجذرة في الوعي المشوه للعديد من السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، لا تستند إلى المعطيات والوقائع والتجارب الصلبة على الأرض، بل إنها تستند إلى خرافة القوة المطلقة القادرة على كل شيء، فضلاً عن أن العديد من الإسرائيليين يؤمنون بحتمية تحقيق الانتصار الإسرائيلي المطلق على اللبنانيين والفلسطينيين، بل والسوريين. لكن على ضوء تشخيص حالة الجيش الإسرائيلي، تبدو احتمالات النصر الإسرائيلي، في المستقبل، على المقاومتين اللبنانية والفلسطينية، مشكوكًا فيها. وما يؤكد ذلك بعضُ المؤشرات السلبية المتصلة بالجاهزية القتالية للجيش الإسرائيلي، ومن أهم هذه المؤشرات أن الجيش الإسرائيلي لم يتمكن، لغاية الآن، من بلورة رد فعّال وحاسم على قصف العمق الإسرائيلي بالصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى؛ إذ على العكس من الادعاء الإسرائيلي الرسمي، ليس ثمّة حاليًّا، ولن يتوفر في المستقبل القريب على ما يبدو، سلاح فعال مضاد للصواريخ. كذلك لم تجر، لغاية اليوم، أية استعدادات لوجستية فعالة للعناية بالسكان المدنيين في الجبهة الإسرائيلية الخلفية، وتوفير الحماية لهم؛ علمًا أنه في الحروب القادمة ستسقط الصواريخ على الإسرائيليين في جميع أنحاء فلسطين دون استثناء، وفقًا لادعاءات الجيش والمخابرات الإسرائيلية نفسها.

ولدى تقديرنا لقوة الآلة العسكرية الإسرائيلية، من الضروري التعامل بموضوعية مع هذه الآلة، والمقصود ألاّ نهوّل نقاط قوتها أو نستصغرها، وبخاصة أن جزءًا هامًّا من صورة «إسرائيل» المسوَّقة لنا حول «قوتها» يعتمد على المبالغة والترهيب والحرب النفسية، أكثر ممّا يعتمد على الواقع.

فالعيوب والثغرات البنيوية والعملياتية الجدية لا تزال تعطل جاهزية الجيش الإسرائيلي القتالية للحرب القادمة، الأمر الذي سيقوي، بالمقابل، منظور وخطط المقاومة في تعاملها مع العنصر البشري الإسرائيلي، باعتباره الحلقة المركزية في فعلها المقاوم المرتكز على «حرب العصابات وحرب الشوارع»، بما يعني إفشال الفلسفة العسكرية الإسرائيلية القائمة على زرع الرعب في صفوف العرب، وعلى المبادرة بالهجوم «الوقائي» الخاطف ونقل المعركة إلى أرض العدو؛ وهو ما يعني كذلك حرمانَ الجيش الإسرائيلي من الاستفادة من تفوقه النوعي في الحرب التقليدية، وإرغامه بالتالي على المواجهة الطويلة الأمد.

إن مواجهة عسكرية مكثفة طويلة الأمد، تمتد لأشهر طويلة أو سنوات، سوف تعني استنزافًا متواصلاً في البنْية البشرية الصهيونية؛ ممّا سيحفز بقوةٍ تعاظُمَ «الهجرة» اليهودية المعاكسة،

وسيدفع العديدَ من اليهود إلى «النزوح» نحو الخارج، وبخاصة أولئك الذين يملكون جوازات سفر أجنبية. فإذا كان أكثر من نصف اليهود الإسرائيليين قد أعلنوا في ظروف غير حربية، أنهم يفكرون بترك «إسرائيل»[198]؛ كما أن ما يقارب 70% من الإسرائيليين توجهوا أو كان لديهم نية التوجه إلى سفارات أجنبية للاستفسار عن الجنسية (وجواز السفر)، أو التقدم بطلب الحصول عليها؛ فإن تدهور الوضع الأمني-العسكري سوف يعني أن نسبة مرتفعة من هؤلاء «ستهاجر» فعليًّا من فلسطين. فلو افترضنا أن نصف اليهود فقط ممن توقعت الدراسات الإسرائيلية أنهم يفكرون في «الهجرة» العكسية سيتركون فلسطين فعليًّا؛ أي نحو 25% من إجماليّ اليهود في فلسطين؛ عندئذ، فإن عدد اليهود الذين سيتركون فلسطين في ظل حرب استنزاف طويلة الأمد، قد يصل، في مرحلة أولى، إلى نحو مليون ونصف المليون[199]. عندذاك، ستهبط نسبة اليهود من إجماليّ السكان في فلسطين التاريخية إلى ما دون 42% (أخذًا في الاعتبار كذلك التزايدَ السكاني العربي الطبيعي الكبير)؛ وهو ما يعني أن اليهود سيصبحون أقلية، وستتفاقم عوامل الانهيار الداخلي لبنْية دولة «إسرائيل»، بسبب «الهجرة» المعاكسة التي ستزداد مع تزايد عملية الاستنزاف البشري والاقتصادي في المجتمع الصهيوني وامتدادها لفترة طويلة.

إن تحول اليهود إلى أقلية (في فلسطين التاريخية) سوف يعني اقتراب «إسرائيل» من الحد الديمغرافي الحرج[200] (demographic threshold) الناتج عن «الهجرة» اليهودية المعاكسة. وإن امتدّت عملية الاستنزاف البشري وبالتالي عوامل الانهيار الداخلي لبنية دولة «إسرائيل» لفترة طويلة الأمد، فعندئذ سيتحول الحد الديمغرافي الحرج إلى مستوى الضرر الديمغرافي[201] (demographic injury level) الذي يعني الدخول في مرحلة الخطر الإستراتيجي الحقيقي على مجرد الوجود البشري والمؤسَّسيّ للدولة اليهودية.

198. أخبار القناة العاشرة. تقرير حودروف، متان ("المهاجرون الجدد") تقرير استقصائي أجرته القناة العاشرة الفضائية عام 2013 (راجع الفصل الخامس / الهامش رقم 142).

199. 25% من أصل نحو 6 ملايين هم عدد اليهود في فلسطين (Statistical Abstract of Israel, No 64, 2013)

200. الحد الديمغرافي الحرج عبارة عن مستوى الكثافة العددية «للهجرة» المعاكسة الذي يجب عنده أن تعمل المؤسسة الصهيونية على تطوير آليات أكثر فعالية لمواجهته، كي تمنع ارتفاعه إلى مستوى الضرر الديمغرافي. وقد عمل كاتب هذه الدراسة على بلورة هذه التعريفات لتوظيفها في اتجاه تسهيل وتعميق الفهم التحليلي لمسألة «الهجرة» المعاكسة (راجع مدخل الدراسة)

201. مستوى الضرر الديمغرافي عبارة عن المستوى الكمي (العددي) المعين «للهجرة» المعاكسة الذي يصبح عنده الضرر جديا وخطيرا على بنية ووجود الدولة الكولونيالية ذاتها. بمعنى آخر، هو أقل مستوى كمي من «الهجرة» المعاكسة التي قد يحدث عندها الضرر الديمغرافي الوجودي الجدي على «الدولة اليهودية» (راجع مدخل الدراسة)

المراجع

الكتب

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**.
- ساند، شلومو.2010، **اختراع الشعب اليهودي**، رام الله: مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية). (ترجمة).
- فايمر، رينارد وألكسندر شولش وآخرون.1986، **الفلسطينيون عبر الخط الأخضر**. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.
- كرزم، جورج.1993، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي بين التناقض والممارسة**. القدس: منشورات الشعلة.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية. 1986، **الموسوعة الفلسطينية**. عكا: منشورات دار الأسوار، المجلد الأول، الطبعة الثانية.
- بورغ، أفراهام. 2007، الانتصار على هتلر. دار نشر ميشكال.

- Bystrov, Evgenia and Soffer Arnon. 2008, **Israel: Demography and Density 2007–2020**. Haifa: University of Haifa.
- Central Bureau of Statistics–The State of Israel. **Statistical Abstract of Israel**, No: 42– 64, 1991– 2013
- Simon and Shuster. 1965, **Ben Gurion looks Back in talks with Moshe Pearlman**. New York.

الصحف والدوريات والمواقع الإلكترونية والفضائيات

- صحيفة الاتّحاد، 2 / 3 / 1990، 11 / 4 / 1990، 30 / 5 / 1990، 1 / 4 / 1990، 3 / 3 / 1992.
- كرزم، جورج. «الحرب على قطاع غزة... المقاومة وانهيار الفرضيات الإستراتيجية والمفاهيم الحربية الإسرائيلية»، الجزء الأول، **صحيفة القدس**، تاريخ النشر: 19 / 08 / 2014
- كرزم، جورج. «الحرب على قطاع غزة... المقاومة وانهيار الفرضيات الإستراتيجية والمفاهيم الحربية الإسرائيلية»، الجزء الثاني، **صحيفة القدس**، تاريخ النشر: 20 / 08 / 2014.
- كرزم، جورج. «قنابل عنقودية وفراغية وارتجاجية تستهدف الأطفال والبيئة في غزة». **آفاق البيئة والتنمية**، العدد 50، كانون أول 2012 (http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue50/index.php) - تاريخ الزيارة: 3/4/2012

- أفيفي، يوفال. «الإسرائيليون الذين يحلمون بالهجرة لأوروبا". AL-Monitor Newsletter 7/08/2014 (http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2014/08/israel-europe-migration-jews-france-antisemitism-lawyer.html) (تاريخ النشر 17/10/2014)
- أفرات نويمان. "مئات آلاف الإسرائيليين يعدون العدة للحلم الأوروبي". The Marker 25/03/2013.
- أريك غولد وعومر مؤاب. «هروب الأدمغة من إسرائيل». ميركاز شاليم- المعهد الاقتصادي- الاجتماعي، أيار 2006
- برونوفسكي، يعيل. «عدد القادمين الجدد لإسرائيل في أدنى مستوياته منذ 18 سنة». يديعوت أحرونوت 23. 12. 2007
- طال، ليئور. "تقرير: نسبة هروب الأدمغة من إسرائيل- الأعلى في الغرب". The Marker 7.10.2013
- أخبار القناة 10. تقرير لمتان حودروف، («المهاجرون الجدد»): «استبيان هجرة سلبية»، بحسب مشروع «العينة» بإشراف البروفيسور كميل فوكس، 4/10/2013
- أخبار القناة 2 (أولبان شيشي). تقرير لإيلان لوكاتش: "بعد تسوك إيتان: حوالي ثلث السكان يفكرون في الهجرة من البلاد"، 5 / 09 / 2014
- حسون، ميري. «يهاجرون من البلاد: أكثر بـ 5 أضعاف من القادمين القدامى». يديعوت أحرونوت، 25 / 10 / 2006
- حريش، دافيد. «ميزان الهجرة السلبي في إسرائيل يستمر في 2012 أيضا». Israeli life, 16 / 09 / 2013
- يديعوت أحرونوت. "بيرس: أنا سأشكل الحكومة". يديعوت أحرونوت، 21/03/1990
- ليف-أري، شيري. «يجب أن نُقرر إذا كنا أمة متحضرة أو دموية.» يديعوت أحرونوت 22/4/2011
- درجة أولى. «أومتس: سحب الامتيازات الإضافية الممنوحة لبورغ". News1 (درجة أولى)، 24 أبريل 2007. http://www.news1.co.il/Archive/001-D-129219-00.html (تاريخ النشر: 25/1/2014)
- ريفلين، موشيه. 1978، مسح شهري: مجلة ضباط الجيش الإسرائيلي، رقم 3-4، آذار- أبريل، دار نشر وزارة الأمن، تل-أبيب.
- شابيط، أري. «طلاق بائن». هآرتس 8/06/2007

- Alpher, Joseph. "A Strategy for Aliyah". **The Jerusalem Post**, 30/03/1990
- Avnery, Uri. "Why Are So Many Jews Leaving Israel?". **Counter Punch**, October 18-20, 2013 (http://www.counterpunch.org/2013/10/18/why-are-so-many-jews-leaving-israel/).
- Burg, Avraham. "Even I – an Israeli – think settlement goods are not kosher". **The Independent**,

June 7, 2012

- Chamie, Joseph and Mirkin Barry. "The million missing Israelis – Israeli emigration". **Foundation for Middle East Peace**, July 5, 2011.
- Davidson, Lawrence. "Israel's Changing Demographics". **Counter Punch**, June 15,2011 (http://www.counterpunch.org/2011/06/15/israel-s-changing-demographics/)
- Eldar, Akiva. "Why does the IDF allow officers to live in illegal outposts?"**. Haaretz** 27 April 2010
- Goldberg, Jeffrey. "Unforgiven". **The Atlantic**, May 2008.
- Hamburgisches Welt Wirtschafts Institut. "**Migration, Israel**", No 13, June 2008.
- JPost Editorial. "Why Israelis emigrate". **The Jerusalem** Post 29/12/2010
- Killgore, Andrew I.. "Telling the truth for more than 30 years – Facts on the Ground: A Jewish Exodus From Israel". **Washington Report on Middle East Affairs**, March 2004.
- Lamb, Franklin. "Israelis Rush for Second Passports". **Counter Punch**, June 3-5, 2011 (http://www.counterpunch.org/2011/06/03/israelis-rush-for-second-passports/).
- Lustick, Ian S. "Israel's Migration Balance Demography, Politics, and Ideology**". Israel Studies Review**, Volume 26, Issue 1, Summer 2011.
- Lustick, Ian S. "The sons traveled from there in ships and in planes- Emigration from Israel". Pennsylvania: **University of Pennsylvania**, 2010.
- Marx, Bettina. "EU Passport Gets Popular in Israel". **Deutsche Welle**, 21-07-2004.
- Rettig, Haviv. "Analysis: Aliya Policy lacking lacking imagination". **The Jerusalem Post,** 4/6/2008

تقارير وأوراق بحثية

- נעמי מי-עמי. «נתונים על הירידה מן הארץ». **מרכז המחקר והמידע של הכנסת**, 27 ביולי 2006.
- רבהון, עוזי וגלעד מלאך. «מגמות דמוגרפיות בישראל». ירושלים: **מרכז מציל"ה**, 2008.

- Asher Arian, Nir Atmore, and Yael Hadar. "Auditing Israeli Democracy – 2007: Cohesion in a Divided Society", Jerusalem: **Israel Democracy Institute**, June 2007
- Barak, Mitchell et Lars Hänsel . "Measuring the Attitudes of Israelis Towards the European

Union and its Member States". **Konrad Adenauer Stiftung** / KEEVOON Research, 22-02-2007

- **The Israeli Democracy Institute**. "Emigration from Israel- The Overlooked or Hidden Facts", October 31, 2008.